مائة المعاني والبيان

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407
(+965) 22540536



الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق٣ - م٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333
(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

مِائة المعاني والبيان

نظم الإمام

أبي الوليد محمد بن محمد بن محمد

محب الدين ابن الشِّحنة الحلبي الحنفي

ت ٨١٥ هـ

تحقيق

د. جايف النبهان



مقدمة التحقيق

الحمد لله، وصلى الله على رسوله الذي اصطفاه، محمد وآله، وسلم.

وبعد، فإن منظومة العلامة محب الدين ابن الشحنة الحنفي في علم البلاغة من أحسن المتون العلمية لطلبة العلم المبتدئين وأشهرها، وبعد دراستها يستطيع الطالب الارتقاء إلى المتون والكتب المتقدمة في هذا العلم النافع.

وقد لاقت هذه المنظومة قبولا واسعا في القديم والحديث، وكثرت العناية بها، وأحببت أن أسهم في هذه الجهود، فقمت بإخراج هذا المتن النافع في أربع صور مختلفة يكمل بعضها بعضا، حيث قمت بإخراج متن المنظومة: مقابلا، ومشروحا، ومفصلا، ومجردا.

في المتن المقابل قابلت المنظومة على عشر نسخ خطية انتقيتها من خمس عشرة مخطوطة اجتمعت لديّ، إضافة إلى تسعة شروح معتبرة للمتن، وإحدى مطبوعاته القديمة.

وأما المتن المشروح فكان نقولات منتقاة موثقة من الشروح التسعة المعتمدة في المقابلة، فنتج عنه ما يمكن وصفه بالشرح الميسر المنتقى من تلك الشروح.

وفي المتن المفصل عرضت المتن المنظوم في هيئة نصٍّ منثور، دون إجراء أي تغيير في كلماته، مع وضع علامات الترقيم المعهودة.

واكتفيت في المتن المجرد بإخراج المتن مجردا من المقابلة والشرح والتفصيل، معتمدا على إثبات رواية واحدة من النظم هي الأقوى والأنسب، مستعينا في ذلك بالمتن المقابل.

ومن هنا يتبين أن المتن المقابل أساس المتن المجرد، والمتن المشروح أصل المتن المفصل.

ورتبتها على هذا النحو:

(١) المتن المجرد.

(٢) المتن المفصل.

(٣) المتن المقابل.

(٤) المتن المشروح.

وسبق ذلك كله مقدمة تضمنت تعريفا موجزا بالناظم وبالمنظومة ومنهج التحقيق والنسخ المعتمدة فيه.

وأشكر شيخي الفاضل الشيخ محمد أحمد جدو الشنقيطي الذي قرأ العمل وقومه، فانتفعت بملاحظاته القيمة.

وأرجو ممن قرأ العمل فوجد فيه هفوة أو شيئا خلاف الأولى أن يكتب إليَّ، ولا يحرمني من أي استدراك أو تعقيب أو تصويب أو اقتراح لتقويم العمل وتحسينه في طبعات لاحقة.

د. حايف النبهان
hayef74@yahoo.com

ترجمة الناظم ابن الشِّحْنَة(١)

*** اسمه ولقبه ونسبته:**

هو الإمام العلامة القاضي، محب الدين أبو الوليد، محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب بن محمود بن الخَتْلُو، التركي الأصل الحلبي الحنفي، المعروف بابن الشِّحْنة.

والشحنة لفظ تركي فارسي معناه رئيس الشرطة أو العَسَس(٢)، وعُرف ابن الشحنة بهذا اللقب نسبة لجده الأعلى حسام الدين محمود بن الختلو شِحْنة حلب(٣).

---

(١) من مصادر ترجمته: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (٣/ ١١٠-١١٥) وكتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (الجزء الرابع/ القسم الأول/ ص٢٥٤) وإنباء الغمر بأنباء العمر (٢/ ٥٣٤-٥٣٦) والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر (٣/ ٣٣٢-٣٣٤) والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (١٤/ ١١٤-١١٥) والضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٠/ ٣-٧) والذيل على رفع الإصر (ص٤٠٦-٤٢٨) ووجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام للسخاوي (ص٤٢٢) والقبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (٢/ ٣٦٧) وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٩/ ١٦٩-١٧٠) ودول الإسلام لأبي المعالي ابن الغزي (٣/ ١٧٨) والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ص٧٨١-٧٨٣) وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ١٨٠) وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ (٥/ ١٥٨-١٦١) والأعلام للزركلي (٧/ ٤٤) ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١١/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٢) معجم المصطلحات والألقاب التاريخية لمصطفى عبد الكريم الخطيب (ص٢٦٩).

(٣) إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر (٢/ ٥٣٤).



*** ولادته ونشأته:**

ولد محب الدين ابن الشحنة سنة تسع وأربعين وسبعمائة في مدينة حلب، ونشأ بها محاطا برعاية أبيه الذي كان من العلماء الفضلاء، فحفظ القرآن وبعض المتون العلمية، واجتهد في الطلب، وأخذ عن شيوخ بلده والقادمين إليه.

ولم يكتف بذلك، فارتحل في حياة أبيه طلبا للعلم إلى بعض المدن كدمشق والقاهرة، فأخذ عن كثير من مشايخها، وظهر نبوغه وتميزه مبكرا، فأذن له بعض شيوخه بالإفتاء والتدريس في سن صغيرة قبل أن يلتحي.

*** أعماله ومناصبه:**

تولى ابن الشحنة عددا من المناصب والأعمال الرسمية، ومنها:

(١) القضاء: فقد ولي قضاء حلب مرارا، وباشر قضاء دمشق، وعين على قضاء القاهرة قيل: ولم يباشر، وذكر ابنه أنه ولي قضاء الشام كله.

(٢) التدريس والإفتاء: حيث أفتى ودرَّس بحلب ودمشق والقاهرة وغيرها.

*** محنته:**

واجه الإمام محب الدين ابن الشحنة في حياته محنا ومصائب كاد أن يفقد حياته بسببها، لكن الله بمنه وكرمه قد نجاه منها.

ومن ذلك أن الملك الظاهر برقوق قبض عليه سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، وقدم به إلى القاهرة، وأسلمه هو وعلاء الدين علي البيري إلى بعض الأمراء، فقُتل البيري بعد ذلك على يد والي القاهرة، وأُفرج عن ابن

الشحنة.

كما قَبض عليه مع بعض الفقهاء الناصرُ فرج بن برقوق سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وحملهم إلى دمشق ناويا قتلهم؛ لمخالفتهم له وميلهم إلى بعض خصومه، لكن الله سلمهم وأفرج عنهم بعد ذلك[١].

وبين هاتين المحنتين برزت محنته الكبرى التي وقف فيها موقفا دالا على عظم شجاعته وسعة علمه وحكمته، فإنه لما غزا الطاغية تيمورلنك حلب سنة ثلاث وثمانمائة، وخربها وجنوده وقتلوا من أهلها أعدادا كثيرة، أمر أن يحضر علماء حلب وقضاتها بين يديه، فلما قدموا ذكر أنه سائلهم عن مسألة، وطلب ألا يجاوبه عنها إلا أعلمهم، فأشار بعض العلماء إلى سؤال ابن الشحنة لأنه مدرس البلاد ومفتيها، ومما زاد من هول الموقف ما كان يعرف عن طريقة تيمورلنك مع علماء البلاد التي يدخلها، وأنه كان يتعنت في أسئلتهم، ويجعل ذلك سببا في قتلهم أو تعذيبهم.

فسأله عن القتلى من جيش تيمور وأهل حلب من هو منهم الشهيد؟ ففتح الله عليه مجيبا في الحال: قال رسول الله ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»، ومن قاتل منا ومنكم لإعلاء كلمة الله فهو الشهيد، فاستحسن كلامه، وامتنع عن قتلهم، وأحسن إليهم[٢].

وقد ذكر الشوكاني أن تيمورلنك لم يكن له مقصد بسؤاله إلا قتل أولئك العلماء كما جرت عاداته، فإنهم إِنْ قالوا إنَّ الحق مع أصحابهم لم يأمنوا شره

---

(١) درر العقود الفريدة للمقريزي (٣/ ١١٠).

(٢) انظر الحكاية كاملة مع ذكر مواقف أخرى مع تيمورلنك في روض المناظر في علم الأوائل والأواخر لابن الشحنة (ص٢٩٩-٣٠٣).

وعقوبته، وإن قالوا إنه مع أصحاب تيمور أقروا على أنفسهم بالبغي، ووجد سبيلا لقتلهم، ولذا عقب الشوكاني على جواب ابن الشحنة بقوله: ولله دره، فقد لُقِّن الصواب، وجاء بما لم يكن في حساب[١].

ويرى المؤرخ الكبير تقي الدين المقريزي أنَّ ابن الشحنة في هذه الحادثة قام مقاما يعجز أقرانه عنه، ويعجب أهل زمانه منه[٢].

*** من ثناء العلماء عليه:**

(١) وصفه الحافظ ابن حجر العسقلاني بالإمام العلامة، فقال في نهاية ترجمة أبيه كمال الدين: وأنجب ولده الإمام العلامة محب الدين قاضي حلب[٣].

وقال عنه ابن حجر أيضا: وله نظم فائق، وخط رائق[٤].

(٢) وقال ابن خطيب الناصرية: شيخنا وشيخ الإسلام، كان إنسانا حسنا عاقلا، دمث الأخلاق حلو النادرة عالي الهمة، إماما عالما فاضلا ذكيا، له الأدب الجيد، والنظم والنثر الفائقان، واليد الطولى في جميع العلوم[٥].

(٣) وقال البرهان الحلبي: مهر في الفقه والأدب والفرائض، مع جودة الكتابة ولطف المحاضرة وحسن الشكالة، يتوقد ذكاء، وله تصانيف لطاف[٦].

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ص٧٨٢).

(٢) درر العقود الفريدة للمقريزي (٣/ ١١١).

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٤/ ٢٣٨).

(٤) إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر (٢/ ٥٣٥).

(٥) الضوء اللامع (١٠/ ٥) والذيل على رفع الإصر للسخاوي (ص٤٠٩).

(٦) الضوء اللامع (١٠/ ٥) والذيل على رفع الإصر للسخاوي (ص٤١٠).

(٤) وكتب إليه شيخ المقرئين شمس الدين ابن الجزري الدمشقي ملغزا في الفيل، وأوله:

يا إمـــــام الورى بغيـــــر عديل وهمــــــام الوغى بغيـــــر مثيل[١]

(٥) وقال الشوكاني: هو من أفراد الدهر علما وفصاحة وعقلا ورياسة[٢].

*** مؤلفاته:**

لابن الشحنة مؤلفات نافعة كثيرة في غالب العلوم، ومن تلك المؤلفات:

(١) أوضح الدليل والأبحاث فيما يحل به المطلقة بالثلاث، ذكره حاجي خليفة وإسماعيل باشا البغدادي[٣].

(٢) تفسير القرآن الكريم، نص ابنه على هذا الكتاب والذي بعده وذكر أنه لم يكملهما[٤].

(٣) شرح الكشاف للزمخشري، لم يكمله[٥].

(٤) شرح نظم الموافقات العمرية للقرآن الشريف، وهو شرح على منظومة للمؤلف نفسه[٦].

---

(١) الذيل على رفع الإصر للسخاوي (ص٤١٥).

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ص٧٨٢).

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٢٠٢) وهدية العارفين لإسماعيل باشا (٢/ ١٨٠).

(٤) الضوء اللامع (١٠/ ٥) والذيل على رفع الإصر للسخاوي (ص٤١٠).

(٥) إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر (٢/ ٥٣٥).

(٦) توجد منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية ١/ ٥٤ (٦٤ مجاميع). الفهرس الشامل للتراث الإسلامي المخطوط، قسم التفسير (١/ ٤٤٣).

(٥) الرحلة القسرية بالديار المصرية[١].

(٦) روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، وهو كتاب وجيز في التاريخ العام وصل به إلى سنة (٨٠٦هـ)، وختمه بما يكون آخر الزمان[٢].

(٧) المبتغَى، وهو مختصر روض المناظر في علم الأوائل والأواخر[٣].

(٨) مختصر في الفقه، ألفه لابنه الذي وصف الكتاب بأنه في غاية القِصر، محتويا على ما لم تحتو عليه المطولات، جعله ضوابط ومستثنيات، فعدم منه في بعض الأسفار[٤].

(٩) مختصر منظومة النسفي في الخلاف الفقهي، وهو في ألف بيت مع زيادة مذهب أحمد[٥].

(١٠) منظومة في العقائد، وهي منظومة بائية، أخرجها الأستاذ عبد الله البشري، وفيها:

تضمَّن أحسنَ «النسفيّ» وما في «يقولُ العبدُ» مع نُكتٍ عذابِ[٦]

(١) الضوء اللامع (١٠/ ٦) والذيل على رفع الإصر (ص٤١١).

(٢) طبع في مجلد واحد في دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق سيد محمد.

(٣) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ١٨٠).

(٤) الضوء اللامع (١٠/ ٥) والذيل على رفع الإصر للسخاوي (ص٤١٠).

(٥) ألفية فقهية اختصر فيها منظومة أبي حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ) في الخلافيات البالغ عدد أبياتها بحسب ما ذكر في آخرها (٢٦٦٩)، وقد ذكر النسفي فيها أقوال الإمام أبي حنيفة وبعض كبار علماء مذهبه، إضافة إلى أقوال الإمام مالك والإمام الشافعي، وجاء ابن الشحنة فاختصرها إلى الثلث تقريبا، مع إضافة أقوال الإمام أحمد إليها.

(٦) نشرت في الشابكة (الإنترنت) ويوجد في جامعة الأزهر رسالة ماجستير بعنوان: مخطوط بهجة أهل السنة شرح عقيدة ابن الشحنة المتوفى سنة (٨١٥هـ) لأبى عذبة المتوفى بعد

(١١) منظومة في السيرة النبوية تقع في ثلاثة وستين بيتا بعدد سني عمر المصطفى عليه الصلاة والسلام، طبعت باسم: «سَيْر الحُور إلى القُصُور»، وهو الاسم الذي ذكر في إحدى نسخها الخطية[١].

(١٢) منظومة الموافقات العمرية للقرآن الشريف، وهو نظم في ستة أبيات، وللمؤلف شرح عليها سبق ذكره[٢].

(١٣) نظم ألف بيت في عشرة علوم، كل علم مائة بيت[٣]، وهذه العلوم هي: الفقه (ما أجمعت عليه المذاهب الأربعة)، والفرائض، والطب، والنحو، وأصول الفقه، والعقائد، والمعاني والبيان (وهي المنظومة التي بين يديك) والتصوف، والسيرة، والمنطق[٤].

وله قصائد وأشعار وفوائد منظومة ومنثورة، منها أنه ألغز إلى بدر الدين التاسي في العنب في تسعة أبيات، وأنشد الحافظَ ابنَ حجر لغزا له في الفرائض فأجابه، وألغز إليه شيخُ القراء شمسُ الدين ابن الجزري في الفيل

سنة (١١٧٢هـ)، الجزء الاول من بداية المخطوط الى نهاية السمعيات تحقيق ودراسة.

(١) طبعت بتحقيق محمد بن أحمد بن محمود الرحاب ونشرت في الشابكة (الإنترنت)، ولم يوجد هذا الاسم في النسخة الخطية التي كتبت بيد ابن الناظم، ولم يذكره حفيده العلامة عبد البر ابن الشحنة عند شرحه للمنظومة، كما أنه جاء في النسخة الخطية التي ذكر فيها اسم المنظومة أن كنية الناظم أبو عبد الله.

(٢) توجد منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية ١/ ٦٤ (٥٠٧ مجاميع). الفهرس الشامل للتراث الإسلامي المخطوط، قسم التفسير (١/ ٤٤٣).

(٣) حق هذا النظم أن يعد عشرة مصنفات مستقلة، فإن ابن الشحنة لم يربط الفنون العشرة بمقدمة عامة تربط بينها، كأن يصفها مثلا بأنها ألفية حاوية لعشرة فنون، بل جاءت المنظومات متتابعة، جاعلا لكل ميئية منها مقدمة خاصة بها وخاتمة.

(٤) ظهر منها منظومة المعاني والبيان، وظلت البقية مخطوطة، فرحم الله من يخرجها كاملة محققة.

فأجابه في تسعة عشر بيتا[1].

*** وفاته:**

توفي -رحمه الله- بحلب، يوم الجمعة ثاني عشر شهر ربيع الآخر، سنة خمس عشرة وثمانمائة، عن ست وستين سنة، وصلي عليه بعد الجمعة تحت القلعة، وكانت جنازته حافلة.

(١) انظر هذه الألغاز وبعضا من نظم ابن الشحنة ونثره وفوائده في الذيل على رفع الإصر للسخاوي(ص٤١١-٤٢٨).

تعريف موجز بالمنظومة

❋ اسم المنظومة:

الراجح أن ابن الشحنة لم يطلق على منظومته في البلاغة اسما خاصا تتميز به عن غيرها، وإنما كان ذلك راجحا لأمرين:

الأول: أن المنظومة جزء من ألفيته المشهورة، والألفية أولى بالتسمية من مائة البلاغة، ولا يعرف أنه أطلق اسما على ألفيته، ولا على أي جزء من أجزائها العشرة.

والثاني: عدم ذكر أحد من الشراح أو النساخ تسمية صريحة لها، ولو وجد لنقلوا ذلك لنا، وغالب ما يذكرونه وصف للمنظومة لا تسمية لها، نحو: مائة ابن الشحنة، وكذا: مائة المعاني والبيان، ونحو ذلك من الإطلاقات والأوصاف.

لذا فقد اكتفيت بتسميتها: مائة المعاني والبيان.

❋ نسبة المنظومة لصاحبها:

نسبة المنظومة لابن الشحنة ثابتة لا ريب فيها، وعلى هذا اتفقت كلمة من تناول المنظومة من الشارحين والمترجمين والمفهرسين والباحثين.

ولم أجد من خالف في ذلك سوى أحد الباحثين حينما أخرج المنظومة منسوبة إلى غير ابن الشحنة، ثم استدرك الخطأ بعد ذلك في مقالة علمية.

*** موضوعها:**

منظومة ابن الشحنة في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، حذا فيها ناظمها حذو كتاب التلخيص للخطيب القزويني، فنظم مباحثه العامة وكثيرا من مسائله التفصيلية.

وقد ذكر ابن الشحنة موضوع المنظومة في أولها، حيث قال:

في علمي البيان والمعاني أرجوزة لطيفة المعاني

ويلاحظ أنه اكتفى بذكر المعاني والبيان، ولم يذكر البديع مع أنه تعرض لمباحثه في آخر المنظومة، وقد ذكر الشارحون في سبب ذلك أقوالا منها:

(١) أن المقصود من علم البلاغة هو المعاني والبيان، وأما علم البديع فإنه كالتتمة، وهذا تعليل الحموي[١].

(٢) أن الناظم مشى على القول بأن علم البيان يشمل البيان والبديع، ويطلق عليهما، وهو السبب الذي رجحه الطرابلسي[٢].

(٣) أن المؤلف ترجم لشيء، وزاد عليه، وهذا ما ذكره منصور المحلي الأزهري وعلق قائلا: وليس ذلك بمعيب[٣].

*** عدد أبياتها:**

عدد أبيات المنظومة مائة بيت، وقد نص ابن الشحنة على ذلك أو أشار إليه حينما قال: أبياتها عن مائة لم تزد.

ولم ير الأزهري في هذا تنصيصا على المائة فإنه قال: «لم تزد: صادق

(١) شرح الحموي (ق٢ب).

(٢) درر الفرائد المستحسنة للطرابلسي (ق٤أ).

(٣) الدرر المدروزة في شرح الأرجوزة لمنصور الأزهري (ق٢أ).

بما دون المائة، لكن النسخة التي وقفت عليها مائة تماما»[١].

ولو قال: «لم تحد» بدل «لم تزد» لزال هذا الاحتمال الضعيف، وإن كان ما ذكره الناظم أحسن وأبرع.

ووجد في بعض النسخ الخطية سقوط بيت، ومرد ذلك السهو من الناسخ أو النقص من النسخة المنقول منها.

*** شروحها:**

لمائة المعاني والبيان لابن الشحنة شروح كثيرة منها:

(١) شرح الإمام سراج الدين أبي علي عمر بن يوسف بن عبد الله العفيفي المعروف بالبَسْلقوني المالكي (توفي نحو ٨٤٢هـ)[٢].

(٢) شرح سَرِيّ الدين أبي البركات عبد البر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن الشحنة حفيد الناظم، حيث شرح ألفية جده المتضمنة مائة المعاني والبيان[٣].

(٣) شرح محب الدين أبي الفضل محمد بن أبي بكر الحنفي العلواني الحموي (ت١٠١٦هـ)[٤].

---

(١) الدرر المدروزة للأزهري (ق٢أ).

(٢) قال البقاعي: وشرح منظومة ابن الشحنة في المعاني والبيان في مجلد. عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران (٤/ ١٣٤).

(٣) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (١/ ٢٢٠).

(٤) كان سن مؤلفه حين تأليفه ست عشرة سنة، وقد نظم هذا الشرح العلامة محمد الغزي (ت١٠٦١هـ). خلاصة الأثر للمحبي (٣/ ٣٢٢، ٤/ ١٩٣)، ولشرح الحموي عدة نسخ خطية عندي منها نسخة مصدرها المكتبة الأزهرية ونسختان من جامعة أم القرى، والأولى هي المعتمدة في التحقيق ههنا، مع الرجوع إلى النسختين الأخريين في بعض المواطن.

(٤) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة لابي عبدالله شمس الدين محمد بن محمود بن عبد الحق العمري الشافعي الأشعري الطرابلسي (توفي نحو ١٠٢٤هـ)[١].

(٥) مواهب الرحمن على غاية المعاني والبيان لمحمد بن محمد الحنفي الغزي[٢].

(٦) شرح يوسف بن أبي الفتح بن منصور السُّقَيّفي الحنفي الدمشقي (ت١٠٥٦هـ)[٣].

(٧) شرح محمد علي بن محمد عَلَّان البكري الصديقي الشافعي المكي (ت١٠٥٧هـ)[٤].

---

(١) طبع في دار ابن حزم بتحقيق الدكتور سليمان حسين العميرات الطبعة الأولى سنة (١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م)، وحققته أيضا الباحثة هدى عباس لنيل درجة الماجستير من جامعة الأزهر.

(٢) يوجد منها نسخة خطية في جامعة أم القرى، وتقع في (٥٨) ورقة، وجاء في آخرها أنه تم تسويد أوراقها سنة ثمان بعد الألف، وهذا التاريخ -إن صح- يمنع ما ذكره صاحب إيضاح المكنون (٤/ ٥٨١ ، ٦٠١) أن مؤلفه محمد بن محمد الغزي الحنفي (ت١١٢٦هـ) أو أن مؤلفه فرغ منه سنة (١١٣٤هـ)، وكون المصنف حنفيا يمنع كونه نجم الدين محمد بن محمد الغزي الشافعي (ت١٠٦١هـ)، وقد ذكر الشيخ محمد الحبشي أن الكتاب مخطوط أيضا في دار الكتب برقم (٧٦) و(٤٢٠) فلعل النظر فيهما يحل إشكال نسبة الكتاب.

(٣) قال المحبي: وله تحريرات وتآليف منها شرح على منظومة جدي القاضي محب الدين فيما سمعت. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٤/ ٤٩٥)، وذكره إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون (٢/ ٥٨١) وعبد الله الحبشي في جامع الشروح والحواشي (٣/ ٢٢٠٢) ضمن شراح منظومة البلاغة.

(٤) ذكره المحبي في خلاصة الأثر (٤/ ١٨٧)، وهو مخطوط في مكتبة عاطف أفندي برقم (٢١٩٩)، وقد حصلت على مصورته عن طريق الأخ الشيخ عثمان بن زامل الندى جزاه

(٨) الدرر المدروزة في شرح الأرجوزة، لمنصور بن علي السطوحي الشافعي المحلي الأزهري (ت١٠٦٦هـ)[١].

(٩) شرح الشيخ صنع الله الملقب بأبي الإقبال الحلبي (توفي بعد ١٠٨٧هـ)[٢].

(١٠) إنجاح المطالب في الفوز بالمآرب، للميرزا محمد المشهدي القمي (توفي بعد ١١٠٧هـ)[٣].

(١١) لسان النظام في شرح منظومة ابن الشحنة الهمام، لمحمد بن عيسى ابن محمود بن كنان الحنبلي الصالحي الدمشقي الكناني (ت١١٥٣هـ)[٤].

(١٢) رياض الربيع في علم المعاني والبيان والبديع، لعبد الله بن محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الحسني الصنعاني (ت١٢٤٢هـ)[٥].

الله خيرا.

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ٤٧٦)، وهو مخطوط في المكتبة الوطنية بالرياض برقم (١٤١٨)، وتوجد مصورة عنه في جامعة الكويت.

(٢) يوجد منه نسخة خطية في مكتبة الأحقاف باليمن تقع في (١١٢) ورقة، وأخرى ناقصة تقع في (٥٥) ورقة مصدرها مدينة الرياض، والأولى هي المعتمدة في التحقيق مع الرجوع للثانية أحيانا، وجاء في صفحة غلاف النسخة الأولى: «هذه العجالة شرح منظومة محب الدين ابن الشحنة الحلبي» وفي خطبة الكتاب في النسختين: «فنجزت لهم هذه العجالة»، ولذلك ارتأيت تسميتها: العجالة، وإن كان ما ذكر ليس نصا في التسمية.

(٣) حققه السيد محمد رضا الحسيني ونشره في مجلة تراثنا العدد (٢٥).

(٤) مخطوط في مكتبة برلين، وعنه مصورة في مركز جمعة الماجد، وذكر الأستاذ عبد الله محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشي (٣/ ٢٢٠٣) شرحا آخر للمؤلف باسم: «زين الربيع في علم المعاني والبديع» مخطوط في مكتبة برلين برقم (٧٢٦١).

(٥) يوجد منه نسخة خطية في مكتبة أمبروزيانا في مدينة ميلان الإيطالية، وتقع في خمسين ورقة، وتوجد مصورة عنه في جامعة الكويت.

(١٣) دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشحنة، لمحمد بن المساوي ابن عبد القادر الأهدل الحسيني التهامي (ت١٢٦٦هـ)[١].

(١٤) شرح جعفر بن أبي بكر بن جعفر لَبَني المكي (ت١٣٤٢هـ)[٢].

(١٥) شرح منظومة ابن الشحنة في البلاغة، للشيخ أحمد بن محمد أغا الديوه جي الموصلي (ت١٣٦٢هـ)[٣].

(١٦) نتائج الفطنة على شرح منظومة محمد ابن الشحنة، لمحمد بن يحيى بن سليمة اليونسي (ت١٣٥٤هـ)[٤].

(١٧) بدر الدجنة في شرح منظومة العلامة ابن الشحنة، لمحسن بن جعفر بن علوي أبي نُمَيّ الحسيني الحضرمي (ت١٣٧٩هـ)[٥].

(١٨) نور الأفنان على مائة المعاني والبيان، لمحمد المحفوظ بن محمد الأمين الحوضي الشنقيطي[٦].

(١٩) محاسن الصياغة شرح منظومة مائة المعاني والبيان في علوم

---

(١) طبع في دار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق الدكتور زكرياء توناني، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٤هـ) الموافق (٢٠١٣م) واعتمد في تحقيقه على نسخة المكتبة الأزهرية.

(٢) الأعلام للزركلي (٢/ ١٢٢).

(٣) طبع في الدار العربية للموسوعات بتحقيق الدكتور أكرم عبد الوهاب الملا يوسف، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٤هـ) الموافق (٢٠١٣هـ).

(٤) ذكره الأستاذ الخليل النحوي في كتابه بلاد شنقيط المنارة والرباط (ص٣٠٦)، وقد يكون حاشية على أحد شروح المنظومة.

(٥) ذِكْرُ مؤلفات علامة ساحل حضرموت: محسن بن جعفر أبي نمي -رحمه الله- لأبي إسحاق الحضرمي، بحث منشور في ملتقى أهل التفسير في الشابكة (الإنترنت).

(٦) يوجد منه نسخة في الشابكة (الإنترنت).

البلاغة، لصادق بن محمد صالح البيضاني[١].

(٢٠) التبيان لمتن مائة المعاني والبيان، لمحمد بن عبد العزيز بن عمر نصيف[٢].

(٢١) الجواهر الحسان شرح مائة المعاني والبيان في علم البلاغة، لإبراهيم الفقيه السريجي[٣].

(٢٢) إضاءة الدجنة في حل ألفاظ منظومة ابن الشحنة في علم البلاغة، لأبي أويس زكرياء توناني[٤].

(٢٣) بداية البليغ شرح نظم مائة المعاني والبيان، إعداد: أ.د رشوان أبو زيد محمود رشوان، وعناية الدكتور ياسر عجيل النشمي[٥].

(٢٤) تشنيف الآذان بشرح مائة المعاني والبيان، لأبي زياد محمد بن سعيد البحيري[٦].

(٢٥) تحفة الهمداني على مائة البيان والمعاني لمحمد بن زلالة الجباري الحملي الهمداني[٧].

❊ طبعاتها:

طبعت منظومة المعاني والبيان كثيرا، وكانت من المتون المعتمدة في

---

(١) طبع في دار اللؤلؤة ببيروت.

(٢) يوجد منه نسخة في الشابكة (الإنترنت).

(٣) طبع في دار النصيحة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٥هـ) الموافق (٢٠١٤م).

(٤) طبع في دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٦هـ) الموافق (٢٠١٥م).

(٥) طبع في دار اقرأ بالكويت، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٨هـ) الموافق (٢٠١٧م).

(٦) منشور في الشابكة (الإنترنت).

(٧) منشور في الشابكة (الإنترنت).

مجموع مهمات العلوم في طبعاته المختلفة.

ومن طبعاتها المفردة الطبعة التي حققها الدكتور زكرياء توناني، وقرظها الدكتور محمود بن عبد الرزاق غوثاني[١]، وقد حققها على ثلاث نسخ خطية إضافة إلى المتن الموجود في شروح الطرابلسي وأبي الإقبال الحلبي والأهدل الحسيني.

وحققها أيضا السيد الحسيني، معتمدا على المتن الموجود في ثلاث نسخ من شرح القمي، وعلى طبعة للمنظومة طبعت مع عقود الجمان للسيوطي سنة (١٣١٦هـ)، وقد نشر تحقيقه في مجلة تراثنا[٢].

وحققها على نسختين خطيتين الدكتور حازم كريم عباس، الأستاذ في كلية الآداب في جامعة القادسية، ونشرها في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية[٣].

وأخرجها أيضا مع إضافة تمارين وتطبيقات بلاغية الدكتور ياسر عجيل النشمي والأستاذ الدكتور رشوان أبو زيد محمود رشوان، وظهرت باسم: غراس البليغ[٤].

وتضمنت شروح بعض المعاصرين تحقيق نص المنظومة أول الشرح، مثل: شرح الدكتور صادق البيضاني، وشرح الشيخ إبراهيم الفقيه السريحي.

وقام بعض محققي شروح الأرجوزة بتحقيق المتن أيضا أول الكتاب،

---

(١) طبعت في دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٦هـ) الموافق (٢٠١٥م).

(٢) العدد الرابع، سنة (١٤٠٦هـ).

(٣) المجلد السادس عشر، العدد (١/ ٢٠١٣م).

(٤) طبع في دار اقرأ للنشر والتوزيع في الكويت.

مثل: تحقيق الدكتور زكرياء توناني لشرح الأهدل، وتحقيق الدكتور سليمان حسين العميرات لشرح الطرابلسي.

ويعد تحقيق الدكتور العميرات أوسع تلك التحقيقات وأحسنها، حيث حقق النظم على تسع نسخ خطية، ونسخة مطبوعة ضمن مجموع مهمات المتون، إضافة إلى متن المنظومة الواقع في نسختين خطيتين من شرح الطرابلسي، ولعله يتيسر له طبعها مفردة مع إضافة شيء من التعليقات الإيضاحية لمسائلها.

❋ عملي في الكتاب:

يتمثل عملي في الآتي:

(١) إخراج المنظومة مضبوطة بالشكل أربع مرات: مجردة، ومفصلة، ومقابلة، ومشروحة.

(٢) ضبطت كذلك غالب فروق النسخ، وعليه فقد أحيل في رواية على نسخة خطية وأضبطها بالشكل حتى لو لم تكن مضبوطة بالشكل في تلك النسخة.

(٣) لم ألتزم ضبط النسخ الخطية -إن وجد- أو الإشارة إليه إلا في مواضع اقتضت الحاجة إلى ذلك.

(٤) إذا احتمل الضبط وجهين فإني أكتفي بواحد غالبا.

(٥) إن وُجدت روايتان للمتن فإني أقتصر في تفصيلها على رواية واحدة.

(٦) إن احتمل التفصيل في الرواية طريقتين في العرض أقتصر على

طريقة واحدة.

(٧) أختار في المقابلة غالبا الأقرب لمراد الناظم وإن خالف أكثر النسخ الخطية بحسب المرجحات، لا سيما إذا كان هو المعتمد في الشروح المتقدمة.

(٨) ربما ذكرت بعض الفوائد اليسيرة من الشروح في المتن المقابل، مما يساعد على الترجيح عند الاختلاف، أو ضبط بعض الكلمات الموهمة أو المحتملة.

(٩) أقتصر في النقل على النقل من الشروح مكتفيا بالعزو إليها وإن كانت العبارة مماثلة لعبارة القزويني في التلخيص أو التفتازاني في شرحه المختصر، وغالب شروح المنظومة المعتمدة عيال عليهما.

(١٠) قد أتصرف عند النقل من الشروح في بعض المواطن.

(١١) إذا كانت عبارة الشارح المتقدم كافية فإني أكتفي بها غالبا، ولا أحيد عنها إلا لفائدة، كزيادة معنى أو سهولة عبارة.

*** النسخ والشروح المعتمدة في التحقيق:**

اعتمدت في إخراج النظم عشر نسخ خطية، وهي: النسخة (أ) والنسخة (ب) وهما أزهريتان، والنسخة (ج) من مصورات وزارة الأوقاف الكويتية، والنسخة (ز) والنسخة (س) ومصدرهما وزارة الأوقاف المصرية، والنسخة (ع) من جامعة الملك سعود، والنسخة (ف) والنسخة (ن) من تركيا، والنسخة (م) والنسخة (ل) المكيتان.

ومما اعتُمد أيضا النسخة الخطية المطبوعة ضمن مجموع المتون في

المطبعة العامرة الشرفية سنة (١٣٠٦هـ).

وأما الشروح فاعتمدت تسعة منها، هي شروح: الحموي، والطرابلسي، والغزي، وابن علان المكي، والمحلي الأزهري، وأبي الإقبال الحلبي، وابن كنان الصالحي، والأمير الصنعاني[١]، والأهدل[٢].

وكلها مخطوطة عدا شرحي الطرابلسي والأهدل، وقد كنت قد حققت المنظومة ابتداء على نسختين خطيتين من الشرحين مصدرهما المكتبة الأزهرية، ثم اطلعت على الطبعتين المتقنتين للشرحين، فاعتمدتهما بدل المخطوطتين، وما وجد من إحالة على المخطوط في هذا التحقيق فمرده الذهول عن التعديل، وربما أبقيت الإحالة في مواضع يسيرة على المخطوطتين لفائدة.

(١) حصلت على نسخة ورقية غير ملونة من الكتاب، ولما كان المتن مكتوبا باللون الأحمر في أصل المخطوط لم تظهر كثير من كلماته في النسخة المصورة بخلاف الشرح، وما لا يدرك كله لا يترك جله.

(٢) لمعرفة تفاصيل النسخ المعتمدة في التحقيق يرجى التكرم بالرجوع إلى مبحث شروح المنظومة، وكذا النظر في الصور المرفقة.

النسخة (أ)

النسخة (ب)

النسخة (ج)

النسخة (ز)

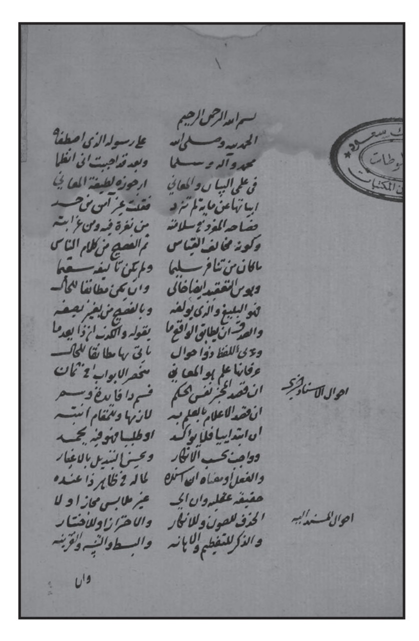
لك الحمد والمنه ❊ وعلى نبيك الصلاة والتحيه ❊ إذا قلت
بكلام إن كنت ناقلا فالصحة أو مدعيا فالدليل ولا يمنع النقل
والمدعى الايجاز إذ المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمتيه
فإذا اشتغلت به منع مجردا أو مع السند ولا يدفع السند إلا إذا
كان مساويا أو نقض بالتخلف أو عورض بدليل الخلاف
ففي الصورتين صرت مانعا بأن تقول الله متكلم بكلام أزلي
ناقلا عن المقاصد أو مدعيا بدليل أنه أسند الكلام حقيقة
إلى ذاته تعلم وكلم الله موسى تكليما فيمنع بجواز المجاز فيدفع
بالأصل أو ينقض بالخلق فقيل إنه إضافة القدرة إلى المقدور
فيمنع مستندا لأنه حقيقي أو يعارض بأنه تأدية الحروف
الحادثة فيمنع أن يقال لا نسلم أن الكلام مركب من الحروف
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ❊ جعل اللسان على الفؤاد دليلا

منظومة ابن الشحنة في المعاني والبيان والبديع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله ... على رسوله الذى اصطفه
محمد وآله وسلما ... وبعد قد أحببت أني أنظما
في علم البيان والمعانى ... أرجوزة لطيفة المعانى
أبياتها عن مائة لم تزد ... فقلت غير آمن من حسد
فصاحة المفرد في سلامته ... من نفرة فيه ومن غرابته
وكونه مخالف القياس ... ثم الفصيح من كلام الناس
ما كان من تنافر سليما ... ولم يكن تأليفه سقيما
وهو من التعقيد أيضا خالى ... وإن يكن مطابقا للحال
فهو البليغ والذى يؤلفه ... وبالفصيح من يعبر تصفه

النسخة (س)


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وصلى الله ... على رسوله الذى اصطفاه
محمد وآله وسلما ... وبعد قد أحببت أني أنظما
في علمي البيان والمعاني ... أرجوزة لطيفة المعاني
أبياتها عن مائة لم تزد ... فقلت غير آمن من حسد
فصاحة المفرد في سلامته ... من نفرة فيه ومن غرابته
وكونه مخالف القياس ... ثم الفصيح من كلام الناس
ما كان من تنافر سليما ... ولم يكن تأليفه سقيما
وهو من التعقيد أيضا خالي ... وإن يكن مطابقا للحال
فهو البليغ والذي يؤلفه ... وبالفصيح من يعبر يصفه
والصدق أن يطابق الواقع ما ... يقوله والكذب أن ذا يعدما
وعربي اللفظ ذو أحوال ... يأتي بها مطابقا للحال
عرفانها علم هو المعاني ... منحصر الأبواب في ثمان
أحوال الإسناد الخبري
إن قصد المخبر نفس الحكم ... فسم ذا فائدة وسم
إن قصد الإعلام بالعلم به ... لازمها وللمقام انتبه
إن ابتدا أو طلبا فهو فيه يحمد
واجب حسب الإنكار ... وحسن التبديل بالاعتبار
والفعل أو معناه إن أسنده ... لماله في ظاهر ذا عنده
حقيقة عقلية وإن إلى ... غير ملابس مجاز أولا
أحوال المسند إليه
الحذف للصون وللإنكار ... والاحتراز وللاختبار
والذكر للتعظيم والإهانة ... والبسط والتنبيه والقرينة
وإن

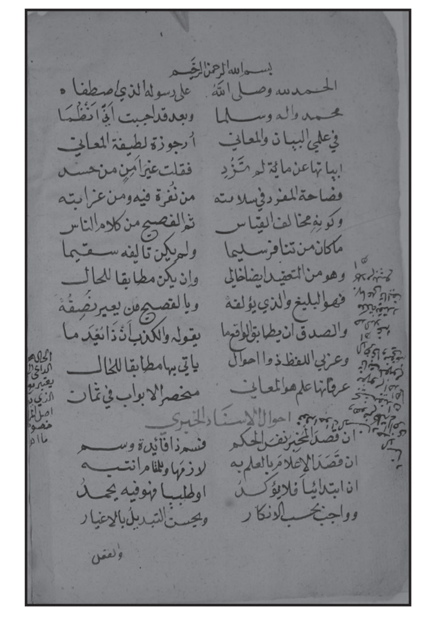
النسخة (ع)


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وصلى الله ... على رسوله الذي اجتباه
محمد وآله وسلما ... وبعد قد أحببت أن أنظما
في علمي البيان والمعاني ... أرجوزة لطيفة المعاني
أبياتها عن مائة لم تزد ... فقلت غير آمن من حسد
فصاحة المفرد في سلامته ... من نفرة فيه ومن غرابته
وكونه مخالف القياس ... ثم الفصيح من كلام الناس
ما كان من تنافر سليما ... ولم يكن تأليفه سقيما
وهو من التعقيد أيضا خال ... وإن يكن مطابقا للحال
فهو البليغ والذي يؤلفه ... وبالفصيح من يعبر يصفه
والصدق أن يطابق الواقع ما ... يقول والكذب خلافه اعلما
وعربي اللفظ ذو أحوال ... يأتي بها مطابقا للحال
عرفانها علم هو المعاني ... منحصر الأبواب في ثمان
الأول أحوال الإسناد الخبري
إن قصد المخبر نفس الحكم ... فسم ذا فائدة وسم
إن قصد الإعلام بالعلم به ... لازمها وللمقام انتبه
إن ابتدا أو طلبا فلا يؤكد ... أو طلبا فهو فيه يؤكد
وواجب بحسب الإنكار ... ويحسن التبديل باعتبار
والفعل أو معناه إن أسنده ... لما له في ظاهر ذا عنده
حقيقة عقلية وإن إلى ... غير ملابس مجاز أولا
الثاني أحوال المسند إليه
يحذف للصون وللإنكار ... والاحتراز وللاختبار
والذكر للتعظيم والإهانة ... والبسط والتنبيه والقرينة
وإن بإضمار يكن معرفا ... فللمقامات الثلاث فاعرفا

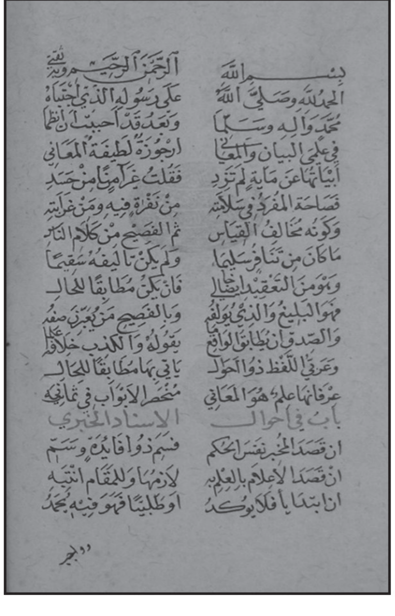
النسخة (ف)


بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر
الحمد لله وصلى الله على رسوله الذي اصطفاه
محمد وآله وسلما ... وبعد قد أحببت أني أنظما
في علمي البيان والمعاني ... أرجوزة لطيفة المعاني
أبياتها عن مائة لم تزد ... فقلت غير آمن من حسد
فصاحة المفرد في سلامته ... من نفرة فيه ومن غرابته
وكونه مخالف القياس ... ثم الفصيح من كلام الناس
ما كان من تنافر سليما ... ولم يكن تأليفه سقيما
وهو من التعقيد أيضا خالي ... وإن يكن مطابقا للحال
فهو البليغ والذي يؤلفه ... وبالفصيح من يعبر نصفه
والصدق أن يطابق الواقع ما ... بقوله والكذب أن واعدما

النسخة (ل)



النسخة (م)

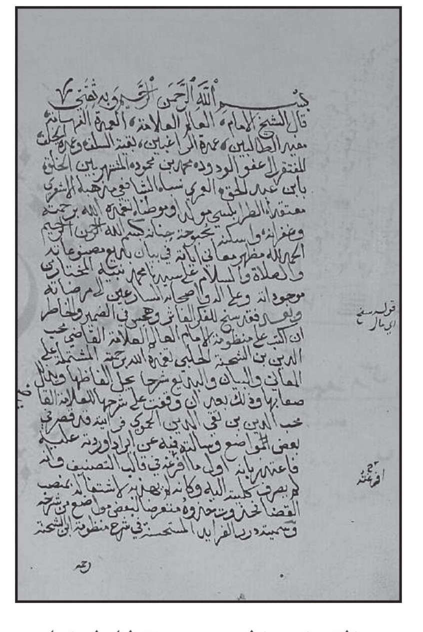


النسخة (ن)

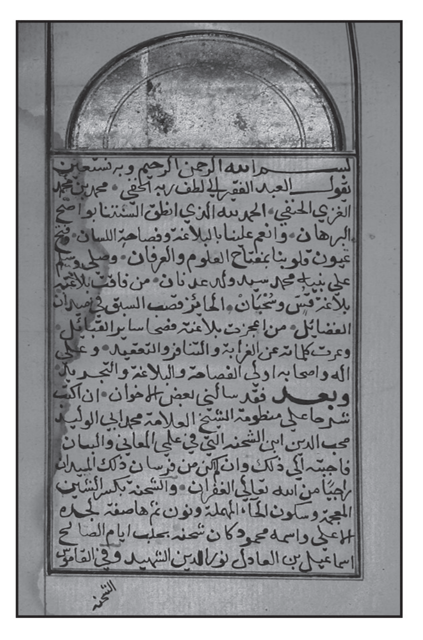


المطبوع

شرح الحموي



درر الفرائد المستحسنة للطرابلسي

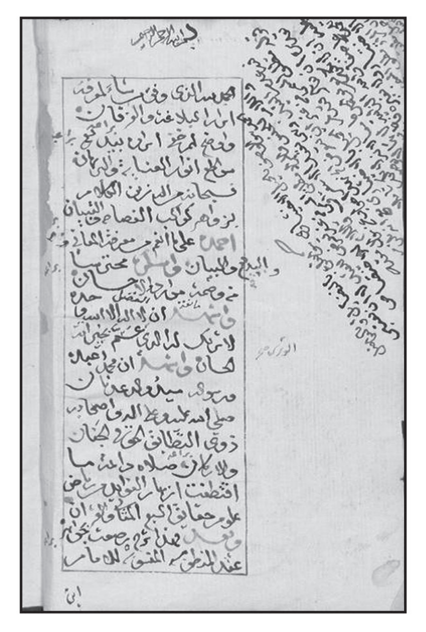


مواهب الرحمن للغزي

وفور الفضل والمنة لابن علان

الدرر المدروزة لمنصور الأزهري

العجالة للحلبي



لسان النظام لابن كنان

رياض الربيع للصنعاني

دفع المحنة للأهدل

مِائَةُ المَعَانِي وَالبَيَانِ

مَتْنُ المَنْظُومَةِ المُجَرَّدُ

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) الْحَمْدُ لِلَّـــهِ وَصَلَّى اللَّـهُ	عَلَى رَسُــولِهِ الَّــذِي اصْطَفَاهُ
(٢) مُحَمَّـــدٍ وَآلِهِ وَسَــلَّمَا	وَبَعْدُ قَــدْ أَحْبَبْتُ أَنِّــي أَنْظِمَا
(٣) فِي عِلْمَيِ الْبَيَــانِ وَالْمَعَانِي	أُرْجُــوزَةً لَطِيفَــةَ الْمَعَانِــي
(٤) أَبْيَاتُهَــا عَنْ مِائَــةٍ لَمْ تَزِدِ	فَقُلْتُ غَيْــرَ آمِنٍ مِنْ حَسَــدِ
(٥) فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَــلَامَتِهْ	مِنْ نَفْرَةٍ فِيــهِ وَمِــنْ غَرَابَتِهْ
(٦) وَكَوْنِـــهِ مُخَالِــفَ الْقِيَاسِ	ثُــمَّ الْفَصِيحُ مِــنْ كَلَامِ النَّاسِ
(٧) مَــا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَــلِيمَا	وَلَــمْ يَكُــنْ تَأْلِيفُهُ سَــقِيمَا
(٨) وَهْوَ مِــنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي	وَإِنْ يَكُــنْ مُطَابِقًــا لِلْحَالِ
(٩) فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالَّــذِي يُؤَلِّفُهْ	وَبِالْفَصِيــحِ مَنْ يُعَبِّــرْ نَصِفُهْ
(١٠) وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا	يَقُولُــهُ وَالْكِــذْبُ أَنْ ذَا يُعْدَمَا

عِلْمُ الْمَعَانِي

(١١) وَعَرَبِيُّ اللَّفْــظِ ذُو أَحْوَالِ	يَأْتِــي بِهَــا مُطَابِقًــا لِلْحَالِ
(١٢) عِرْفَانُهَا عِلْــمٌ هُوَ الْمَعَانِي	مُنْحَصِــرُ الْأَبْوَابِ فِــي ثَمَانِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

(١٣) إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ   فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً وَسَمِّ

(١٤) إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ   لَازِمَهَا وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ

(١٥) إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ   أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ

(١٦) وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ   وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ

(١٧) وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ   لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ

(١٨) حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى   غَيْرِ مُلَابِسٍ مَجَازٌ أُوِّلَا

الْبَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

(١٩) الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلْإِنْكَارِ   وَالِاحْتِرَازِ أَوْ لِلِاخْتِبَارِ

(٢٠) وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ   وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

(٢١) وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ مُعَرَّفَا   فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

(٢٢) وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ   وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ

(٢٣) وَعَلَمِيَّةٍ فَلِلْإِحْضَارِ   وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوِ احْتِقَارِ

(٢٤) وَصِلَةٍ لِلْجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ   لِلشَّأْنِ وَالْإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ

(٢٥) وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي   فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ

(٢٦) وَأَلْ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ   يُفِيدُ الِاسْتِغْرَاقَ أَوْ مَا إِنْفَرَدْ

(٢٧) وَبِإِضَافَةٍ فَلِاخْتِصَارِ   نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ

(٢٨) وَإِنْ مُنَكَّرًا فَلِلتَّحْقِيرِ   وَالضِّدِّ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّكْثِيرِ

(٢٩) وَضِـــــدِّهِ وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِينِ وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِيـــصِ وَالتَّعْيِينِ

(٣٠) وَكَوْنُهُ مُؤَكَّـــدًا فَيَحْصُلُ لِدَفْعِ وَهْـــمِ كَوْنِهِ لَا يَشْـــمَلُ

(٣١) وَالسَّـــهْوِ وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ ثُـــمَّ بَيَانُـــهُ فَلِلْإِيضَـــاحِ

(٣٢) بِاسْـــمٍ بِهِ يَخْتَصُّ وَالْإِبْدَالُ يَزِيـــدُ تَقْرِيـــرًا لِمَـــا يُقَالُ

(٣٣) وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ أَوْ رَدُّ سَـــامِعٍ إِلَـــى الصَّوَابِ

(٣٤) وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّقْدِيمُ فَلِاهْتِمَـــامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِـــيمُ

(٣٥) كَالْأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ وَقَدْ يُفِيدُ الِاخْتِصَـــاصَ إِنْ وَلِي

(٣٦) نَفْيًا وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ يَأْتِـــي كَأَوْلَى وَالْتِفَـــاتٍ دَائِرِ

الْبَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

(٣٧) لِمَا مَضَـــى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَهْ وَالذِّكْـــرُ أَوْ يُفِيدُنَـــا تَعْيِينَـــهْ

(٣٨) وَكَوْنُـــهُ فِعْـــلًا فَلِلتَّقَيُّدِ بِالْوَقْتِ مَـــعْ إِفَـــادَةِ التَّجَدُّدِ

(٣٩) وَاسْـــمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا وَمُفْرَدَا لِأَنَّ نَفْـــسَ الْحُكْمِ فِيـــهِ قُصِدَا

(٤٠) وَالْفِعْـــلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْـــوِهِ فَلِيُفِيـــدَ أَزْيَـــدَا

(٤١) وَتَرْكُـــهُ لِمَانِـــعٍ مِنْهُ وَإِنْ بِالشَّـــرْطِ لِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ

(٤٢) أَدَاتِهِ وَالْجَـــزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا لَا إِنْ وَلَـــوْ وَلَا كَـــذَاكَ مَنْعُ ذَا

(٤٣) وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُـــهُ يُعْـــرَفُ وَالتَّنْكِيرُ

الْبَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

(٤٤) ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ ... كَحَالِهِ مَــعْ فَاعِلٍ مِــنْ أَجْلِ

(٤٥) تَلَبُّسٍ لَا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى ... وَإِنْ يُــرَدْ إِنْ لَمْ يَكُــنْ قَدْ ذُكِرَا

(٤٦) النَّفْيُ مُطْلَقًــا أَوِ الْإِثْبَاتُ لَهْ ... فَذَاكَ مِثْــلُ لَازِمٍ فِــي الْمَنْزِلَهْ

(٤٧) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيــرٍ وَإِلَّا لَزِمَا ... وَالْحَــذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَــا أُبْهِمَا

(٤٨) أَوْ لِمَجِــيءِ الذِّكْرِ أَوْ لِرَدِّ ... تَوَهُّمِ السَّــامِعِ غَيْــرَ الْقَصْدِ

(٤٩) أَوْ هُــوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَهْ ... أَوْ هُــوَ لِاسْــتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَهْ

(٥٠) وَقَدِّمِ الْمَفْعُولَ أَوْ شَــبِيهَهُ ... رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِــبْ تَعْيِينَهُ

(٥١) وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا ... إِذَا اهْتِمَــامٌ أَوْ لِأَصْــلٍ عُلِمَا

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

(٥٢) الْقَصْرُ نَوْعَــانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا ... نَوْعَانِ وَالثَّانِــي الْإِضَافِيُّ كَذَا

(٥٣) فَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَى الْمَوْصُوفِ ... وَعَكْسُــهُ مِنْ نَوْعِــهِ الْمَعْرُوفِ

(٥٤) طُرُقُهُ النَّفْيُ وَالِاسْــتِثْنَا هُمَا ... وَالْعَطْــفُ وَالتَّقْدِيمُ ثُــمَّ إِنَّمَا

(٥٥) دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا ... عَــدَاهُ بِالْوَضْعِ وَأَيْضًــا مِثْلَمَا

(٥٦) الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَــرٍ وَمُبْتَدَا ... يَكُونُ بَيْــنَ فَاعِلٍ وَمَــا بَدَا

(٥٧) مِنْــهُ فَمَعْلُومٌ وَقَــدْ يُنَزَّلُ ... مَنْزِلَــةَ الْمَجْهُــولِ أَوْ ذَا يُبْدَلُ

الْبَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

(٥٨) يَسْتَدْعِي الِانْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبْ مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ وَالْمُنْتَخَبْ

(٥٩) فِيهِ التَّمنِّي وَلَهُ الْمَوْضُوعُ لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْوُقُوعُ

(٦٠) وَلَوْ وَهَلْ مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ فِيهِ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ لَهْ

(٦١) هَلْ هَمْزَةٌ مَنْ مَا وَأَيٌّ أَيْنَا كَمْ كَيْفَ أَيَّانَ مَتَى أَمْ أَنَّى

(٦٢) فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ وَمَا لَا هَمْزَةٌ تَصَوُّرٌ وَهْيَ هُمَا

(٦٣) وَقَدْ لِلِاسْتِبْطَاءِ وَالتَّقْرِيرِ وَغَيْرِ ذَا تَكُونُ وَالتَّحْقِيرِ

(٦٤) وَالْأَمْرُ وَهْوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي

(٦٥) وَالنَّهْيُ وَهْوَ مِثْلُهُ بِلَا بَدَا وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ وَالنِّدَا

(٦٦) وَقَدْ لِلِاخْتِصَاصِ وَالْإِغْرَاءِ يَجِيءُ ثُمَّ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ

(٦٧) قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاؤُلِ وَالْحِرْصِ أَوْ بِعَكْسِ ذَا تَأَمَّلِ

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

(٦٨) إِنْ نُزِّلَتْ تَالِيَةٌ مِنْ مَاضِيَهْ كَنَفْسِهَا أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ

(٦٩) افْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَرْجَحُ ثُمَّ الْفَصْلُ

(٧٠) لِلْحَالِ حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمَا أَصْلٌ وَإِنْ مُرَجِّحٌ تَحَتَّمَا

الْبَابُ الثَّامِنُ: الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ

(٧١) تَوْفِيَةُ الْمَقْصُودِ بِالنَّاقِصِ مِنْ ... لَفْظٍ لَهُ الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ إِنْ

(٧٢) بِزَائِدٍ عَنْهُ وَضَرْبَا الْأَوَّلِ ... قَصْرٌ وَحَذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمَلِ

(٧٣) أَوْ جُزْءِ جُمْلَةٍ وَمَا يَدُلُّ ... عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ وَمِنْهَا الْعَقْلُ

(٧٤) وَجَاءَ لِلتَّوْشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ ... ثَانٍ وَالِاعْتِرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ

عِلْمُ الْبَيَانِ

(٧٥) عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ ... إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ

(٧٦) فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدَّلَالَهْ ... فَمَا بِهِ لَازِمُ مَوْضُوعٍ لَهْ

(٧٧) إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ إِسْتِعَارَةُ ... تُنْبِي عَنِ التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةُ

(٧٨) وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ ... وَلَوْ خَيَالِيًّا وَعَقْلِيَّانِ

(٧٩) وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوِجْدَانِ ... أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الْجُزْآنِ

(٨٠) وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ وَجَا ... ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَا وَخَارِجَا

(٨١) وَصْفًا فَحِسِّيٌّ وَعَقْلِيٌّ وَذَا ... وَاحِدُ أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا كَذَا

(٨٢) وَالْكَافُ أَوْ كَأَنَّ أَوْ كَمِثْلِ ... أَدَاتُهُ وَقَدْ بِذِكْرِ فِعْلِ

(٨٣) وَغَرَضٌ مِنْهُ عَلَى الْمُشَبَّهِ ... يَعُودُ أَوْ عَلَى مُشَبَّهٍ بِهِ

(٨٤) فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمِ ... أَنْوَاعَهُ ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمِ

(٨٥) مُفْرَدٌ اوْ مُرَكَّبٌ وَتَارَهْ ... يَكُونُ مُرْسَلًا أَوِ اسْتِعَارَهْ

(٨٦) بِجَعْلِ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءً أَوَّلَهْ ... وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ

(٨٧) أَصْلِيَّـــــةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّـــــهْ وَإِنْ تَكُـــــنْ ضِـــــدًّا تَهَكُّمِيَّـــــهْ

(٨٨) وَمَا بِـــــهِ لَازِمُ مَعْنًى وَهْوَ لَا مُمْتَنِعًـــــا كِنَايَةٌ فَاقْسِـــــمْ إِلَى

(٨٩) إِرَادَةِ النِّسْبَةِ أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ اجْتَهِـــــدْ أَنْ تَعْرِفَهْ

عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٩٠) عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِينُ الْكَلَامْ بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُـــــوحِ وَالْمَقَامْ

(٩١) ضَرْبَانِ لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيسٍ وَرَدْ وَسَجْعٍ اوْ قَلْبٍ وَتَشْـــــرِيعٍ وَرَدْ

(٩٢) وَالْمَعْنَوِيُّ وَهْوَ كَالتَّشْـــــهِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِـــــيمِ

(٩٣) وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ وَالتَّجْرِيدِ وَالْجِـــــدِّ وَالطِّبَـــــاقِ وَالتَّأْكِيدِ

(٩٤) وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالْإِيهَامِ وَاللَّفِّ وَالنَّشْـــــرِ وَالِاسْـــــتِخْدَامِ

(٩٥) وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْبَحْـــــثِ وَالتَّعْلِيـــــلِ وَالتَّعْلِيقِ

السَّرِقَاتُ الشِّعْرِيَّةُ

(٩٦) السَّـــــرِقَاتُ ظَاهِرٌ فَالنَّسْخُ يُذَمُّ لَا إِنِ اسْـــــتُطِيبَ المَسْـــــخُ

(٩٧) وَالسَّـــــلْخُ مِثْلُهُ وَغَيْرُ ظَاهِرِ كَوَضْـــــعِ مَعْنًى فِـــــي مَحَلٍّ آخَرِ

(٩٨) أَوْ يَتَشَـــــابَهَانِ أَوْ ذَا أَشْمَلُ وَمِنْهُ قَلْـــــبٌ وَاقْتِبَـــــاسٌ يُنْقَلُ

(٩٩) وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ وَحَلْ وَمِنْهُ عَقْـــــدٌ وَالتَّأَنُّقْ إِنْ تَسَـــــلْ

(١٠٠) بَرَاعَةُ اسْـــــتِهْلَالٍ انْتِقَالُ حُسْـــــنُ الْخِتَامِ إِنْتَهَـــــى الْمَقَالُ

قائمة الموضوعات



مِائَةُ المَعَانِي وَالبَيَانِ

مَتْنُ المَنْظُومَةِ المُفَصَّلُ

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّـهِ، وَصَلَّى اللَّـهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ، مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَسَلَّمَا.

وَبَعْدُ، قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمَا فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي أُرْجُوزَةً لَطِيفَةَ الْمَعَانِي، أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَةٍ لَمْ تَزِدِ، فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ:

فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهْ مِنْ:

(١) نَفْرَةٍ فِيهِ.

(٢) وَمِنْ غَرَابَتِهْ.

(٣) وَكَوْنِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ.

ثُمَّ الْفَصِيحُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ:

(١) مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا.

(٢) وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا.

(٣) وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي.

وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ فَهْوَ: الْبَلِيغُ، وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ.

وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ نَصِفُهْ.

وَالصِّدْقُ: أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ.

وَالْكِذْبُ: أَنْ ذَا يُعْدَمَا.

عِلْمُ الْمَعَانِي

وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ.

عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ: الْمَعَانِي.

مُنْحَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ.

الْبَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ:

(١) نَفْسَ الْحُكْمِ فَسَمِّ ذَا: فَائِدَةً.

(٢) وَسَمِّ إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ: لَازِمَهَا.

وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ:

(١) إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ.

(٢) أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ.

(٣) وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ.

وَيَحْسُنُ التَّبْدِيلُ بِالْأَغْيَارِ.

وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ:

(١) لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ: حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ.

(٢) وَإِنْ إِلَى غَيْرِ مُلَابِسٍ: مَجَازٌ أُوِّلَا.

الْبَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

الحَذْفُ:

(١) لِلصَّوْنِ.

(٢) وَلِلْإِنْكَارِ.

(٣) وَالِاحْتِرَازِ.

(٤) أَوْ لِلِاخْتِبَارِ.

وَالذِّكْرُ:

(١) لِلتَّعْظِيمِ.

(٢) وَالْإِهَانَةِ.

(٣) وَالْبَسْطِ.

(٤) وَالتَّنْبِيهِ.

(٥) وَالْقَرِينَةِ.

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ مُعَرَّفَا فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ، فَاعْرِفَا.

وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ، وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ.

وَعَلَمِيَّةٍ:

(١) فَلِلْإِحْضَارِ.

(٢) وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ.

(٣) أَوِ احْتِقَارِ.

وَصِلَةٍ:

(١) لِلْجَهْلِ.

(٢) وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّأْنِ.

(٣) وَالْإِيمَاءِ.

(٤) وَالتَّفْخِيمِ.

وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي فِي:

(١) الْقُرْبِ.

(٢) وَالْبُعْدِ.

(٣) أَوِ التَّوَسُّطِ.

وَأَلْ:

(١) لِعَهْدٍ.

(٢) أَوْ حَقِيقَةٍ، وَقَدْ يُفِيدُ:

١- الِاسْتِغْرَاقَ.

٢- أَوْ مَا إِنْفَرَدْ.

وَبِإِضَافَةٍ فَـ:

(١) لِاخْتِصَارِ.

(٢) نَعَمْ وَلِلذَّمِّ.

(٣) أَوِ احْتِقَارِ.

وَإِنْ مُنَكَّرًا فَـ:

(١) لِلتَّحْقِيرِ.

(٢) وَالضِّدِّ.

(٣) وَالْإِفْرَادِ.

(٤) وَالتَّكْثِيرِ.

(٥) وَضِدِّهِ.

وَالْوَصْفُ:

(١) لِلتَّبْيِينِ.

(٢) وَالْمَدْحِ.

(٣) وَالتَّخْصِيصِ.

(٤) وَالتَّعْيِينِ.

وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ لدفعِ:

(١) وَهْمِ كَوْنِهِ لَا يَشْمَلُ.

(٢) وَالسَّهْوِ.

(٣) وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ.

ثُمَّ بَيَانُهُ: فَلِلْإِيضَاحِ بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ.

وَالْإِبْدَالُ: يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ.

وَالْعَطْفُ:

(١) تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ.

(٢) أَوْ رَدُّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ.

وَالْفَصْلُ: لِلتَّخْصِيصِ.

وَالتَّقْدِيمُ فَلِاهْتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ، كَـ:

(١) الْأَصْلِ.

(٢) وَالتَّمْكِينِ.

(٣) وَالتَّعَجُّلِ.

(٤) وَقَدْ يُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ إِنْ وَلِي نَفْيًا.

وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ يَأْتِي كَـ:

(١) أَوْلَى.

(٢) وَالْتِفَاتٍ دَائِرٍ.

الْبَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

لِمَا مَضَى:

(١) التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَهْ.

(٢) وَالذِّكْرُ أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ.

وَكَوْنُهُ:

(١) فِعْلًا فَـ:

١- لِلتَّقَيُّدِ بِالْوَقْتِ.

٢- مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ.

(٢) وَاسْمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا.

(٣) وَمُفْرَدَا لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قُصِدَا.

وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ أَزْيَدَا، وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنْهُ.

وَإِنْ بِالشَّرْطِ لِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ أَدَاتِهِ، وَالْجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا، لَا إِنْ وَلَوْ وَلَا كَذَاكَ مَنْعُ ذَا.

وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ وَالتَّنْكِيرُ.

الْبَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ كَحَالِهِ مَعْ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ تَلَبُّسٍ، لَا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى.

وَإِنْ يُرِدْ -إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا- النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوِ الْإِثْبَاتُ لَهْ فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَهْ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَإِلَّا لَزِمَا.

وَالْحَذْفُ:

(١) لِلْبَيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا.

(٢) أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ.

(٣) أَوْ لِرَدِّ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَيْرَ الْقَصْدِ.

(٤) أَوْ هُوَ لِلتَّعْمِيمِ.

(٥) أَوْ لِلْفَاصِلَهْ.

(٦) أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَهْ.

وَقَدِّمِ:

(١) الْمَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ.

(٢) وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا:

١- إِذَا اهْتِمَامٌ.

٢- أَوْ لِأَصْلٍ عُلِمَا.

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

الْقَصْرُ نَوْعَانِ:

(١) حَقِيقِيٌّ، وَذَا نَوْعَانِ.

(٢) وَالثَّانِي: الْإِضَافِيُّ كَذَا.

فَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ.

طُرُقُهُ:

(١) النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَا هُمَا.

(٢) وَالْعَطْفُ.

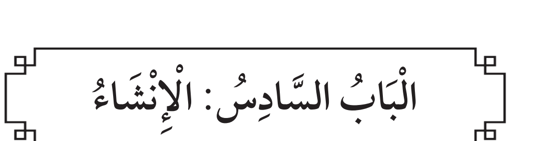
(٣) وَالتَّقْدِيمُ.

(٤) ثُمَّ إِنَّمَا.

دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا عَدَاهُ بِالْوَضْعِ.

وَأَيْضًا مِثْلَمَا الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَا يَكُونُ بَيْنَ فَاعِلٍ.

وَمَا بَدَا مِنْهُ فَمَعْلُومٌ، وَقَدْ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ، أَوْ ذَا يُبْدَلُ.



الْبَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ

يَسْتَدْعِي الإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبْ مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ.

وَالْمُنْتَخَبْ فِيهِ:

(١) التَّمَنِّي، وَلَهُ الْمَوْضُوعُ: لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْوُقُوعُ، وَلَوْ، وَهَلْ، مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ فِيهِ.

(٢) وَالِاسْتِفْهَامُ، وَالْمَوْضُوعُ لَهْ: هَلْ، هَمْزَةٌ، مَنْ، مَا، وَأَيٌّ، أَيْنَا، كَمْ، كَيْفَ، أَيَّانَ، مَتَى، أَمْ أَنَّى.

فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ، وَمَا لَا هَمْزَةٌ تَصَوُّرٌ، وَهْيَ هُمَا.

وَقَدْ: لِلِاسْتِبْطَاءِ، وَالتَّقْرِيرِ، وَغَيْرِ ذَا تَكُونُ، وَالتَّحْقِيرِ.

(٣) وَالْأَمْرُ، وَهْوَ: طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ، وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي.

(٤) وَالنَّهْيُ، وَهْوَ مِثْلُهُ، بِلَا بَدَا.

وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ.

(٥) وَالنِّدَا، وَقَدْ لِلِاخْتِصَاصِ وَالْإِغْرَاءِ يَجِيءُ.

ثُمَّ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاؤُلِ وَالْحِرْصِ، أَوْ بِعَكْسِ ذَا تَأَمَّلِ.

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

إِنْ نُزِّلَتْ تَالِيَةٌ مِنْ مَاضِيَهْ كَنَفْسِهَا، أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ: افْصِلْ.

وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَالْوَصْلُ بِجَامِعٍ أَرْجَحُ.

ثُمَّ الْفَصْلُ لِلْحَالِ حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمَا أَصْلٌ، وَإِنْ مُرَجِّحٌ تَحَتَّمَا.

الْبَابُ الثَّامِنُ: الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ

تَوْفِيَةُ الْمَقْصُودِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الْإِيجَازُ.

وَالْإِطْنَابُ إِنْ بِزَائِدٍ عَنْهُ.

وَضَرْبَا الْأَوَّلِ:

(١) قَصْرٌ

(٢) وَحَذْفُ:

١- جُمْلَةٍ.

٢- أَوْ جُمَلٍ.

٣- أَوْ جُزْءِ جُمْلَةٍ.

وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ، وَمِنْهَا الْعَقْلُ.

وَجَاءَ:

(١) لِلتَّوْشِيعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ.

(٢) وَالِاعْتِرَاضِ.

(٣) وَالتَّذْيِيلِ.

عِلْمُ الْـبَـيَانِ

عِلْمُ الْبَيَانِ: مَا بِهِ يُعَرَّفُ إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدَّلَالَهْ.

فَمَا بِهِ لَازِمُ مَوْضُوعٍ لَهْ إِمَّا:

(١) مَجَازٌ، مِنْهُ إِسْتِعَارَةُ تُنْبِي عَنِ التَّشْبِيهِ.

(٢) أَوْ كِنَايَةٌ.

وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ:

(١) حِسِّيَّانِ، وَلَوْ خَيَالِيًّا.

(٢) وَعَقْلِيَّانِ، وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوِجْدَانِ.

(٣) أَوْ فِيهِمَا يَخْتَلِفُ الْجُزْآنِ.

وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ، وَجَا ذَا:

(١) فِي حَقِيقَتَيْهِمَا.

(٢) وَخَارِجًا وَصْفًا فَـ:

(١) حِسِّيٌّ.

(٢) وَعَقْلِيٌّ.

وَذَا:

(١) وَاحِدُ.

(٢) أَوْ فِي حُكْمِهِ.

(٣) أَوْ لَا كَذَا.

وَالْكَافُ، أَوْ كَأَنَّ، أَوْ كَمِثْلِ: أَدَاتُهُ، وَقَدْ بِذِكْرِ فِعْلِ.

وَغَرَضٌ مِنْهُ:

(١) عَلَى الْمُشَبَّهِ يَعُودُ.

(٢) أَوْ عَلَى مُشَبَّهٍ بِهِ.

فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمِ أَنْوَاعَهُ.

ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمِ:

(١) مُفْرَدٌ

(٢) اوْ مُرَكَّبٌ

وَتَارَهْ يَكُونُ:

(١) مُرْسَلًا

(٢) أَوِ اسْتِعَارَهْ بِجَعْلِ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءً أَوَّلَهْ.

وَهْيَ:

(١) إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ أَصْلِيَّةٌ.

(٢) أَوْ لَا فَتَابِعِيَّهْ.

وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهَكُّمِيَّهْ.

وَمَا بِهِ لَازِمُ مَعْنًى وَهْوَ لَا مُمْتَنِعًا كِنَايَةٌ، فَاقْسِمْ إِلَى:

(١) إِرَادَةِ النِّسْبَةِ.

(٢) أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ.

(٣) أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ.

عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٤) عِلْمُ الْبَدِيعِ: وَهْوَ تَحْسِينُ الْكَلَامْ بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامْ.

ضَرْبَانِ:

(أ) لَفْظِيٌّ، كَـ:

(١) تَجْنِيسٍ.

(٢) وَرَدْ.

(٣) وَسَجْعٍ.

(٤) اوْ قَلْبٍ.

(٥) وَتَشْرِيعٍ وَرَدْ.

(ب) وَالْمَعْنَوِيُّ، وَهْوَ كَـ:

(١) التَّسْهِيمِ.

(٢) وَالْجَمْعِ.

(٣) وَالتَّفْرِيقِ.

(٤) وَالتَّقْسِيمِ.

(٥) وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ.

(٦) وَالتَّجْرِيدِ.

(٧) وَالْجِدِّ.

(٨) وَالطِّبَاقِ.

(٩) وَالتَّأْكِيدِ.

(١٠) وَالْعَكْسِ.

(١١) وَالرُّجُوعِ.

(١٢) وَالْإِيهَامِ.

(١٣) وَاللَّفِّ وَالنَّشْرِ.

(١٤) وَالِاسْتِخْدَامِ.

(١٥) وَالسَّوْقِ.

(١٦) وَالتَّوْجِيهِ.

(١٧) وَالتَّوْفِيقِ.

(١٨) وَالْبَحْثِ.

(١٩) وَالتَّعْلِيلِ.

(٢٠) وَالتَّعْلِيقِ.

السَّرِقَاتُ الشِّعْرِيَّةُ

السَّرِقَاتُ:

(أ) ظَاهِرٌ.

(١) فَالنَّسْخُ يُذَمُّ.

(٢) لَا إِنِ اسْتُطِيبَ المَسْخُ.

(٣) وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ.

(ب) وَغَيْرُ ظَاهِرٍ كَـ:

(١) وَضْعِ مَعْنًى فِي مَحَلٍّ آخَرِ.

(٢) أَوْ يَتَشَابَهَانِ.

(٣) أَوْ ذَا أَشْمَلُ.

(٤) وَمِنْهُ قَلْبٌ.

(١) وَاقْتِبَاسٌ يُنْقَلُ.

(٢) وَمِنْهُ تَضْمِينٌ.

(٣) وَتَلْمِيحٌ.

(٤) وَحَلْ.

(٥) وَمِنْهُ عَقْدٌ.

وَالتَّأَنُّقْ إِنْ تَسَلْ:

(١) بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالٍ.

(٢) انْتِقَالُ.

(٣) حُسْنُ الْخِتَامِ.

إِنْتَهَى الْمَقَالُ.

قائمة الموضوعات



مِائَةُ المَعَانِي وَالبَيَانِ

مَتْنُ المَنْظُومَةِ المُقَابَلُ

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[(١)]

(١) الْحَمْدُ لِلَّـــــهِ وَصَلَّى اللَّـهُ ... عَلَى رَسُـــــولِهِ[(٢)] الَّذِي اصْطَفَاهُ[(٣)]

(٢) مُحَمَّـــــدٍ وَآلِهِ وَسَـــــلَّمَا[(٤)] ... وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْـــــتُ[(٥)] أَنِّي أَنْظِمَا[(٦)]

(٣) فِي عِلْمَيِ[(٧)] الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي ... أُرْجُــــوزَةً لَطِيفَـــــةَ الْمَعَانِي[(٨)]

(٤) أَبْيَاتُهَـــــا عَنْ مِائَـــــةٍ لَمْ تَزِدِ ... فَقُلْتُ غَيْـــــرَ آمِنٍ مِنْ حَسَـــــدِ

(٥) فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَـــــلَامَتِهْ ... مِنْ نَفْـــــرَةٍ[(٩)] فِيهِ وَمِـــــنْ غَرَابَتِهْ

(٦) وَكَوْنِـــــهِ مُخَالِـــــفَ الْقِيَاسِ ... ثُمَّ الْفَصِيحُ مِـــــنْ[(١٠)] كَلَامِ النَّاسِ

---

(١) البسملة لا توجد في «ج»، وجاء في «ب» بعدها: «وَبِهِ نَسْتَعِينُ»، وفي «ن»: «وَبِهِ ثِقَتِي»، وفي «ل»: «رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ».

(٢) في «ز»: «عَلَـى نَبِيِّهِ».

(٣) في «ف» و«ن» وابن علان (٢ب) والصنعاني (ق٢ب) والأهدل (ص٣٢): «اجْتَبَاهُ» بدل «اصْطَفَاهُ».

(٤) في «أ»: «وَسَلِّمَـا».

(٥) في «س»: «أَجَبْتُ».

(٦) وفي «أ» و«ج» و«ف» و«ن» والحموي (ق٢ب) والطرابلسي (ص١٤٦) وابن علان (٢ب): «أَنْ أُنَظِّمَا».

(٧) في «س»: «فِي عِلْمِ».

(٨) عند ابن كنان (ق٦ب): «الْـمَـبَانِي»، وقد تقدم صدر البيت على عجزه في «ز».

(٩) في «م»: «نُفْرَةٍ» بضم النون، والمثبت من «أ» و«ب» و«ف» و«ن».

(١٠) في «ج»: «فِـي» بدل «مِنْ».

(٧) مَـــا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَـــلِيمَا وَلَـــمْ يَكُـــنْ تَأْلِيفُهُ سَـــقِيمَا

(٨) وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي[١] وَإِنْ[٢] يَكُـــنْ مُطَابِقًـــا لِلْحَالِ

(٩) فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالَّـــذِي يُؤَلِّفُهْ وَبِالْفَصِيحِ[٣] مَـــنْ يُعَبِّرْ نَصِفُهْ[٤]

(١٠) وَالصِّدْقُ[٥] أَنْ يُطَابِقَ[٦] الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ[٧] وَالْكِذْبُ أَنْ[٨] ذَا يُعْدَمَا[٩]

---

(١) في «ف»: «خَالِ»، قال الصنعاني: «ثبتت الياء فيه للوقف». رياض الربيع (ق٤أ).

(٢) في «أ» و«ن» وابن علان (ق٣ب): «فَإِنْ».

(٣) عند ابن علان (ق٣ب): «وَالفَصِيح» دون باء قبلها.

(٤) في «ز» و«س» والمطبوع (ص١٩٨) والأزهري (ق٦ب): «تَصِفُهْ»، وفي «ع»: «يَصِفُهْ»، وفي «ن» وابن علان (ق٣ب): «مَنْ يُعَبِّرْنْ صِفُهْ»، قال ابن علان: «والأصل: «صِفْهُ» بضم الضمير، فنقل إلى الفاء للضرورة». وفور الفضل والمنة (ق٣ب).

(٥) في «ز»: «فَالصِّدْقُ».

(٦) في «ب» والحلبي (ق١٤أ): «إِنْ يُطَابِقِ»، والمثبت من «أ» والمطبوع (ص١٩٨) والطرابلسي (ص١٦٦) والغزي (ق٨أ) وابن كنان (ق١٣ب) والصنعاني (ق٦أ) ، وليست مهموزة أو مشكولة في باقي النسخ الخطية، قال الحلبي: «إن في الموضعين شرطية، وحذف جواب الشرط فيهما لدلالة ما قبلهما عليه...، ويجوز كون أن مصدرية فيهما». العجالة (ق١٤أ).

(٧) في «أ»: «يَقُولُ»، وفي «ز» و«ف»: «تَقُولُ»، وفي «ل»: «بِقَوْلِهِ».

(٨) في المطبوع (ص١٩٨) والحلبي (ق١٤أ): «إِنْ»، والمثبت هو الوارد في «ب» و«س» و«م» والحموي (ق٤أ) والصنعاني (ق٦أ)، وليست مهموزة أو مشكولة في «ج» و«ع» و«ل»، وعند الأهدل (ق٥ب): «إِذْ ذَا».

(٩) في «ب» و«ل» والغزي (ق٨أ) والصنعاني (ق٦أ) والأهدل (ق٥ب): «عُدِمَا»، وفي «أ» و«ز» و«ف» و«ن» وابن علان (ق٣ب) والأزهري (ق٦ب):

وَالْكِذْبُ خِلَافُهُ اعْلَمَا

قال الأزهري: «وفي نسخة: «وَالْكِذْبُ إِنْ (أو يريد: أَنْ) ذَا عُلِمَا». الدرر المدروزة (ق٧أ)، وقد ورد البيت في «س» بعد البيت اللاحق.

عِلْمُ الْمَعَانِي[(١)]

(١١) وَعَرَبِيُّ[(٢)] اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ   يَأْتِـــي بِهَـــا مُطَابِقًـــا لِلْحَالِ

(١٢) عِرْفَانُهَا عِلْمٌ[(٣)] هُوَ الْمَعَانِي   مُنْحَصِرُ[(٤)] الأَبْـــوَابِ فِي ثَمَانِ[(٥)]

---

(١) العنوان زيادة من «ج».

(٢) في «س»: «عَرَبِـيٌّ»، دون واو قبلها.

(٣) في «أ»: «عِلْمًا».

(٤) في «ب» و«ز» و«ل» والغزي (ق٨ب) والأزهري (ق٧ب): «تَنْحَصِرُ الْأَبْوَابُ»، قال ابن علان: «منحصر: خبر ثان للضمير، أو صفة عِلْمٌ، ويجوز قراءته منصوبا حالا مما قبله». وفور الفضل والمنة (ق٤أ).

(٥) في «ن» والحلبي (ق١٤أ) والأزهري (ق٧ب): «ثَمَـانِي».

الْبَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ[١]

(١٣) إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ ... فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً وَسَمِّ[٢]

(١٤) إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ[٣] بِهِ ... لَازِمَهَا وَلِلْمَقَامِ[٤] انْتَبِهِ

(١٥) إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّدُ ... أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ[٥]

(١٦) وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ... وَيَحْسُنُ[٦] التَّبْدِيلُ[٧] بِالْأَغْيَارِ[٨]

(١٧) وَالْفِعْلُ[٩] أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ[١٠] أَسْنَدَهُ ... لِمَا[١١] لَهُ فِي ظَاهِرٍ ذَا عِنْدَهُ

---

(١) العنوان لا يوجد عند ابن علان (ق٤أ)، و«الْبَابُ» لا يوجد في «أ» و«ف»، و«الْبَابُ الْأَوَّلُ» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» والأزهري (ق٧ب) وابن كنان (ق١٥أ)، وبالسواد عند الطرابلسي (ق٩أ)، وفي «ن»: «بَابٌ فِي أَحْوَالِ...»، وكلمة «أَحْوَال» ليست عند الحلبي (ق١٥ب) وجاء بدلها عنده لكن بالسواد: «فِي بَيَانِ مَعْرِفَةِ»، وبدلها عند الأهدل (ص٥٠): «فِي مَعْرِفَةِ».

(٢) عند الأهدل (ص٥٠): «وَسَمِّي».

(٣) عند الأزهري (ق٨أ) والأهدل (ص٥٠): «لِلْعِلْمِ» بدل «بِالْعِلْمِ».

(٤) في «ل»: «وَلِلْمُعَلِّمِ» وهو تصحيف لطيف.

(٥) في «ف»: «يأكدُ» بدل «يُحْمَد».

(٦) في «أ»: «وَحَسَبِ»، وفي «ز»: «وَيَحْصُلُ» بدل «وَيَحْسُنُ».

(٧) في «ب» و«ز» و«ل» والغزي (ق٩أ) والأزهري (ق٨ب): «التَّذْيِيلُ».

(٨) في «ف»: «بِاعْتِبَارِ».

(٩) في «ز»: «وَالْفَصْلُ» بدل «وَالْفِعْلُ».

(١٠) في «ف» و«ن» وابن علان (ق٤ب) والأهدل (ق٦ب): «مَنْ» بدل «إِنْ».

(١١) في ف: «لِمَنْ».

(١٨) حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّـــــةٌ وَإِنْ إِلَى[١] غَيرٍ[٢] مُلَابِسٍ مَجَـــازٌ[٣] أُوِّلَا[٤]

---

(١) في «أ»: «أَتَى غَيْـرَ».

(٢) في «أ»: «غَيْرَ»، وفي «ب»: «غَيْرِ»، وفي «م» وابن علان (ق٥أ) وابن كنان (ق٢٠ب) والصنعاني (ق٩أ): «غَيْـرٍ» بالتنوين، وعند الأهدل (ص٥٤): «عَيْنِ» وأشار إلى رواية «غَيْـرِ» وضعفها.

(٣) في «ب» و«ل» و«ن» والمطبوع (ص١٩٩) والغزي (١٠ب): «مَجَازًا»، قال الحلبي: «ويجوز نصب حقيقة ومجاز، على إضمار: يسمى». العجالة (ق١٩أ).

(٤) قال ابن علان: «أُوِّلَا، بالبناء للمفعول، أي: مجاز بالتأويل». وفور الفضل والمنة (ق٥أ).

الْبَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ[١]

(١٩) الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلْإِنْكَارِ[٢]   وَالِاحْتِرَازِ[٣] أَوْ لِلاخْتِبَارِ[٤]

(٢٠) وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ[٥] وَالْإِهَانَةِ   وَالْبَسْطِ[٦] وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ[٧]

(٢١) وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ[٨] مُعَرَّفَا   فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

(٢٢) وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ[٩]   وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ

---

(١) «الْبَابُ الثَّانِي» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» وابن علان (ق٥أ) وابن كنان (ق٢٢أ) وبالسواد عند الطرابلسي (ق١٤أ)، وكلمة «الْبَابُ» لا توجد في «أ» و«ف»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي الْـمُسْنَدِ إِلَيْهِ»، وكلمة «أَحْوَالُ» لا توجد عند ابن علان (ق٥أ) وجاء بدلها عند الأهدل (ق٧ب): «فِي مَعْرِفَةِ».

(٢) في «أ»: «أَوِ الْإِنْكَارِ».

(٣) في «ن»: «وَلِلاحْتِرَازِ».

(٤) في «ن» والمطبوع (ص١٩٩): «وَلِلاخْتِبَارِ»، وفي «ز»: «أَوْ لِلاخْتِيَارِ»، وفي «س»: «وَلِلاخْتِيَارِ» وانظر لسان النظام لابن كنان (ق٢٤أ).

(٥) عند الطرابلسي (ق١٤ب): «وَالتَّعْظِيم».

(٦) عند الأزهري (ق٩ب): «أَوِ الْبَسْطِ».

(٧) قال الحلبي (ق٢١ب): «بكسر آخره»، وقال ابن كنان (ق٢٥أ): «والتاء فيه ساكنة»، وقد ضبطت في «أ» والمطبوع (ص١٩٩) بالسكون، وجاء البيت في «ن» وابن علان (ق٥ب) والأهدل (ص٥٨-٥٩):

وَالذِّكْرُ لِلْأَصْلِ وَلِلتَّنْوِيهِ   والْبَسْطِ وَالضَّعْفِ وَلِلتَّنْبِيهِ

(٨) في «أ» و«س» والمطبوع (ص١٩٩) وابن علان (ق٥ب) والأهدل (ص٥٩): «تَكُنْ مُعَرِّفَا».

(٩) عند الأزهري (ق١٠أ): «لِلتَّعَيُّنِ».

(٢٣) وَعَلَمِيَّةٍ[١] فَلِلْإِحْضَارِ[٢] وَقَصْدِ[٣] تَعْظِيمٍ أَوِ احْتِقَارِ

(٢٤) وَصِلَةٍ[٤] لِلْجَهْلِ وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّأْنِ وَالْإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ

(٢٥) وَبِإِشَارَةٍ لِذِي[٥] فَهْمٍ بَطِي فِي الْقُرْبِ[٦] وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ[٧]

(٢٦) وَأَلْ[٨] لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ[٩] وَقَدْ يُفِيدُ[١٠] الِاسْتِغْرَاقَ[١١] أَوْ مَا إِنْفَرَدْ[١٢]

---

(١) في «ز» و«ف» والحموي (ق٧ب): «وَعَلَمِيَّتِهْ»، وعند الصنعاني (ق١١ب) والأهدل (ص٦٠): «أَوْ عَلَمِيَّةٍ»، وفي «س» وابن كنان (ق٢٦ب): «وَبِعَلَمِيَّةٍ»، وذهب الغزي (ق١٢ب) وابن علان (ق٦أ) والصنعاني (ق١١ب) إلى أن «علمية» بالجر عطفا على «إضمار» بتقدير حرف الشرط، أي: وإن يكن المسند إليه معرَّفا (أو: وإن تكن معرِّفا له) بالعلمية فللإحضار، وذهب الحلبي (ق٢٤أ) إلى أنه مبتدأ، وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى العموم.

(٢) في «أ» والأزهري (ق١٠أ): «لِلِاخْتِصَارِ»، وعند الأزهري (ق١٠أ): «فَلِلاخْتِصَارِ»، وفي «ز»: «فَلِإِحْضَارِ».

(٣) في «س» والمطبوع (ص١٩٩): «أَوْ قَصْدِ»، وفي «ف»: «وَقَدْ لِتَعْظِيمٍ».

(٤) في «ف»: «وَصِلَتِهْ»، وعند ابن كنان (ق٢٨أ): «وبِصِلَة»، و«صلة» أعربها الحلبي (ق٢٥أ) والصنعاني (ق١٢أ): مبتدأ، وقال الغزي: «بالجر معطوف على «إضمار»، أي: وتعريفه بإيراده اسم موصول». مواهب الرحمن (ق١٣ب).

(٥) في «ل»: «لَدَى».

(٦) في «أ» و«ف» و«ن»: «وَالْقُرْبِ»، وعند الحلبي (ق٢٧ب) والأهدل (ص٦٢): «لِلْقُرْبِ».

(٧) في «ف» وابن كنان (ق٢٩أ): «وَالتَّوَسُّطِ».

(٨) عند الأهدل (ص٦٢): «فَأَلْ».

(٩) في «أ» و«ف» و«ن» والمطبوع (ص١٩٩) وابن علان (ق٦ب): «وَحَقِيقَةٍ».

(١٠) في «ب» و«ف» و«م» والمطبوع (ص١٩٩) والحموي (ق٨ب) وابن علان (ق٦ب): «تُفِيدُ».

(١١) في «أ»: «لِاسْتِغْرَاقِ».

(١٢) في شرح الأهدل (ص٦٦): «بهمزة القطع للوزن»، وفي «أ» و«ز» والأزهري (ق١١أ): «مَا بِهِ انْفَرَدْ»، وفي «س» والمطبوع (ص١٩٩) والطرابلسي (ص٢٠٥): «أَوْ لِمَا انْفَرَدْ».

(٢٧) وَبِـإِضَـافَـةٍ فَـلِاخْـتِـصَـارِ[١] نَعَــمْ وَلِلــذَمِّ[٢] أَوِ احْتِقَارِ[٣]

(٢٨) وَإِنْ مُنكَّــرًا[٤] فَلِلتَّحْقِيرِ[٥] وَالضِّــدِّ وَالْإِفْــرَادِ وَالتَّكْثِيرِ[٦]

(٢٩) وَضِدِّهِ وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِينِ[٧] وَالْمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ[٨] وَالتَّعْيِينِ[٩]

(٣٠) وَكَوْنُــهُ مُؤَكِّدًا فَيَحْصُلُ[١٠] لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ[١١] لَا يَشْـمَلُ

(٣١) وَالسَّــهْوِ وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ ثُــمَّ بَيَانُــهُ فَلِلْإِيضَــاحِ[١٢]

(٣٢) بِاسْمٍ[١٣] بِهِ يَخْتَصُّ[١٤] وَالْإِبْدَالُ يَزِيــدُ تَقْرِيــرًا لِمَــا يُقَالُ

(٣٣) وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ أَوْ رَدٌّ[١٥] سَــامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ

---

(١) في «س» والمطبوع (ص١٩٩): «فَلِلاخْتِصَارِ»، وفي «ز» والحلبي (٢٩ب): «فَلِإِحْضَارِ».

(٢) في «ج»: «نَعَمْ لِلذَّمِّ»، وفي «ب»: «يَعُمُّ وَالذَّمِّ»، وفي «ل» والغزي (ق١٤ب): «يَعُمْ وَلِلذَّمِّ».

(٣) الشطر في «أ» و«ز» و«ف» و«ن» وابن علان (ق٦ب) والأزهري (ق١١ب):

وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوِ احْتِقَارِ

(٤) عند الأهدل (ص٦٦): «وَإِنْ تُنكِّرْهُ».

(٥) في «أ»: «فَلِلتَّصْغِيرِ».

(٦) في «ج»: «وَالتَّنْكِيرِ» بدل «وَالتَّكْثِيرِ».

(٧) في «ج»: «لِلتَّبَيُّنِ».

(٨) في «ع»: «وَالتَّحْقِير» بدل «وَالتَّخْصِيصِ».

(٩) في «ج»: «وَالتَّعَيُّنِ».

(١٠) في «أ» و«ف» و«ن» وابن علان (ق٧أ) والأهدل (ق١٠أ): «وَيَحْصُلُ».

(١١) في «ج» و«ل» و«ن» والمطبوع (ص١٩٩) والحلبي (٣٣أ): «لِدَفْعِ وَهْمٍ كَوْنُهُ».

(١٢) في «أ»: «فَلِإِيضَاحِ».

(١٣) عند الأزهري (ق١٣أ): «اسْمٌ».

(١٤) في «ف» وظاهر النسخة عند ابن علان (ق٧أ): «يَخْتَصُّ بِهِ».

(١٥) في «أ» و«ب» و«ز» و«ف» و«ل» و«ن» والغزي (ق١٦ب) وابن علان (ق٧أ) والأهدل

(٣٤) وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّقْدِيمُ فَلِاهْتِمَامٍ[١] يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ

(٣٥) كَالْأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ[٢] وَقَدْ يُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ إِنْ وَلِي[٣]

(٣٦) نَفْيًا وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ يَأْتِي[٤] كَأَوْلَى[٥] وَالْتِفَاتٍ[٦] دَائِرِ

(ص٧١): «وَرَدٌّ».

(١) في «ع»: «وَلِاهْتِمَامٍ»، وفي «ف»: «فَلِلاهْتِمَامِ».

(٢) في «ف» و«ل» وابن علان (ق٧ب) والأزهري (ق١٤أ) وابن كنان (ق٣٥ب): «وَالتَّعْجِيلِ».

(٣) البيت ساقط في «ع».

(٤) عند ابن كنان (ق٣٦أ): «تَأْتِي».

(٥) في «ف»: «لِأَوْلَى»، وفي المطبوع (ص٢٠٠): «كَالْأَوْلَى».

(٦) في «س» والأزهري (ق١٤ب): «وَالتَّفَاوُت»، وعند ابن علان (ق٨أ): «كَالْتِفَاتٍ»، وعند الأهدل (ق١٢أ): «وَالِالْتِفَاتِ».

الْبَابُ الثَّالِثُ[١]: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

(٣٧) لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَهْ ... وَالذِّكْرُ أَوْ[٢] يُفِيدُنَا[٣] تَعْيِينَهْ[٤]

(٣٨) وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقَيُّدِ[٥] ... بِالْوَقْتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ[٦]

(٣٩) وَاسْمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا وَمُفْرَدَا[٧] ... لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ[٨] فِيهِ قُصِدَا

(٤٠) وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا ... وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ[٩] أَزْيَدَا[١٠]

---

(١) الباب لا يوجد في «أ» و«ف»، و«الباب الثالث» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» وابن علان (ق٨أ) وابن كنان (ق٣٧ب) وبالسواد عند الطرابلسي (ق٢٤أ)، وفي «ن»: «بَابٌ فِي الْمُسْنَدِ».

(٢) عند الحلبي (ق٤٣أ) والصنعاني (ق١٨أ) والأهدل (ص٧٩): «قَدْ» بدل «أو».

(٣) في «ف»: «أَوْ لِإِفَادَةِ».

(٤) في «ج» و«ز»: «يَقِينَهْ»، وفي «م»: «تَعَيُّنَهْ» وعند الحلبي (ق٤٣أ): «تَبْيِينَهْ»، بدل «تَعْيِينَهْ».

(٥) في «أ» و«ب» و«ع» و«ل» والغزي (ق١٩ب) وابن علان (ق٨أ) والأزهري (ق١٥ب): «فَلِلتَّقْيِيدِ».

(٦) في «أ» و«ب» والغزي (ق١٩ب) وابن علان (ق٨أ) والأزهري (ق١٦أ): «التَّجْدِيدِ»، وفي «ل»: «التَّحْدِيدِ»، وفي «ن»: «التَّجَرُّدِ».

(٧) في «ج»: «أَوْ مُفْرَدَا».

(٨) في «ب» و«ل» والغزي (ق٢٠أ) وابن كنان (ق٣٩أ): «الِاسْمِ» بدل «الْحُكْمِ».

(٩) في «ج»: «فليقيد»، وظاهر الرسم في «أ»: «فليعيد».

(١٠) في «س» و«ف» والمطبوع (ص٢٠٠): «زَائِدَا»، وفي «ن» وظاهر الرسم في «أ»: «إِنْ بَدَا».

(٤١) وَتَرْكُــــهُ[١] لِمَانِعٍ مِنْهُ[٢] وَإِنْ بِالشَّـــرْطِ لِاعْتِبَارِ[٣] مَا يَجِيءُ مِنْ

(٤٢) أَدَاتِهِ[٤] وَالْجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا لَا إِنْ وَلَوْ وَلَا[٥] كَذَاكَ[٦] مَنْعُ ذَا[٧]

(٤٣) وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُــــهُ يُعْرَفُ[٨] وَالتَّنْكِيرُ[٩]

---

(١) في «ز»: «وتركته».

(٢) في «ن»: «مَعْهُ» بدل «مِنْهُ».

(٣) في المطبوع (ص٢٠٠) والأهدل (ص٨٢): «بِاعْتِبَارِ».

(٤) في المطبوع (ص٢٠٠): «آدَابِهِ»، وفي «س»: «ادابة»! ولعلها: «آدَابِهِ» أيضا.

(٥) في «أ» و«ن»: «قَدْ لَا» بدل «وَلَا».

(٦) في «أ» و«ج» و«س» و«ع» و«م» و«ن» والحموي (ق١١ب) والطرابلسي (ص٢٤٣) وابن كنان (ق٤١أ): «لِذَاكَ»، وفي «ف»: «كَذَا أَيْ».

(٧) في «أ»: «قُصِدَا» بدل «مَنْعُ ذَا».

(٨) في «ب» و«ل» والغزي (٢٠ب): «مُعَرفُ».

(٩) في «ب»: «التنكير» دون واو قبلها.

الْبَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ[١]

(٤٤) ثُمَّ[٢] مَعَ الْمَفْعُولِ[٣] حَالُ الْفِعْلِ ... كَحَالِهِ[٤] مَعْ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ

(٤٥) تَلَبُّسٍ لَا كَوْنِ[٥] ذَاكَ قَدْ جَرَى ... وَإِنْ[٦] يُرَدْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا

(٤٦) النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوِ الْإِثْبَاتُ[٧] لَهْ ... فَذَاكَ[٨] مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَهْ

(٤٧) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ[٩] وَإِلَّا لَزِمَا ... وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا

(٤٨) أَوْ لِمَجِيءِ الذِّكْرِ[١٠] أَوْ لِرَدِّ ... تَوَهُّمِ السَّامِعِ[١١] غَيْرَ الْقَصْدِ

---

(١) «البَابُ» ليس في «أ» و«ف»، «وَالْبَابُ الرَّابِعُ» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» وابن علان (ق٩أ) وابن كنان (ق٤٣أ) والأهدل (ص٨٥)، و«أَحْوَالُ» ليست في «أ» و«ف» وابن علان (ق٩أ)، وفي «ن»: «بَابٌ فِي تَعَلُّقَاتِ الْفِعْلِ».

(٢) في «س»: «تَمَّ».

(٣) عند ابن كنان (ق٤٣ب): «الْمَعْمُولِ».

(٤) في «ز»: «لِحَالِهِ».

(٥) عند ابن علان (ق٩أ): «لِكَوْنِ» بدل «لَا كَوْنِ».

(٦) في «أ» و«ف» و«ن» وابن علان (ق٩أ): «فَإِنْ».

(٧) قال الحلبي (ق٥٢أ): «النفي نائب عن فاعل: يرد، والإثبات عطف عليه»، وفي «ف»: «وَالْإِثْبَاتُ».

(٨) عند الأزهري (ق١٨أ): «فَذِكْرُ».

(٩) في «أ»: «تَقْيِيدٍ» بدل «تقدير».

(١٠) في «أ»: «ذِكْرٍ».

(١١) في «س» والمطبوع (ص٢٠٠): «سَامِع».

(٤٩) أَوْ هُوَ[١] لِلتَّعْمِيمِ[٢] أَوْ لِلْفَاصِلَهْ[٣] أَوْ هُوَ لِاسْتِهْجَانِكَ[٤] الْمُقَابَلَهْ

(٥٠) وَقَدِّمِ الْمَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَهُ[٥] رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِبْ[٦] تَعْيِينَهُ[٧]

(٥١) وَبَعْضَ[٨] مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا[٩] إِذَا اهْتِمَامٌ[١٠] أَوْ لِأَصْلٍ عُلِمَا

---

(١) في «أ»: «وَهُوَ».

(٢) عند ابن علان (ق٩أ): «لِلتَّفْهِيمِ».

(٣) عند الأزهري (ق١٨ب): «الفَاصِلَهْ».

(٤) في «س» والمطبوع (ص٢٠٠): «لِاسْتِهْجَائِكَ».

(٥) عند الأزهري (ق١٩أ): «شِبْهَهُ».

(٦) في «ف»: «يُرِدْ».

(٧) في «م» والأزهري (ق١٩أ): «تَعَيُّنَهْ».

(٨) بنصب «بعض» عطفا على «المفعول» في البيت السابق. العجالة للحلبي (ق٥٥أ)، وفي «ب» و«ن» والمطبوع (ص٢٠٠): «وَبَعْضُ».

(٩) في «أ» و«ف» و«ن» وابن علان (ق٩ب): «لِمَا».

(١٠) في «أ» وابن علان (ق٩ب): «أدى اهْتِمَامًا»، وفي «ف» «أَدَّى اهْتِمَام»، وفي نسخة في هامش «ب»: «أَدَا اهْتِمَامٌ»، وفي «ن»: «أداه اهتمام»، وعند الأهدل (ص٩١): «كَالِاهْتِمَامِ»، قال الغزي: «قوله: كما إذا اهتمام، يجوز أن يكون العامل فيه محذوفا، تقديره: كما إذا قصد اهتمام، فتكون إذا ظرفية، ويجوز أن تكون الكاف للتعليل وما زائدة وأدا مجرور بالكاف، وهو مصدر أدى يؤدي أداء وقصره للضرورة، والتقدير: تقدم بعض المعمولات على بعض لأجل أدا اهتمام، أي: إفهام اهتمام، والأول أظهر، والثاني أنسب بالمتن. مواهب الرحمن (ق٢٤أ).

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ[١]

(٥٢) الْقَصْرُ نَوْعَـــــانِ حَقِيقِيٌّ وَذَا   نَوْعَانِ[٢] وَالثَّانِي الْإِضَافِيُّ[٣] كَذَا

(٥٣) فَقَصْرُ صِفَةٍ[٤] عَلَى الْمَوْصُوفِ   وَعَكْسُـــــهُ مِنْ نَوْعِـــــهِ الْمَعْرُوفِ

(٥٤) طُرُقُهُ[٥] النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَا هُمَا   وَالْعَطْفُ وَالتَّقْدِيـــــمُ[٦] ثُمَّ إِنَّمَا

(٥٥) دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى وَمَا   عَدَاهُ[٧] بِالْوَضْــــعِ[٨] وَأَيْضًا مِثْلَمَا

(٥٦) الْقَصْرُ بَيْـــــنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَا[٩]   يَكُونُ بَيْـــــنَ فَاعِلٍ وَمَـــــا بَدَا

---

(١) عند الأهدل (ص٩٢): «فِـي الْقَصْـرِ»، بزيادة «في»، وفي «ن»: «بَابٌ فِـي الْقَصْـرِ»، والعنوان كله لا يوجد في «أ»، و«الْبَابُ الْخَامِسُ» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» والغزي (ق٢٤أ) وابن علان (ق٩ب) وابن كنان (ق٤٧أ)، و«الْبَابُ» لا يوجد في «ف».

(٢) عند ابن علان (ق٩ب): «ضَـرْبَانِ».

(٣) في «س» والمطبوع (ص٢٠٠): «إِضَافِـيٌّ».

(٤) في «أ» و«ب» و«ف» و«ل» والغزي (ق٢٤أ) والأهدل (ص٩٢): «فَقَصْـرُكَ الْوَصْفَ»، وفي «ن» وابن علان (ق٩ب): «كَقَصْرِكَ الْوَصْفَ»، وفي «ز» والأزهري (ق١٩ب): «فَقَصْرَيِ الْوَصْفِ»، قال الأزهري: «فقصري، بالتثنية، والمراد الحقيقي والإضافي، وفي نسخة: وَقَصْرُكَ -بالإفراد- وهي صحيحة أيضا».

(٥) عند الأهدل (ص٩٣): «طَرِيقُهُ».

(٦) في «ز»: «وَالْبَيَانُ» بدل «وَالتَّقْدِيمُ».

(٧) في المطبوع (ص٢٠٠): «عَنَاهُ».

(٨) عند الأزهري (ق٢١أ): «الْوَضْعُ».

(٩) عند الحلبي (ق٦٠ب) والصنعاني (ق٢٤أ) والأهدل (ص٩٥): «وَالْـمُبْتَدَا».

(٥٧) مِنْهُ فَمَعْلُومٌ وَقَدْ[١] يُنَزَّلُ[٢] مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ أَوْ ذَا[٣] يُبْدَلُ

(١) في «أ» و«ف» و«ن»: «وَمَعْلُومٌ فَقَدْ»، عند ابن علان (ق١٠ب): «وَمَعْلُومٌ قَدْ»، وعند الأهدل (ص٩٦): «وَمَا» بدل «وَقَدْ».

(٢) في «ن»: «تُنَزَّلُ».

(٣) «ذَا» لا توجد في «أ» والأهدل (ص٩٦) ففيهما: «أَوْ يُبَدَّلُ»، وفي «ز» والأزهري (ق٢٢أ): «وَذَا قَدْ يُبْدَلُ»، وفي «س»: «أَوْ إِذَا يُبْدَلُ».

الْبَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ[١]

(٥٨) يَسْتَدْعِي الِإنْشَاءُ إِذَا[٢] كَانَ طَلَبْ ... مَا هُوَ[٣] غَيْـرُ حَاصِلٍ وَالْمُنْتَخَبْ

(٥٩) فِيهِ[٤] التَّمنِّي وَلَهُ الْمَوْضُوعُ ... لَيْتَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِـنِ[٥] الْوُقُوعُ

(٦٠) وَلَوْ وَهَلْ مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ ... فِيهِ وَالِاسْـتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ لَهْ

(٦١) هَلْ هَمْزَةٌ مَنْ مَا[٦] وَأَيٌّ أَيْنَا[٧] ... كَمْ كَيْـفَ أَيَّانَ مَتَـى أَمْ أَنَّى[٨]

---

(١) عند الأهدل (ق١٧ب): «فِي الْإِنْشَاءِ» بزيادة «فِي»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي الْإِنْشَاءِ»، والعنوان كله لا يوجد في «أ»، و«البَابُ السَّادِسُ» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» وابن علان (ق١٠ب) وابن كنان (ق٥٢ب)، و«البَابُ» لا يوجد في «ف».

(٢) في المطبوع (ص٢٠١): «إِذْ».

(٣) في «ز» والأزهري (ق٢٢ب): «تَحْصِيلُ» بدل «مَا هُوَ».

(٤) عند الطرابلسي (ص٢٧١) والأهدل (ص٩٨): «مِنْهُ» بدل «فِيهِ».

(٥) في «ج» و«س» و«ن» والمطبوع (ص٢٠١) والحلبي (ق٦٣ب) وابن كنان (ق٥٣أ) والصنعاني (ق٢٥أ): «يَكُنِ»، قال الحلبي (ق٦٤أ): «وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوُقُوعُ حاصلا».

(٦) في «ب»: «مَا مَنْ» بدل «مَنْ مَا».

(٧) قال الأزهري (ق٢٣أ): «وأين من غير ألف»، وقال الطرابلسي (ص٢٧٤): «أَيْنَا بألف الإشباع»، وفي «س»: «وَأَيْنَ أنا» بدل «وَأَيٌّ أَيْنَا».

(٨) في «س» والمطبوع (ص٢٠١) والحموي (١٥ب) والطرابلسي (ق٣٥ب) وابن كنان (ق٥٤ب): «وَأَنَّى» بدل «أَمْ أَنَّى»، وفي «أ»: «أَمْ أَيْنَ»، وفي «ن»: «مَرَامُ أَنَّى» بدل «مَتَى أَمْ أَنَّى».

(٦٢) فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ وَمَا	لَا هَمْزَةٌ[١] تَصَوُّرٌ وَهْيَ هُمَا[٢]
(٦٣) وَقَدْ لِلِاسْتِبْطَاءِ[٣] وَالتَّقْرِيرِ	وَغَيْرِ ذَا تَكُونُ[٤] وَالتَّحْقِيرِ[٥]
(٦٤) وَالْأَمْرُ وَهْوَ طَلَبُ[٦] اسْتِعْلَاءِ[٧]	وَقَدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُونُ جَائِي[٨]
(٦٥) وَالنَّهْيُ وَهْوَ[٩] مِثْلُهُ بِلَا بَدَا	وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا[١٠] يَجُوزُ وَالنِّدَا

---

(١) في المطبوع (ص٢٠١): «هَمْزًا عَدَا تَصَوُّرٌ»، وفي «ج» والطرابلسي (ق٣٥ب): «عدا همزة تصور»، وفي «س»: «عدا همزة تصور»، وفي «م»: «عد همزةً تصور»، وفي «ب» و«ل» والغزي (ق٢٧أ) وابن كنان (ق٥٥أ): «عداه همزة تصور»، وعند الأزهري (ق٢٣أ): «عدا همز التصور»، وظاهر ما عند الأهدل (ص١٠٢): «لا همزة التصور»، وفي «ف»: «للهمزة تصور».

(٢) عند الأزهري (ق٢٣ب): «وهي وهما»، والبيت كله ساقط في «ز»، وترك فراغ مكانه.

(٣) عند الأهدل (ص١٠٥): «كَالِاسْتِبْطَاءِ».

(٤) في «أ» و«ز» و«ف» و«م» و«ن» وابن علان (ق١١ب) والصنعاني (ق٢٦أ) والأهدل (ص١٠٦): «يَكُونُ»، أي: الاستفهام.

(٥) عند الصنعاني (ق٢٦) والأهدل (ص١٠٦): «لِلتَّحْقِيرِ» بدل «وَالتَّحْقِيرِ»، قال الصنعاني: «يَكُونُ لِلتَّحْقِيرِ، بحذف حرف العطف، أي: ويكون للتحقير». رياض الربيع (ق٢٦ب)، وعند ابن كنان (ق٥٦ب):

وَقَدْ لِغَيْرِ ذَاكَ وَالتَّحْقِيرِ

(٦) في «أ» و«ف» وابن علان (ق١١ب): «وَهْوَ الطَّلَبُ اسْتِعْلَاءَ»، قال ابن علان: «واستعلاء منصوب على التمييز».

(٧) في «ج» و«س» و«ل» والأزهري (ق٢٤أ): «الِاسْتِعْلَاءِ».

(٨) في «ب» و«ج» و«م» و«ن» والطرابلسي (ص٢٨٢) وابن كنان (ق٥٨ب): «جَاءِ»، وفي «أ» و«ف» وابن علان (ق١٢أب): «جَاءَ»، قال الصنعاني: «جائي: خبر يكون منصوب، وقف عليه للضرورة». رياض الربيع (ق٢٦ب).

(٩) في «ج»: «هو» بلا واو، وفي «ف»: «وَهْيَ».

(١٠) في «ز»: «بَعْدَهُ».

(٦٦) وَقَدْ[١] لِلاخْتِصَاصِ وَالْإِغْرَاءِ يَجِيءُ[٢] ثُمَّ مَوْقِعَ[٣] الْإِنْشَاءِ

(٦٧) قَدْ يَقَعُ الْخَبَرُ لِلتَّفَاؤُلِ وَالْحِرْصِ أَوْ بِعَكْسِ ذَا تَأَمَّلِ

---

(١) «وَقَدْ» لا توجد في «ج».

(٢) في «س» والمطبوع (ص٢٠١): «تَجِيءُ».

(٣) عند الطرابلسي (ق٣٩ب): «مَوْضِعَ» بدل «مَوْقِعَ».

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ(١)

(٦٨) إِنْ نُزِّلَتْ(٢) تَالِيَةٌ مِنْ مَاضِيَهْ(٣) ... كَنَفْسِهَا(٤) أَوْ نُزِّلَتْ(٥) كَالْعَارِيَهْ(٦)

(٦٩) افْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَتْ(٧) فَالْوَصْلُ ... بِجَامِعٍ(٨) أَرْجَحُ(٩) ثُمَّ الْفَصْلُ

(٧٠) لِلْحَالِ حَيْثُ(١٠) أَصْلُهَا قَدْ سَلِمَا ... أَصْلٌ وَإِنْ(١١) مُرَجِّحٌ(١٢) تَحَتَّمَا

---

(١) عند الأهدل (ص١١٧): «فِي الْفَصْلِ» بزيادة «في»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ»، وعند ابن علان (ق١٢ب): «أَحْوَالُ الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ»، وكلمة «الباب» لا توجد في «أ» و«ف»، وفي «ف» أيضا تقديم الوصل على الفصل، والباب السابع لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ع» و«ل» و«م» والغزي (ق٢٩ب) وابن كنان (ق٦٣ب).

(٢) في «ب» و«ن» والمطبوع (ص٢٠١): «نَزَلَتْ»، وغير مضبوطة بالشكل في النسخ الخطية الأخرى.

(٣) في «ج» و«س» والطرابلسي (ق٤٠أ) وابن علان (ق١٢ب) وابن كنان (ق٦٤أ): «ثَانِيَهْ».

(٤) في «ن»: «لِنَفْسِهَا».

(٥) في «ب» و«ن» والمطبوع (ص٢٠١): «نَزَلَتْ»، وغير مضبوطة بالشكل في النسخ الخطية الأخرى.

(٦) في «ز» و«س»: «كَالْعَادِيَهْ».

(٧) في «س» والمطبوع (ص٢٠١): «تَوَسُّطٌ».

(٨) في «أ» و«ف» وابن علان (ق١٣أ) وابن كنان (ق٦٦أ): «لِجَامِعٍ»، وفي «ل»: «يُجَامِعُ».

(٩) في «ج»: «الْـمُرَجِّحِ»، وفي «ف»: «تَرَجَّح».

(١٠) في «س» والمطبوع (ص٢٠١): «بِمَا لِحَالٍ» بدل «لِلْحَالِ حَيْثُ».

(١١) عند ابن كنان (ق٦٧ب) والأهدل (ص١٢١): «وَإِنْ يَكُنْ» بدل «أَصْلٌ وَإِنْ»، وفي «ف»: «وَالْوَصْلُ إِنْ».

(١٢) في «أ» و«ن»: «مَعَ نَهجٍ»، بدل «مُرَجِّحٌ».

الْبَابُ الثَّامِنُ[١]: الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ[٢]

(٧١) تَوْفِيَةُ الْمَقْصُودِ[٣] بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ[٤] لَهُ الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ إِنْ[٥]

(١) كلمة «البَابُ» لا توجد في «أ» و«ف»، و«البَابُ الثَّامِنُ» لا يوجد في «ب» و«ج» و«ز» و«ل» و«م» والغزي (ق٣٢ب) وابن علان (ق١٤أ) وابن كنان (ق٦٨أ)، والعنوان كله لا يوجد في «ع»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي الْإِيـجَازِ وَالْإِطْنَابِ».

(٢) في «س»: «الإِنْجَازُ» بدل «الْإِيجَازُ»، وعند الأهدل (ص١٢٦): «فِـي الْإِيجَازِ» بزيادة «في»، وفي «أ» و«ب» والحلبي (ق٧٦أ) والصنعاني (ق٣١أ) زيادة: «وَالْـمُسَاوَاةُ»، وقد وضع ناسخ «ب» فوق الزيادة «خـ» دليل ثبوتها في بعض النسخ الأخرى.

(٣) في «س» والمطبوع (ص٢٠١) والأهدل (ص١٢٦): «تَوْفِيَةُ الْـمُرَادِ».

(٤) عند ابن كنان (ق٦٨ب): «مَعْنًى» بدل «لَفْظٍ».

(٥) في «ج»: «مِنْ» بدل «إِنْ»، وعند ابن علان «أن» ولذا قال: «أن بفتح الهمزة، ففي البيت سناد». وفور الفضل والمنة (ق١٤أ).

(٧٢) بِزَائِدٍ[١] عَنْهُ وَضَرْبًا[٢] الْأَوَّلِ قَصْرٌ[٣] وَحَذْفُ جُمْلَةٍ[٤] أَوْ جُمَلِ

(٧٣) أَوْ جُزْءِ جُمْلَـــةٍ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْـــوَاعٌ وَمِنْهَـــا[٥] الْعَقْلُ

(٧٤) وَجَاءَ لِلتَّوْشِيعِ[٦] بِالتَّفْصِيلِ[٧] ثَانٍ[٨] وَالِاعْتِرَاضِ[٩] وَالتَّذْيِيلِ[١٠]

---

(١) في «ز» والحلبي (ق٧٧أ) والأزهري (ق٢٧ب) والأهدل (ق٢٢ب): «يُزَاد»، فلعل الأنسب أن يكون آخر البيت السابق فيها «أَن» المصدرية وليس «إِن» الشرطية.

(٢) في «ب» و«س» و«ف» والمطبوع (ص٢٠١): «وَضَرْبُ»، وفي «ز»: «ثُمَّ ضَرْبًا»، وعند الأزهري (ق٢٨أ) والأهدل (ص١٢٧): «ثُمَّ ضَرْبُ»، و« ضَرْبًا» سقطت في مخطوطة شرح ابن علان (ق١٤أ).

(٣) هكذا ضبطت في «ن» والمطبوع (ص٢٠١) وليست مضبوطة في النسخ الأخرى، قال العلامة الدسوقي: «إيجاز القصر: بكسر القاف، على وزن عِنَب، كما حققه بعضهم، وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشَهْد». حاشية الدسوقي على شرح مختصر السعد على التلخيص (٢/ ١٣١)، وعلى ما ذكره الدسوقي تضبط الكلمة في النظم بكسر القاف وسكون الصاد ضرورة.

(٤) عند الحلبي (ق٧٧أ): «جُمْلَتِهْ».

(٥) عند الأزهري (ق٢٨أ): «مِنْهَا»، دون واو قبلها.

(٦) في «أ» و«ج» والمطبوع (ص٢٠١) والحلبي (ق٨١أ) والأزهري (ق٢٨ب): «لِلتَّوْسِيعِ».

(٧) في «أ» و«ز» وابن علان (ق١٤ب) والأزهري (ق٢٨ب): «وَالتَّفْصِيلِ»، وفي «ع»: «بِالتَّفْضِيلِ».

(٨) في «أ» و«ن»: «بان»، وفي «ل»: «تان»، وفي «ز»: «يَأْتِي»، ولم تتضح لي عند ابن علان (١٤ب).

(٩) في «ب» وابن علان (ق١٥أ): «وَلِلْإِعْرَاضِ»، وفي «ع»: «وَالإِعْرَاضِ».

(١٠) في «أ»: «وَالتَّبْدِيلِ».

عِلْمُ الْبَيَانِ[١]

(٧٥) عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ[٢] إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ[٣]

(٧٦) فِي كَوْنِهَا[٤] وَاضِحَةَ الدَّلَالَهْ فَمَا[٥] بِهِ لَازِمُ مَوْضُوعٍ لَهْ[٦]

(٧٧) إِمَّا مَجَازٌ[٧] مِنْهُ إِسْتِعَارَةٌ[٨] تُنْبِي عَنِ[٩] التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةٌ[١٠]

---

(١) في «أ»: «بَابُ الْبَيَانِ»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ»، وعند الحلبي (ق٨٤أ) «الفَنُّ الثَّاني: عِلْمُ الْبَيَانِ»، وابن كنان (ق٧٣أ): «فَنُّ عِلْمِ الْبَيَانِ» والأهدل (ق٢٤أ): «المَطْلَبُ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ»، وفي هامش المطبوع (ص٢٠١): «مَبْحَثُ عِلْمِ الْبَيَانِ»، والعنوان لا يوجد في «س».

(٢) قال ابن كنان: «يُعَرَّفُ بالتشديد للضرورة في النظم». لسان النظام (ق٧٣أ)، وفي «ف» والغزي (ق٣٥أ): «تُعَرَّفُ».

(٣) في «ل»: «يَخْتَلِفُ»، وفي «ف»: «مُـخْتَلِفُ».

(٤) عند الصنعاني (ق٣٥أ): «وَكَوْنُـهَا» بدل «فِي كَوْنِـهَا».

(٥) في المطبوع (ص٢٠٢): «فِيمَا».

(٦) في «س» والمطبوع (ص٢٠١): «مَا وُضِعَ لَهْ»، وعند الأهدل (ص١٣٦):

وَأَنَّهُ اللَّازِمُ وَالْمَوْضُوعُ لَهْ

(٧) في «ب» و«ج» و«س» والطرابلسي (ص٣١٧) والحلبي (ق٨٤أ) وابن كنان (ق٧٤أ): «مَجَازًا»، بالنصب، وفي هامش لسان النظام لابن كنان (ق٧٤أ): «مجاز بالرفع على تقدير مبتدأ محذوف تقديره هو، أي: اللفظ، أو بالنصب على تقدير: يسمى، أي: يسمى اللفظ الذي أريد به لازم معنى الموضوع له مجازا».

(٨) في «أ»: «بِاسْتِعَارَة»، وفي «ز»: «وَاسْتِعَارَة».

(٩) في «ب» و«ج» و«ز» و«س» و«ف» و«ل» و«ن» والغزي (ق٣٥ب) والأزهري (ق٣٠أ): «تُبْنَى عَلَى»، وعند ابن علان (ق١٥ب): «يُبْنَى عَلَى».

(١٠) قال الحلبي (ق٨٤أ): «بتنوين آخره»، وفي المطبوع (ص٢٠١) بالضم دون تنوين، وفي

(٧٨) وَطَرَفَا[١] التَّشْبِيهِ حِسِّيَّانِ[٢] وَلَـــوْ خَيَالِيًّـــا[٣] وَعَقْلِيَّـــانِ

(٧٩) وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ وَبِالْوِجْدَانِ[٤] أَوْ فِيهِمَا[٥] يَخْتَلِـــفُ[٦] الْجُزْآنِ

(٨٠) وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا[٧] فِيهِ وَجَا ذَا فِي حَقِيقَتَيْهِمَـــا[٨] وَخَارِجَا[٩]

(٨١) وَصْفًا[١٠] فَحِسِّيٌّ[١١] وَعَقْلِيٌّ وَذَا وَاحِدٌ[١٢] أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا[١٣] كَذَا

«ب» بالسكون والقلب هاء، وجاء في هامش لسان النظام لابن كنان (ق٧٤ب): «أو كناية مرفوع على الأول (أي: رفع مجاز) ومنصوب بحركة مقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل القافية».

(١) عند الحلبي (ق٨٤ب): «وَطُرُقُ».

(٢) في «س»: «حِسِّيَّتَانِ».

(٣) في «ز» والأزهري (ق٣٠أ): «خَيَالَانِ»، قال الأزهري: «أي خياليان»، وفي «ل»: «خاليا».

(٤) عند الأزهري (ق٣٠ب): «أَوِ الْوِجْدَانِ»، والشطر في «أ» و«ب» و«ز» و«ف» و«ل» و«ن» والغزي (٣٦ب):

وَمِنْهُ مَا بِالْوَهْمِ وَالْوِجْدَانِ

(٥) في «ن»: «أَوْ مِنْهُمَـا».

(٦) في «س» و«م» والحموي (ق١٩أ) والطرابلسي (ق٤٧ب): «تَـخْتَلِفُ».

(٧) عند الأزهري (ق٣١أ): «يَشْتَـرِكَا» بدل «مَا اشْتَرَكَا».

(٨) في «ب» و«ج» و«ز» و«س» و«ع» و«ف» و«ل» و«م» والغزي (ق٣٧ب) وابن علان (ق١٦أ) والحلبي (ق٨٦أ) والأزهري (ق٣١أ) وابن كنان (ق٧٧ب) والصنعاني (ق٣٦ب) والأهدل (ق٢٦أ): «حَقِيقَتِهِمَا».

(٩) عند ابن علان (ق١٦أ): «أَوْ خَارِجَا».

(١٠) في «ز» وابن علان (ق١٦أ): «وَضْعًا»، وفي «ف»: «وصف».

(١١) في «ز» والأزهري (ق٣١أ): «وَحِسِّـيٌّ».

(١٢) في «ل» و«ن» والمطبوع (ص٢٠٢) والأزهري (ق٣١ب): «وَاحِدًا» بالنصب، قال ابن كنان: «وقوله: واحد في البيت، بترك تنوينه وجوبا». لسان النظام (ق٨٠ب).

(١٣) في «س»: «وَإِلَّا» وفي «ن»: «أَوَّلَا» بدل «أَوْ لَا».

(٨٢) وَالْكَافُ أَوْ كَأَنَّ أَوْ[١] كَمِثْلِ ... أَدَاتُهُ وَقَدْ بِذِكْرِ[٢] فِعْلِ[٣]

(٨٣) وَغَرَضٌ[٤] مِنْهُ عَلَى الْمُشَبَّهِ[٥] ... يَعُودُ أَوْ[٦] عَلَى مُشَبَّهٍ بِهِ

(٨٤) فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ[٧] اقْسِمِ ... أَنْوَاعَهُ ثُمَّ الْمَجَازُ فَافْهَمِ[٨]

(٨٥) مُفْرَدٌ اوْ[٩] مُرَكَّبٌ[١٠] وَتَارَهْ ... يَكُونُ مُرْسَلًا أَوِ اسْتِعَارَهْ

(٨٦) بِجَعْلِ[١١] ذَا[١٢] ذَاكَ ادِّعَاءً أَوَّلَهْ[١٣] ... وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ[١٤]

---

(١) «أَوْ» الثانية ساقطة في «ج».

(٢) في «أ» و«س» و«ل» وابن علان (ق١٦ب): «يُذْكَرُ».

(٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«ف» والحلبي (ق٩٠أ) وابن علان (ق١٦ب) والصنعاني (ق٣٨أ) والأهدل (ص١٤٢): «الْفِعْلِ»، وفي «ن»: «الْفَصْلِ».

(٤) في «ع» والحلبي (ق٩٠أ): «وَعَرَضٌ».

(٥) في «ج» و«س» و«م» والمطبوع (ص٢٠٢) والحموي (ق٢٠ب) والطرابلسي (ق٥٠أ): «مُشَبَّهِ».

(٦) في «ن»: «أَوْ يَعُودُ»، وفي «أ»: «لَوْ» بدل «أَوْ».

(٧) عند الصنعاني (ق٤٠أ): «نَوْعٍ» بدل «رُكْنٍ».

(٨) في المطبوع (ص٢٠٢): «اقْسِمَا» و«فَافْهَمَا».

(٩) بنقل حركة الهمزة لما قبلها للوزن. وفور الفضل والمنة لابن علان (ق١٧ب).

(١٠) في «ف»: «مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا»، وعند الأزهري (ق٣٣أ): «مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ»، وعند الأهدل (ص١٤٨): «وَمُفْرَدٌ مُرَكَّبٌ».

(١١) في «ج» و«ل» وابن علان (ق١٨أ) وابن كنان (ق٨٩أ) والأهدل (ص١٥٢): «يـجْعَلُ»، وفي «ن»: «تَجْعَلُ»، وفي «ف»: «نَجْعَلُ».

(١٢) عند الأهدل (ص١٥٢) والصنعاني (ق٤١أ): «إِذْ».

(١٣) بفتح أوله، وسكون الضمير للضرورة. وفور الفضل والمنة لابن علان (ق١٧ب).

(١٤) في «أ» و«ف» و«ن»: «اسْتَعَرْتَهُ».

(٨٧) أَصْلِيَّـــــةٌ أَوْ لَا[١] فَتَابِعِيَّهْ[٢]   وَإِنْ تَكُـــــنْ[٣] ضِـــــدًّا تَهَكُّمِيَّهْ

(٨٨) وَمَا[٤] بِهِ لَازِمُ مَعْنًى وَهْوَ لَا   مُمْتَنِعًـــــا[٥] كِنَايَةٌ فَاقْسِـــــمْ إِلَى

(٨٩) إِرَادَةِ[٦] النِّسْبَةِ[٧] أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ   أَوْ غَيْرِ[٨] هَذَيْنِ اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ[٩]

---

(١) في «ج» و«ز» و«س» و«ل» والحموي (ق٢١أ) والغزي (ق٤٤ب) والطرابلسي (ق٥٦ب) والأزهري (ق٣٤أ) وابن كنان (ق٩٠ب): «والَّا»، قال الأزهري: «والَّا بترك الهمز»، وفي «ن»: «أَوْلَى».

(٢) عند ابن علان (ق١٨ب) وابن كنان (ق٩٠ب) والصنعاني (ق٤١ب) والأهدل (ص١٥٣): «فَتَبَعِيَّهْ».

(٣) في «ز» و«ن» وابن علان (ق١٩أ) والصنعاني (ق٤١ب) والأهدل (ق٢٩أ): «يَكُنْ»، أي: المستعار أو استعمال اللفظ.

(٤) في «ف»: «فَمَـا»، ويوجد قبل البيت عنوان في «ل»: «المقصد الثالث».

(٥) في «أ» و«ب» و«ز» و«ف» و«ل» و«ن» والغزي (ق٤٧أ) وابن علان (ق١٩أ) والأزهري (ق٣٥أ): «مُمْتَنِعٌ»، وفي «ب»: «يَمْتَنِعُ».

(٦) في «ج»: «أَدَاةِ».

(٧) في «أ»: «التَّشْبِيهِ» بدل «النِّسْبَةِ».

(٨) عند ابن علان (ق١٩ب): «وَغَيْـرِ».

(٩) عند الأهدل (ق٣٠أ): «اجْتِهَادًا تَعْرِفُهْ»، وفي هامش «ب» إشارة إلى نسخة أخرى: «فِـي المَعْرِفَهْ».



عِلْمُ الْبَدِيعِ[١]

(٩٠) عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِينُ الْكَلَامْ ... بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْمَقَامْ[٢]

(٩١) ضَرْبَانِ لَفْظِيٌّ كَتَجْنِيسٍ[٣] وَرَدْ ... وَسَجْعٍ اوْ[٤] قَلْبٍ وَتَشْرِيعٍ[٥] وَرَدْ

(٩٢) وَالْمَعْنَوِيُّ[٦] وَهْوَ كَالتَّسْهِيمِ[٧] ... وَالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ[٨] وَالتَّقْسِيمِ[٩]

(٩٣) وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ وَالتَّجْرِيدِ ... وَالْجِدِّ وَالطِّبَاقِ وَالتَّأْكِيدِ[١٠]

---

(١) في «أ»: «بَابُ البَدِيعِ»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ»، والعنوان لا يوجد في «س»، وعند الأهدل (ص١٦١): «الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ: عِلْمُ البَدِيعِ»، وعند الحلبي (ق٩٨أ) والأزهري (ق٣٦أ) والصنعاني (ق٤٣ب) والطرابلسي (٦٣ب): «الفَنُّ الثَّالِثُ: عِلْمُ البَدِيعِ»، وقد كتبت كلمة الفن عند الطرابلسي في الهامش بالسواد، وعند ابن كنان (ق١٠٠ب): «فَنُّ عِلْمِ الْبَدِيعِ».

(٢) في «ف» وابن علان (ق١٩ب): «لِلْمَقَامِ».

(٣) في «أ» و«ج»: «لِتَجْنِيسٍ»، وعند الأهدل (ص١٦١): «وَتَـجْنِيسٍ».

(٤) «أَوْ» ساقطة في «أ»، وعند الأهدل (ق٣٢ب) بدلها: «أَيْ»، وعند ابن علان (ق٢٠ب) بدلها واو.

(٥) في «ز» والأزهري (ق٣٦ب): «وَتَوْشِيعٍ»، ولعله تصحيف: «توشيح»، قال الأزهري: «توشيع ويسمى: تشريع، والوزن مستقيم لكل من اللفظين».

(٦) في «أ» و«ز» و«ف» و«ن» وابن علان (ق٢٠ب): «وَمَعْنَوِيٌّ».

(٧) في «أ»: «كَالسَّهِيمِ»، وفي «ع»: «كَالتَّقْسِيمِ».

(٨) في المطبوع (ص٢٠٢): «والتَّفْرِيطِ».

(٩) في «ج»: «كَالتَّقْسِيمِ»، وفي «ع»: «وَالتَّسْهِيمِ».

(١٠) عند ابن كنان (ق١٤٣ب): «وَالتَّوْكِيدِ».

(٩٤) وَالْعَكْسِ وَالرُّجُوعِ وَالْإِيهَامِ[١] وَاللَّفِّ وَالنَّشْـــرِ[٢] وَالِاسْتِخْدَامِ

(٩٥) وَالسَّوْقِ وَالتَّوْجِيهِ وَالتَّوْفِيقِ[٣] وَالْبَحْـــثِ[٤] وَالتَّعْلِيلِ وَالتَّعْلِيقِ[٥]

---

(١) في «ج» و«س» و«ف» و«م» وابن علان (ق٢١ب) وابن كنان (ق١٤٥أ): «وَالْإِبْهَامِ»، وكذا عند الحموي (ق٢٧أ) حيث قال في التعريف: «وهو أن يقول المتكلم كلاما مبهما...» إلخ، والكلمة ليست منقوطة في «أ»، قال الطرابلسي: «قال ابن حجة: بباء معجمة بواحدة ...، هذا ما مشى عليه الشارح، والأولى أن يضبط لفظ الناظم بالياء المثناة من تحت، أي: الإيهام، وهو التورية؛ لأن الإبهام -بالباء- جعله القزويني وغيره داخلا في التوجيه». درر الفرائد (ص٤٣٥-٤٣٦).

(٢) في «أ»: «وَالنَّشْـرِ وَاللَّفِّ».

(٣) في «أ»: «وَالتَّفْرِيقِ»، وفي «ف»: «وَالتَّلْفِيقِ».

(٤) في «أ»: «وَالنَّحْتِ».

(٥) في «س»: «وَالتَّغْلِيقِ».

السَّرِقَاتُ الشِّعْرِيَّةُ[١]

(٩٦) السَّـــــرِقَاتُ ظَاهِرٌ فَالنَّسْخُ[٢]	يُذَمُّ[٣] لَا[٤] إِنِ اسْتُطِيبَ[٥] المَسْخُ
(٩٧) وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ وَغَيْرُ[٦] ظَاهِرِ[٧]	كَوَضْـــــعِ مَعْنًى فِـــــي مَحَلٍّ آخَرِ
(٩٨) أَوْ يَتَشَابَهَانِ[٨] أَوْ ذَا أَشْمَلُ[٩]	وَمِنْهُ قَلْبٌ وَاقْتِبَـــــاسٌ يُنْقَلُ[١٠]

---

(١) «الشِّعْرِيَّةُ» لا توجد في «ع»، وفي «ن»: «بَابٌ فِي السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ»، وكذا في «س» والمطبوع (ص٢٠٢) لكن مع استبدال «الخَاتِمَةُ» بـ«بَابٌ».

(٢) في «أ»: «فَالْفَسْخُ»، وفي «ج»: «كَالنَّسْخِ»، وفي «س»: «ظَاهِرُهَا نَسْخُ»، وعند ابن علان (ق٢٣أ): «وَالنَّسْخُ».

(٣) في «ج» والأزهري (ق٤١أ): «بِذَمٍّ».

(٤) في «ن» والأهدل (ص١٩٢): «إِلّا».

(٥) في «س» والمطبوع (ص٢٠٢) والطرابلسي (ق٨١ب): «اسْتُطِيعَ»، وعند الأهدل (ص١٩٢): «إِلَّا أَنْ يَطِيبَ».

(٦) في «ج»: «غَيْرُ» دون واو قبلها.

(٧) عند ابن كنان (ق١٥١أ): «الظَّاهِرِ».

(٨) في «ل» والغزي (ق٥٤أ) والأزهري (ق٤١ب): «أَوْ يَتَشَابَهَا».

(٩) عند الأهدل (ص١٩٧): «اشْتَمَلْ»، فيسكن «يُنْقَلْ» في آخر البيت عنده.

(١٠) عند الحموي (ق٣٠أ): «يُجْعَلُ».

(٩٩) وَمِنْهُ تَضْمِينٌ وَتَلْمِيحٌ[١] وَحَلْ وَمِنْهُ عَقْدٌ وَالتَّأَنُّقْ إِنْ تَسَـــلْ[٢]

(١٠٠) بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالٍ[٣] انْتِقَالُ[٤] حُسْـــنُ الْخِتَامِ[٥] إِنْتَهَى[٦] الْمَقَالُ

---

(١) في «أ» و«ز» و«س»: «وَتَمْلِيحٌ»، قال الصنعاني: «وَتَمْلِيحٌ، كذا رأيته في نسخة، بتقديم الميم على اللام، مصدر: ملح الشاعر، إذا أتى بشيء مليح، وقد تقدم في التشبيه، وهو غلط ههنا، وإنما هو: تلميح، بتقديم اللام على الميم، من: لمحه، إذا أبصره ونظر إليه. رياض الربيع (ق٥١أ).

(٢) قال الأزهري (ق٤٣أ): «قوله: إن تسل شرط، والجواب محذوف، والتقدير: إن تسل عن التأنق فهو حسن»، وقال الصنعاني (ق٥١ب): «التأنق مبتدأ، خبره براعة استهلال».

(٣) في «س» و«م» والحموي (ق٣١أ) والطرابلسي (ق٨٤ب) والأزهري (ق٤٣أ) وابن كنان (ق١٦٩أ) والصنعاني (ق٥١ب): «الِاسْتِهْلَالِ».

(٤) في «ب» و«س» و«ل» و«م» والحموي (ق٣١ب) والطرابلسي (٨٥أ) والغزي (ق٥٦أ): «وانْتِقَالُ»، وعند الأهدل (ص٢٠٣): «الِانْتِقَالُ».

(٥) في «أ» و«ز» و«ف» و«ن»: «اخْتِتَامٍ»، وعند ابن علان (ق٢٣ب): «خِتَامٍ».

(٦) في «أ» و«ف» و«ن» والحموي (ق٣١ب) وابن علان (ق٢٤أ): «وَانْتَهَى»، وفي المطبوع (ص٢٠٢): «مُنْتَهَى».

قائمة الموضوعات



مِائَةُ المعَانِي وَالبيَانِ

مَتْنُ المَنْظُومَةِ المَشْرُوحُ



بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) الْحَمْدُ[١] لِلَّـهِ وَصَلَّى اللَّـهُ[٢] عَلَى رَسُـــولِهِ[٣] الَّذِي اصْطَفَاهُ[٤]

(٢) مُحَمَّدٍ وَآلِهِ[٥] وَسَــلَّمَا[٦] وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّـــي أَنْظِمَا[٧]

---

(١) الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها. شرح الحموي (ق٢أ).

(٢) الصلاة من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين تضرع ودعاء. وفور الفضل والمنة لابن علان (ق٢ب).

(٣) الرسول: إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر بالتبليغ فنبي فقط على الراجح، وقيل: النبي إنسان أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه، وإن لم يكن له كتاب أو نسخٌ لشرع من قبله، فإن كان له ذلك فرسول أيضا، وقيل: إنهما بمعنى، وهو معنى الرسول على الأول. الدرر المدروزة للأزهري (ق٣أ).

(٤) اصطفاه: اختاره. شرح الحموي (ق٢ب)، والاجتباء: الاصطفاء، وهو الاختيار. رياض الربيع للصنعاني (ق٢ب).

(٥) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب. شرح الحموي (ق٢ب).

(٦) السلام بمعنى التسليم، وهو السلامة من الآفات. رياض الربيع للصنعاني (ق٢ب)، والألف فيه للإطلاق. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٤٥).

(٧) أي: أؤلف كلاما منظوما، والنظم: كلام موزون مقفى مقصود. لسان النظام لابن كنان (ق٦ب)، قال الحلبي: «وفتح أنظما لضرورة الشعر، وألفه للإطلاق». العجالة (ق٦أ)، وقال الصنعاني: «أنظم فعل مضارع لحقته نون التأكيد الخفيفة للضرورة، ثم قلبت ألفا لتطرفها وانفتاح ما قبلها». رياض الربيع (ق٢ب).

(٣) فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي[(١)] أُرْجُــــوزَةً[(٢)] لَطِيفَــــةَ الْمَعَانِي[(٣)]

(٤) أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَــــةٍ لَمْ تَزِدِ[(٤)] فَقُلْتُ غَيْـــرَ آمِنٍ مِنْ حَسَـــدِ

(٥) فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلَامَتِهْ[(٥)] مِنْ نَفْرَةٍ[(٦)] فِيهِ وَمِــــنْ غَرَابَتِهْ[(٧)]

---

(١) خص الأرجوزة بعلمي المعاني والبيان مع مشاركة علم البديع فيها لكون المقصود بالذات من هذا العلم هو العلمان المذكوران، وعلم البديع كالتتمة. شرح الحموي (ق٢ب)، واستظهر الطرابلسي أن الناظم مشى على القول بأن علم البيان يطلق على البيان والبديع معا. درر الفرائد (ص١٤٧).

(٢) أرجوزة أي: منظومة من بحر الرَّجَز الذي وزنه «مستفعلن» ست مرات. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٤٦).

(٣) لطيفة المعاني أي: دقيقتها. دفع المحنة للأهدل (ص٣٧).

(٤) أصل «تزد»: تزيد، فحذفت الياء بعد دخول الجازم لالتقاء الساكنين، ثم حرك بالكسر للوزن. العجالة للحلبي (ق٧أ).

(٥) الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط، فالفصاحة في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس. مواهب الرحمن للغزي (ق٦أ).

(٦) التنافر: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، ومنه ما يوجب التناهي فيه كقول أعرابي سئل عن ناقته: «تركتها ترعى الهُعْخُع»، يعني نبتا معروفا، ومنه ما هو دون ذلك نحو: «مستشزرات» في قول امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَا

أي: مرتفعات، والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسرَ النطقِ فهو متنافر، سواء كان من قرب المخارج أو بُعدها أو غير ذلك. شرح الحموي (ق٣أ).

(٧) الغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، فمنها ما يحتاج إلى تفتيش كتب اللغة، كـ: «تكأكأتم»، أي: اجتمعتم، ومنها ما يحتاج إلى تخريجه على وجه بعيد، نحو: «مسرج»، في قوله:

وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا

فإن معناه أن أنف هذا الممدوح كالسيف السُّرَيْجِي في الدقة والاستواء، أو كالسراج في البريق واللمعان، فتخريجه على هذين المعنيين بعيد. الدرر المدروزة للأزهري (ق٤ب).

(٦) وَكَوْنِهِ مُخَالِـــفَ الْقِيَاسِ[١] ثُمَّ الْفَصِيحُ مِـــنْ كَلَامِ النَّاسِ[٢]

(٧) مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَـــلِيمَا[٣] وَلَمْ يَكُـــنْ تَأْلِيفُهُ سَـــقِيمَا[٤]

---

(١) مخالفة القياس: أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، نحو: «الأجلل» بفك الإدغام في قوله:

الحَمْدُ لِلَّـهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ

شرح الحموي (ق٣أ)، والقياس: «الأجلِّ» بالإدغام. العجالة للحلبي (ق٨ب).

(٢) اعتبر في فصاحة الكلام قيودا ثلاثة: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها. مواهب الرحمن للغزي (ق٦ب).

(٣) أي: خالصا من التنافر في كلماته بأن تكون ثقيلة على اللسان، ومنه ما هو متناه في الثقل، كقوله:

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ومنها ما هو دون كذلك، كقوله:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لُـمْـتُـهُ لُـمْـتُـهُ وَحْدِي

فإن في «أمدحه» ثقلا؛ لما بين الحاء والهاء من التنافر، فإذا انضم إليه «أمدحه» الثاني تضاعف ذلك الثقل، وحصل التنافر المخل بالفصاحة. شرح الحموي (ق٣أ).

(٤) أي: ضعيفا، بأن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر بين معظم أصحابه، كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى، نحو: «ضرب غلامَه زيدٌ». شرح الحموي (ق٣ب).

(٨) وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ[١] أَيْضًا خَالِي وَإِنْ يَكُـــنْ مُطَابِقًـــا لِلْحَالِ[٢]

(٩) فَهْوَ الْبَلِيغُ[٣] وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ[٤] وَبِالْفَصِيـــحِ مَنْ يُعَبِّـــرْ نَصِفُهْ[٥]

(١٠) وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا[٦] يَقُولُهُ[٧] وَالْكِـــذْبُ أَنْ[٨] ذَا يُعْدَمَا

---

(١) التعقيد: ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل إما في النظم، كقول الفرزدق في مدح إبراهيم بن إسماعيل المخزومي خال هشام:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

أي: ليس مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه، أي: لا يماثله أحد إلا ابن أخته الذي هو هشام، وإما في الانتقال، كقوله:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإن الانتقال من جمود العين إنما يكون إلى بخلها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة. مواهب الرحمن للغزي (ق٧أ).

(٢) وإن يكن، أي: الكلام الفصيح مطابقا للحال، أي: مطابقا لمقتضى الحال، والمراد بالحال: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٦٣).

(٣) فهو، أي: الكلام الفصيح المطابق لمقتضى الحال هو البليغ، أي: الكلام المتصف بالبلاغة. درر الفرائد (ص١٦٤).

(٤) أي: الذي يؤلف الكلام البليغ بليغ، فالبلاغة في المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. درر الفرائد (ص١٦٤).

(٥) بالفصيح متعلق بـ«يعبر» أي: الذي يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح نَصِفُه بالفصيح، فحذف معمول الثاني لدلالة الأول عليه. درر الفرائد (ص١٦٤)، وتسكين «يعبر» إنما هو لضرورة الوزن. العجالة للحلبي (ق١٢ب).

(٦) الواقع: مفعول يطابق، وفاعله الموصول الذي بعده (أي: ما). شرح الحموي (ق٤أ).

(٧) أي: الكلام الذي يقوله المتكلم. شرح الحموي (ق٤أ)، وتقدير النظم: صدقُ الخبر أن يطابق حكمُ ما يقوله المخبرُ الواقعَ. درر الفرائد (ص١٦٦).

(٨) قال الصنعاني: «والكذب مبتدأ، وما بعده خبره، وأن مصدرية أيضا، وسكون الذال في الكذب للتخفيف مراعاة للوزن، وجوز الشيخ (يعني صنع الله الحلبي) أن تكون شرطية في الموضعين، وجزاء الشرط محذوف، دل عليه ما قبله، أي: إنْ يطابق الواقع قول المتكلم فهو الصدق، وإنْ عدم مطابقته فهو الكذب». رياض الربيع للصنعاني (ق٦أ).

عِلْمُ الْمَعَانِي

(١١) وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ ... يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ[١]

(١٢) عِرْفَانُهَا[٢] عِلْمٌ هُوَ الْمَعَانِي[٣] ... مُنْحَصِرُ الْأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ: أَحْوَالُ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ

(١٣) إِنْ قَصَدَ الْمُخْبِرُ نَفْسَ الْحُكْمِ ... فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً[٤] وَسَمِّ

(١٤) إِنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِالْعِلْمِ بِهِ[٥] ... لَازِمَهَا[٦] وَلِلْمَقَامِ[٧] انْتَبِهِ

---

(١) أي: اللفظ العربي ذو أحوال يأتي بها المتكلم مطابقا لمقتضاها المناسب من التأكيد وعدمه، والذكر والحذف، وغير ذلك من الأحوال التي بها يطابق اللفظ الحال. دفع المحنة للأهدل (ص٤٨).

(٢) أي: معرفة تلك الأحوال. شرح الحموي (ق٤ب).

(٣) يعني أن علم المعاني: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال. شرح الحموي (ق٤ب).

(٤) قَصْدُ المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد أمرين: إما نفس الحكم الذي تضمنه الخبر، وهو النسبة المحكوم بها في نحو قولك: «زيد قائم» مثلا لمن لا يعلم قيامه، أو كونه عالما به كما في قولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: «زيد عندك»، ويسمى الأول: فائدة الخبر، والثاني: لازم فائدة الخبر. العجالة للحلبي (ق١٦ب).

(٥) أي: بالحكم، كقولك: «قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَاةَ» لمن حفظها. شرح الحموي (ق٥ب).

(٦) أي: لازم فائدة الخبر. الدرر الفرائد للطرابلسي (ص١٧٣).

(٧) أي: مقام التخاطب. شرح الحموي (ق٥ب).

(١٥) إِنِ ابْتِدَائِيًّـــــا[١] فَلَا يُؤَكَّدُ[٢] أَوْ طَلَبِيًّـــــا[٣] فَهْوَ فِيـــــهِ يُحْمَدُ[٤]

(١٦) وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ[٥] وَيَحْسُـــــنُ التَّبْدِيلُ[٦] بِالْأَغْيَارِ[٧]

(١) ابتدائيا وقع خبرا لكان المحذوفة مع اسمها، والأصل: إن كان مقام الكلام إلخ. العجالة للحلبي (ق١٨ب).

(٢) إن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، فيسمى الضرب ابتدائيا، لوقوعه ابتداء، فلا يحسن التأكيد. دفع المحنة للأهدل (ص٥١).

(٣) بأن كان المخاطب مترددا فيه طالبا له. شرح الحموي (ق٥ب).

(٤) فهو أي: التأكيد، فيه أي: في هذا القسم، يعني الطلبي، يحمد أي: يحسن؛ ليزيل ذلك المؤكد تردده، وليتمكن الحكم في ذهنه. شرح الحموي (ق٥ب)، والمؤكدات هي: إِنَّ، ونونا التوكيد، واللام، واسمية الجملة، وتكرير الجملة ولو حكما، وأَمَّا الشرطية، وحروف التنبيه، وحروف الزيادة. رياض الربيع للصنعاني (ق٨أ).

(٥) إن كان المخاطب منكرا للحكم وجب التأكيد بقدر الإنكار قوة وضعفا إزالة له. دفع المحنة للأهدل (ص٥١)، ويسمى الضرب الأول ابتدائيا، والثاني طلبيا، والثالث إنكاريا، ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه -وهي: الخلو من التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث- إخراجا على مقتضى الظاهر. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٧٨).

(٦) ويحسن التبديل، أي: تبديل ما يقتضيه الظاهر. درر الفرائد (ص١٧٨)، وفي بعض النسخ: «التَّذْيِيلُ»، قال الأزهري: «التذييل -بالمعجمة-: تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد». الدرر المدروزة (ق٨ب).

(٧) أي: بغير ما يقتضيه الظاهر. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٧٨)، وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير المنكر مثلا كالمنكر، وعكسه، وذلك لاعتبارات تقتضي ذلك.

(١٧) وَالْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ[١] إِنْ أَسْنَدَهُ[٢] لِمَا لَهُ[٣] فِي ظَاهِــــرٍ ذَا[٤] عِنْدَهُ[٥]

(١٨) حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّــــةٌ[٦] وَإِنْ إِلَى غَيْــــرٍ[٧] مُلَابِسٍ مَجَــــازٌ أُوِّلَا[٨]

---

(١) أي: ما هو بمعناه، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف. درر الفرائد (ص١٨٠).

(٢) أي: المتكلم. شرح الحموي (ق٦أ).

(٣) كالفاعل فيما بني للفاعل، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، والمفعول به فيما بني له نحو: «ضُرِب عمرٌو»، فإن الضاربية لزيد، والمضروبية لعمرو. شرح الحموي (ق٦أ).

(٤) إشارة إلى الإسناد المذكور. شرح الحموي (ق٦ب).

(٥) أي: عند المتكلم فيما يُفهَم من ظاهر كلامه، ويدرك من ظاهر حاله. درر الفرائد (ص ١٨١).

(٦) الحقيقة العقلية: هي إسناد الفعل أو معناه لما له عند المتكلم، سواء طابق الواقع، كقول المؤمن: «أَنْبَتَ اللَّـهُ البَقْلَ»، أم لا، كقول الكافر: «أَنْبَتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ». مواهب الرحمن للغزي (ق١٠ب).

(٧) غير: بتنوين العوض عن المضاف إليه، أي: إلى غير ما هو له. شرح الحموي (ق٦ب)، وعند الأهدل: «عَيْنِ» بدل: «غَيْرٍ»، قال: «أي: وإن أستند إلى عينِ ملابسٍ، أي: ذاتِ ملابسٍ غيرِ ما هو له أو ما في معناه كما مر، ووجد في بعض النسخ بدل عين: غيرِ -بالراء-، وهو سهو من الناظم، أو تحريف من الناسخ؛ إذ لا كلام في غير الملابس، لأنه يقال: ملابسٌ غيرُ ما هو له، ولا يقال غيرُ ملابسٍ، فتأمل». دفع المحنة (ص٥٤)، وكلامه يتمشى مع حذف تنوين «غير» للإضافة، وأما مع التنوين وعدم الإضافة كما هو مثبت فلا.

(٨) أي: مع التأول. شرح الحموي (ق٦ب)، والمجاز العقلي: إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له غيرِ ما هو له بتأول. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٨٢)، ومنه في المصدر: «جَدَّ جِدُّهُ»، وفي المكان: «نَهْرٌ جَارٍ» وإنما هو مجرى فيه، وفي الزمان: «نَهَارُهُ صَائِمٌ»، وفي السبب: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ أي: يأمر بذبحهم. مواهب الرحمن للغزي (ق١٠ب).



الْبَابُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

(١٩) الحَذْفُ لِلصَّوْنِ[١] وَلِلْإِنْكَارِ[٢] وَالِاحْتِرَازِ[٣] أَوْ لِلِاخْتِبَارِ[٤]

---

(١) أي: صون المسند إليه عن لسانك تعظيما له، أو صون لسانك عنه تحقيرا له وإهانة. شرح الحموي (ق٦ب).

(٢) أي: تَأَتِّي الإنكار لدى الحاجة، نحو: «فاجر، فاسق» عند قيام القرينة على أن المراد زيد؛ ليتأتى لك أن تقول: ما أردت زيدا، بل أردت غيره. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٨٩).

(٣) يعني عن العبث بذكره مع قيام القرينة عليه، كقوله:

قَالَ كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلُ

لم يقل: أنا عليل للاحتراز. الدرر المدروزة للأزهري (ق٩ب).

(٤) أي: اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه أم لا؟ واختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا؟ شرح الحموي (ق٧أ).

(٢٠) وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِهَانَةِ[١] وَالْبَسْـــطِ[٢] وَالتَّنْبِيهِ[٣] وَالْقَرِينَةِ[٤]

(٢١) وَإِنْ بِإِضْمَـــارٍ يَكُنْ مُعَرَّفَا فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّـلَاثِ[٥] فَاعْرِفَا[٦]

(٢٢) وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ[٧] وَالتَّـرْكُ فِيهِ لِلْعُمُـومِ الْبَيِّنِ[٨]

---

(١) أي: وذكر المسند إليه إما لتعظيمه أو إهانته لكون الاسم مما يدل عليه، نحو: العالم والزاهد والفاضل، أو: الجاهل والفاسق حاضر. رياض الربيع للصنعاني (ق١١أ)، وجاء صدر البيت عند ابن علان (ق٥ب) والأهدل (ص٥٨):

وَالذِّكْرُ لِلْأَصْلِ وَلِلتَّنْوِيهِ

وشرحه الأهدل بقوله: «والذكر للأصل، أي: وأما كون المسند إليه مذكورا فلأصالته؛ لأن الأصل ذكره، ولا مقتضى للعدول عنه مما ذكر في نكات الحذف، وللتنويه، أي: إظهار تعظيمه، كما يقال لك: من نبيك؟ فتقول: نبينا محمد صلى الله عليه وسلم». دفع المحنة (ص٥٨-٥٩).

(٢) أي: بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب من السامع، نحو قوله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾، ولهذا يطال الكلام مع الأحبة. مواهب الرحمن للغزي (ق١٢أ).

(٣) التنبيه على غباوة السامع بأنه لا يفهم بالقرينة، بل لا يفهم إلا بالتصريح. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٩١).

(٤) أي: لعدم الاعتماد على القرينة لضعفها، فقوله: «والقرينة» على حذف مضاف، أي: ضعف القرينة. مواهب الرحمن للغزي (ق١٢أ)، وجاء عجز البيت عند ابن علان (ق٥ب) والأهدل (ص٥٩):

وَالْبَسْطِ وَالضَّعْفِ وَلِلتَّنْبِيهِ

وفسرا الضعف بضعف القرينة المعول عليها، وهو معنى قوله: «والقرينة» في رواية البيت الأخرى.

(٥) أي: وإن يكن المسند إليه معرفا بإضمار فهو كائن للمقامات الثلاث: التكلم، والخطاب، والغيبة. العجالة للحلبي (ق٢٣ب).

(٦) قوله: «فاعرفا» تكملة، وألفه للإطلاق. الدرر المدروزة للأزهري (ق١٠أ).

(٧) الأصل في الخطاب أن يكون للمعين واحدا كان أو أكثر. شرح الحموي (ق٧أ).

(٨) والترك فيه، أي: في الخطاب مع معين، للعموم أي: ليعم كل مخاطب، البين أي: الظاهر الذي لا خفاء فيه، نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ لا يريد

(٢٣) وَعَلَمِيَّــــةٍ فَلِلْإِحْضَارِ[١] وَقَصْـــدِ تَعْظِيـــمٍ أَوِ احْتِقَارِ[٢]

(٢٤) وَصِلَـــةٍ لِلْجَهْلِ[٣] وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّأْنِ[٤] وَالْإِيمَاءِ[٥] وَالتَّفْخِيمِ[٦]

(٢٥) وَبِإِشَـــارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّـــطِ[٧]

مخاطبا معينا؛ لأنهم تناهت حالهم في الظهور لأهل الموقف، فلا يختص بذلك الخطاب مخاطب دون مخاطب. الدرر المدروزة للأزهري (ق١٠أ).

(١) تعريف المسند إليه بالعلمية لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به، بحيث لا يطلق على غيره، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. مواهب الرحمن للغزي (ق١٢ب).

(٢) وقصد تعظيم، كما في الألقاب الصالحة للمدح، أو احتقار، أي: إهانة، وذلك كما في الألقاب الصالحة للذم. الدرر المدروزة للأزهري (ق١٠ب).

(٣) وأما تعريف المسند إليه بإيراده موصولا فلجهل المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، مثل: «الذي كان معنا أمس رجل عالم». شرح الحموي (ق٧ب).

(٤) أي: شأن الخبر على وجه الإيماء، كقوله:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

ففي قوله: «إن الذي سمك السماء» إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فِعْلَ مَن رفَع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع، أو شأن غيره، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٩٧).

(٥) والإيماء، أي: الإشارة، أي: تعريف المسند إليه بالموصولية للإشارة إلى طريق بناء الخبر، يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٩٧)، وحاصله أن يؤتى بالفاتحة على وجه تنبه الفطن على الخاتمة، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب بخلاف ما إذا ذكرت أسماؤهم الأعلام. مواهب الرحمن للغزي (ق١٣ب).

(٦) التفخيم أي: التهويل والتعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾، فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى. درر الفرائد للطرابلسي (ص١٩٩).

(٧) تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة للتعريض بغباوة السامع، حتى كأنه لا يدرك غير

(٢٦) وَأَلْ لِعَهْدٍ[١] أَوْ حَقِيقَةٍ[٢] وَقَدْ يُفِيدُ الِاسْتِغْرَاقَ[٣] أَوْ مَا اِنْفَرَدْ[٤]

(٢٧) وَبِإِضَافَةٍ فَلِاخْتِصَارِ[٥] نَعَمْ وَلِلذَّمِّ[٦] أَوِ احْتِقَارِ[٧]

المحسوس، كقول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ

أو بيان حال المشار إليه في القرب نحو: «هذا زيد»، والبعد نحو: «ذلك زيد»، والتوسط نحو: «ذاك زيد». درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٠٠).

(١) وأما تعريف المسند إليه بـ«أل» فلعهد، أي: فللإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، وذلك لتقدم ذكره صريحا، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ أو كناية، نحو ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ أي: ليس الذكر التي طلبت امرأة عمران كالأنثى التي وهبت لها، والذكر المعهود مذكور كناية في: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾؛ لاستلزام التحرير الذكر؛ إذ النذر المشروع عندهم كان في الغلمان دون الإناث. شرح الحموي (ق٨أ) والعجالة للحلبي (ق٢٨أ).

(٢) ويكون للإشارة إلى نفس الحقيقة، نحو: «الرجل خير من المرأة»، أي: حقيقة الرجل من حيث هي. العجالة للحلبي (ق٢٨أ).

(٣) وقد يفيد المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة الاستغراق، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾، فيتناول كل إنسان. شرح الحموي (ق٨ب).

(٤) أي: قد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن، كقولك: «ادخل السوق» حيث لا عهد في الخارج، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٠٥).

(٥) أي: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف فلاختصار، أي: لأن الإضافة أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع، كقوله:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

فلفظ «هواي» أخصر من «الذي أهواه». درر الفرائد (ص٢٠٥).

(٦) الذم نحو: آكل الربا حاضر. مواهب الرحمن للغزي (ق١٤ب).

(٧) هو إما تحقير المضاف نحو: «ولد الحجام حاضر»، أو المضاف إليه، نحو: «ضارب زيد حاضر»، أو غيرهما نحو: «ولد الحجام جليس زيد»، وللتعظيم كذلك، فيكون للمضاف كـ«عبد الخليفة حاضر»، أو للمضاف إليه كـ«عبدي حضر» تعظيما لك بأن لك عبدا، أو غيرهما كـ«عبد السلطان عندي» تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده. مواهب الرحمن

(٢٨) وَإِنْ مُنَكَّـــرًا فَلِلتَّحْقِيـــرِ وَالضِّدِّ[١] وَالْإِفْـــرَادِ[٢] وَالتَّكْثِيرِ[٣]

(٢٩) وَضِدِّهِ[٤] وَالْوَصْفُ[٥] لِلتَّبْيِينِ[٦] وَالْمَدْحِ[٧] وَالتَّخْصِيصِ[٨] وَالتَّعْيِينِ[٩]

للغزي (ق١٤ب) وبه تعرف أيضا شرح شطر البيت على رواية: «وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوِ احْتِقَارِ».

(١) وإن يكن المسند إليه منكَّرا فتنكيره للتحقير والضد، يعني: التعظيم، كقوله:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

يعني بالحاجب الأول العظيم، وبالثاني الحقير. شرح الحموي (ق٨ب).

(٢) أي: للقصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس، نحو: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾. شرح الحموي (ق٩أ).

(٣) التكثير يعني أن ذلك الشيء كثير، حتى إنه لا يحتاج إلى تعريف، نحو: «إن له لإبلا، وإن له لغنما»، قال الزمخشري: ومنه: ﴿ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾. العجالة للحلبي (ق٣١أ).

(٤) أي: ضد التكثير، وهو التقليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾، أي: وشيءٌ ما من رضوانه أكبر من ذلك كله؛ لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٠٩).

(٥) هذا شروع في بيان توابع المسند إليه، وبدأ بالوصف فقال: «والوصف» يعني وصف المسند إليه يكون لأسباب. رياض الربيع للصنعاني (ق١٤ب).

(٦) أي: يكون مبينا للمسند إليه كاشفا عن معناه، كقولك: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله»، فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم، ويقع تعريفا له. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢١١).

(٧) أي: قد يكون الوصف للمدح أو الذم أو الترحم، نحو: «جاء زيد العالم» أو «الجاهل» أو «المسكين». درر الفرائد للطرابلسي (ص٢١١).

(٨) التخصيص: تقليل الاشتراك في النكرات، نحو: «رجل عالم»، ورفع الاحتمال في المعارف، نحو: «زيد التاجر عندنا»، فإنه كان يحتمل التاجر وغيره قبل الوصف. مواهب الرحمن للغزي (ق١٥ب).

(٩) التعيين ههنا فسره الحلبي (ق٣٢ب) والصنعاني (ق١٤ب) بالتوكيد، نحو: «أمس الدابر كان يوما عظيما» فإن أمس مما يدل على الدبور، وفي التنزيل: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾، وقال ابن علان: «والتعيين، نحو: جاء زيد العالم أو الجاهل، حيث يتعين زيد ويتميز المراد منه». وفور الفضل والمنة (ق٧أ).

(٣٠) وَكَوْنُهُ مُؤَكَّــدًا فَيَحْصُلُ ... لِدَفْـعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لَا يَشْـمَلُ[١]

(٣١) وَالسَّهْوِ[٢] وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ[٣] ... ثُـمَّ بَيَانُـهُ[٤] فَلِلْإِيضَـاحِ

(٣٢) بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ[٥] وَالْإِبْدَالُ ... يَزِيـدُ تَقْرِيـرًا لِمَا يُقَـالُ[٦]

(٣٣) وَالْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ[٧] ... أَوْ رَدُّ سَـامِعٍ إِلَـى الصَّوَابِ[٨]

---

(١) أي: إذا كان المسند إليه مؤكَّدا فإنه يكون لدفع توهم عدم الشمول، نحو: «جاءني القوم كلهم» أو «أجمعون»؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ أو لأنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد. دفع المحنة للأهدل (ص٦٨-٦٩).

(٢) ولدفع توهم السهو، نحو: «جاء زيد زيد»؛ لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد، وإنما ذكر زيد على سبيل الوهم. مواهب الرحمن للغزي (ق١٥ب).

(٣) أي: ويكون التأكيد لدفع توهم التجوز، وهو التكلم بالمجاز نحو: «قطع اللصَّ الأميرُ نفسُه» أو «عينُه»؛ لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وأن القاطع بعض غلمانه، وقوله «المباح» صفة كاشفة. دفع المحنة للأهدل (ص٦٩).

(٤) أي: تعقيب المسند إليه بعطف البيان. شرح الحموي (ق٩أ).

(٥) أي: إيضاح المسند إليه باسم يختص به، نحو: «قدم صديقك خالد». شرح الحموي (ق٩أ).

(٦) أي: يبدل من المسند إليه للتقرير، نحو: «جاءني أخوك زيد»، و«جاءني القوم أكثرهم»، و«سلب زيد ثوبه». مواهب الرحمن للغزي (ق١٦أ).

(٧) وأما العطف على المسند إليه فلأنه فيه تفصيل للمسند إليه، نحو: «جاءني زيد وعمرو». شرح الحموي (ق٩ب)، فلو قيل مثلا: «جاء رجلان» فات التفصيل، ولو قيل: «جاء زيد وجاء عمرو» فات الاختصار المعبر عنه في النظم بالاقتراب. العجالة للحلبي (ق٣٤ب).

(٨) أشار بقوله هذا إلى أن العطف يكون لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه، نحو: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد، أو أنهما جاءاك جميعا. مواهب الرحمن للغزي (ق١٦ب).

(٣٤) وَالْفَصْلُ لِلتَّخْصِيصِ[١] وَالتَّقْدِيمُ فَلاهْتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ[٢]

(٣٥) كَالْأَصْلِ[٣] وَالتَّمْكِينِ[٤] وَالتَّعَجُّلِ[٥] وَقَدْ يُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ إِنْ وَلِي

---

(١) أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل لتخصيص المسند إليه بالمسند، نحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ أي: لا غيره. مواهب الرحمن (ق١٦ب).

(٢) أي: يقدم المسند إليه لكون ذكره أهم، والاهتمام مقسم لأمور، منها أنه الأصل إلخ ما سيذكره. مواهب الرحمن (ق١٧أ).

(٣) أي: لكون تقديم المسند إليه هو الأصل؛ لأنه محكوم عليه، ولا بد من تحقُّقه قبل الحكم. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٢١).

(٤) أي: تمكين الخبر في ذهن السامع، إذ في المبتدأ تشويق إليه، ومقرر أن حصول الشيء بعد الشوق أوقع في النفس، كقول أبي العلاء:

وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

شرح الحموي (ق١٠أ)، أي: تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني، فبعضهم يقول به، وبعضهم لا يقول به. دفع المحنة للأهدل (ص٧٣).

(٥) التعجل للمسرة أو الإساءة، للتفاؤل أو للتطير، نحو: «سعد في دارك»، و«السفاح في دار صديقك». شرح الحموي (ق١٠أ).

(٣٦) نَفْيًا(١) وَقَدْ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ يَأْتِي(٢) كَأَوْلَى(٣) وَالْتِفَاتٍ(٤) دَائِرِ

---

(١) أي: وقد يفيد التقديم اختصاصا بالخبر الفعلي إن ولي المسند إليه أداة النفي بأن وقع بعدها بلا فصل، نحو: «ما أنا قلت» أي: بل غيري، فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم ويثبته لغيره. العجالة للحلبي (ق٣٨أ).

(٢) يعني أن جميع ما تقدم من الحذف والذكر والإضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال، وقد يخرج الكلام على خلافه لاقتضاء الحال إياه. مواهب الرحمن للغزي (ق١٧أ).

(٣) أشار بقوله: «كأولى» إلى أن من خلاف المقتضَى تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد، كقول القَبَعْثَرَى للحجاج: «مِثْلُ الأمير يحمل على الأدهم والأشهب»، لما قال له الحجاج متوعدا: «لأحمِلنَّك على الأدهم» يعني القيد، فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى. مواهب الرحمن (ق١٧ب).

(٤) والتفات بالجر معطوف على أولى، ودائر بمعنى شائع. مواهب الرحمن للغزي (ق١٨أ)، أي: ويأتي الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للالتفات، وهو عند الجمهور: التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عنه بآخر منها. دفع المحنة للأهدل (ص٧٤-٧٥).

الْبَابُ الثَّالِثُ: أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

(٣٧) لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ الْقَرِينَه[١] وَالذِّكْرُ أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ[٢]

(٣٨) وَكَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقَيُّدِ بِالْوَقْتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ[٣]

(٣٩) وَاسْمًا[٤] فَلِانْعِدَامِ ذَا[٥] وَمُفْرَدَا لِأَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ فِيهِ قُصِدَا[٦]

---

(١) يعني بذلك أن علة ترك المسند ما ذكر في علة حذف المسند إليه من الاحتراز عن العبث وغير ذلك، ولا بد أن يكون الترك مع القرينة الدالة عليه ليفهم المعنى، كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق، نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ أي: خلقهن الله. شرح الحموي (ق١٠ب).

(٢) والذكر بالرفع عطفا على الترك، أي: ذكر المسند لما مر في ذكر المسند إليه من قوله: والذكر للتعظيم... إلخ، أو يذكر المسند لأن الذكر يفيدنا تعيينه من كونه اسما فيفيد الثبوت، أو فعلا فيفيد التجدد. شرح الحموي (ق١١أ).

(٣) يعنى أن المسند يكون فعلا لتقييده بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والمستقبل والحال، على أخصر وجه مع إفادة التجدد، وذلك كقوله:

أَوَكُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

أي: يتفرس ويتأمل، يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا، ويصدر منه النظر لحظة فلحظة. مواهب الرحمن للغزي (ق١٩ب).

(٤) واسمًا معطوف على «فعلا»، أي: وكونه اسما، أي: المسند. لسان النظام لابن كنان (ق٣٨ب).

(٥) فلانعدام ذا التقييد المذكور وإفادة التجدد، بل يكون اسما لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك، كما في مقام المدح والذم وما أشبه ذلك مما يناسب الدوام والثبوت، كقوله:

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ

يعني الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما. شرح الحموي (ق١١أ).

(٦) كون المسند مفردا -أي: غير جملة- فلكونه غير سببي، ولأن نفس الحكم فيه قصدا، لا

(٤٠) وَالْفِعْـــــلُ بِالْمَفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا وَنَحْـــــوِهِ فَلِيُفِيـــــدَ أَزْيَــــدَا[١]

(٤١) وَتَرْكُهُ لِمَانِـــــعٍ مِنْهُ[٢] وَإِنْ بِالشَّـــــرْطِ لِاعْتِبَارِ مَا يَجِيءُ مِنْ

(٤٢) أَدَاتِهِ[٣] وَالْجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا[٤] لَا إِنْ وَلَوْ[٥] وَلَا كَـــــذَاكَ مَنْعُ ذَا[٦]

(٤٣) وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُـــــهُ[٧] يُعْرَفُ وَالتَّنْكِيرُ[٨]

أنه قصد تقوي الحكم. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٣٩)، فإن كان سببيا نحو: «زيد قام أبوه»، أو مفيدا للتقوي نحو: «زيد قام» لما فيه من تكرار الإسناد إلى زيد ثم إلى ضميره، فهو جملة قطعا. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٠أ).

(١) الأصل: والفعل إن تقيد بالمفعول ونحوه فهو كائن لأجل أن يفيد زيادة، والمقصود من النظم أن المسند فعلا كان أو غيره إن تقيد بمفعول من المفاعيل الخمس وغيرها من الملحقات ازدادت فائدة الخبر. العجالة للحلبي (ق٤٦أ).

(٢) وتركه أي: التقييد، لمانع منه أي: من إفادة الزائد، لخوف انقضاء الفرصة، أو إرادة ألّا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله، أو عدم العلم بالمقيدات، أو نحو ذلك. شرح الحموي (ق١١ب).

(٣) وإن تقيد الفعل بالشرط، مثل: «أُكرِمُك إن تُكرِمْني» و«إن تُكرِمْني أُكرِمْك» فلاعتبار ما يجيء من أداته -يعني حرف الشرط واسمه- من التفصيل، والنظر ههنا في: «إذا» و«إن» و«لو» لكثرة مباحثها. شرح الحموي (ق١١ب).

(٤) الجزم بوقوع الشرط في الاستقبال في اعتقاد المتكلم أصل في «إذا». درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٤١).

(٥) أي: ليس الجزم بوقوع الشرط في الاستقبال أصلا في «إن» و«لو»؛ لأن أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط، و«لو» للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء، فـ«إذا» و«إن» يشتركان في الاستقبال بخلاف «لو»، ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم به. شرح الحموي (ق١١ب) ودرر الفرائد للطرابلسي (ص٢٤٢).

(٦) ولا كذاك، أي: كـ«إن»، منع ذا، أي: «لو»، أي: ليس كـ«إن» منع «لو»، فإن وقوع الشرط في «لو» ممتنع. رياض الربيع للصنعاني (ق١٩ب).

(٧) أي: وعكس التأخير وهو التقديم. العجالة للحلبي (ق٥٠ب).

(٨) أي: الوصف وما عطف عليه يعرف مما مر في باب المسند إليه، والتنكير كذلك. العجالة

للحلبي (ق٥٠أ)، أما وصف المسند نحو: «زيد رجل عالم» فلكون الفائدة أتم؛ لأن في الوصف تخصيصا للاسم الذي فيه الشيوع، وأما التعريف فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم بإحدى طرق التعريف بآخر مثله، نحو: «زيد أخوك وعمرو المنطلق»، وأما التأخير فلأن تقديم المسند إليه أهم كما مر، وأما التقديم فلقصر المسند إليه على المسند؛ لأن معنى قولنا: «قائم زيد» أن زيدا مقصور عليه القيام لا يتجاوزه إلى القعود، والتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت، كقوله:

لَهُ هِـمَمٌ لَا مُنْـتَـهَى لِكِـبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

وأما التنكير فللتفخيم، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والتحقير نحو: «ما زيد شيئا». شرح الحموي (ق١٢أ).

الْبَابُ الرَّابِعُ: أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

(٤٤) ثُمَّ مَعَ الْمَفْعُولِ حَالُ الْفِعْلِ ... كَحَالِهِ مَعْ فَاعِلٍ مِنْ أَجْلِ

(٤٥) تَلَبُّسٍ لَا كَوْنِ ذَاكَ قَدْ جَرَى[١] ... وَإِنْ يُرَدْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذُكِرَا

(٤٦) النَّفْيُ مُطْلَقًا أَوِ الْإِثْبَاتُ لَهْ ... فَذَاكَ مِثْلُ لَازِمٍ فِي الْمَنْزِلَهْ

(٤٧) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ[٢] وَإِلَّا لَزِمَا[٣] ... وَالْحَذْفُ لِلْبَيَانِ فِيمَا أُبْهِمَا[٤]

---

(١) حال الفعل مع المفعول كحاله -أي: الفعل- مع الفاعل، في أن الغرض من ذكرهما إنما هو من أجل تلبس الفعل بكل منهما، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه، وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه، لا من أجل كون ذلك الفعل قد جرى، أي: وقع وثبت في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع. شرح الحموي (ق١٢ب).

(٢) إن يُرد -إن لم يكن قد ذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله- النفيُ، أي: نفي الفعل عن الفاعل مطلقا، أي: من غير اعتبار عمومٍ في الفعل بأن يراد جميع أفراده، أو خصوصٍ بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه، أو الإثبات، أي: أو يراد إثبات الفعل له، أي: لفاعله مطلقا، فذاك، أي: الفعل المتعدي مثل فعل لازم في المنزلة، أي: منزل منزلته، من غير تقدير، أي: من غير أن يقدر له مفعول؛ لأن المقدر كالمذكور. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٤٧) مثال ذلك قول الناس: «فلان يأمر وينهى» مرادا به: له نهي وأمر. وفور الفضل والمنة لابن علان (ق٩أ).

(٣) أي: وإن لا يكن الغرض ما ذكر لزم تقدير المفعول به في الكلام بحسب القرينة. رياض الربيع للصنعاني (ق٢١).

(٤) أي: حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام -أي: وجود القرينة- يكون للبيان فيما أبهم، كما في فعل المشيئة والإرادة إذا وقعا شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به غريبا، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ أي: لو شاء هدايتكم، بخلاف نحو قوله:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

(٤٨) أَوْ لِمَجِـــيءِ الذِّكْرِ[١] أَوْ لِرَدِّ　　　تَوَهُّمِ السَّـــامِعِ غَيْـــرَ الْقَصْدِ[٢]

(٤٩) أَوْ هُـــوَ لِلتَّعْمِيمِ أَوْ لِلْفَاصِلَهْ　　　أَوْ هُوَ لِاسْـــتِهْجَانِكَ الْمُقَابَلَهْ[٣]

(٥٠) وَقَدِّمِ الْمَفْعُولَ أَوْ شَـــبِيهَهُ　　　رَدًّا عَلَى مَنْ لَمْ يُصِـــبْ تَعْيِينَهُ[٤]

(٥١) وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَى بَعْضٍ كَمَا　　　إِذَا اهْتِمَـــامٌ أَوْ لِأَصْـــلٍ عُلِمَا[٥]

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب، فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في ذهن السامع ويأنس به. شرح الحموي (ق١٢ب).

(١) أي: مجيء ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه، لا على الضمير العائد إليه إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه، كقول البحتري:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ　　　دُدِ وَالـمَـجْدِ وَالـمَكَارِمِ مِثْلَا

أي: طلبنا لك مثلا، فحذف مثلا، فلو ذكره لكان المناسب: «فلم نجده» فيفوت الغرض، أي: إيقاع الوجدان على صريح لفظ المثل. شرح الحموي (ق١٣أ).

(٢) أو يكون لرد، أي: لدفع توهم السامع غير القصد، أي: غير المراد ابتداء، كقوله:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ　　　وَسَـوْرَةِ أَيَّـام حَـزَزْنَ إِلَـى الْعَـظْمِ

أي: قطعن اللحم إلى العظم، فحذف المفعول -أعني: اللَّحم- إذ لو ذكر لربما توهم قبل ذكر ما بعده -أي: إلى العظم- أن الحز لم ينته إلى العظم وإنما كان في بعض اللحم، فحذف اللحم دفعا لهذا التوهم. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٥١).

(٣) أشار بهذا البيت إلى أن الحذف يكون لأغراض، وهي إما التعميم مع الاختصار كقولك: «قد كان منك ما يؤلم» أي: كل أحد لقرينة أن المقام مقام مبالغة، وإما رعاية الفاصلة نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ أي: ما قلاك، فحذف المفعول لأن فواصل الآي على الألف، وإما استهجان ذكره في مقابلة المخاطب كقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت منه، ولا رأى مني» أي: العورة. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٣أ).

(٤) يعني أنه يقدَّم مفعول الفعل وشبهه من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه لرد الخطأ في التعيين، كقولك: «زيدًا عرفتُ»، لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا، وأنه غير زيد. مواهب الرحمن (ق٢٣أ).

(٥) أي: يقدم بعض المعمولات على بعض للاهتمام، نحو: «قَتَل الخارجيَّ فلانٌ» إذ الأهم فيه الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره، أو لكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، كأول مفعولي ظن وأعطى على الثاني، وكالفاعل على المفعول. مواهب الرحمن (ق٢٣ب).

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ[١]

(٥٢) الْقَصْرُ نَوْعَانِ حَقِيقِيٌّ[٢] وَذَا نَوْعَانِ وَالثَّانِي الْإِضَافِيُّ[٣] كَذَا[٤]

---

(١) القصر في اللغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص أحد أمرين بآخر بإحدى طرقه، وهو حقيقي وإضافي، وكل منهما قسمان: قصر الصفة على الموصوف، والموصوف على الصفة. رياض الربيع للصنعاني (ق٢٢ب).

(٢) هو تخصيص شيء بشيء بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر، بألّا يتجاوزه إلى غيره أصلا، نحو: «ما زيد إلا كاتب» إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٥٧).

(٣) هو تخصيص شيء بشيء بحسب الإضافة إلى شيء آخر بألّا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة، كقولك: «ما زيد إلا قائم» بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٥٨).

(٤) كذا أي: الإضافي كالحقيقي في انقسامه إلى نوعين أيضا. شرح الحموي (ق١٣ب).

(٥٣) فَقَصْرُ صِفَةٍ[١] عَلَى الْمَوْصُوفِ[٢] وَعَكْسُـــــهُ[٣] مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ[٤]

(١) المراد بالصفة هنا الصفة المعنوية، أي: المعنى القائم بالغير، كالقيام والقعود ونحوهما، لا النعت النحوي. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٥٩).

(٢) قصر الصفة على الموصوف: هو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخَر. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٥٩)، مثال قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي نحو: «ما في الدار إلا زيد» على معنى أن الكون في الدار مقصور على زيد، ومن الإضافي: «ما في الوجود غيرك» أي: بحسب النفع، إذ وجود سواك كالعدم. شرح الحموي (ق١٤أ).

(٣) بالرفع عطفا على «قصر»، أي: قصر الموصوف على الصفة، وهو ألا يتجاوزها إلى أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر. لسان النظام لابن كنان (ق٤٨أ)، مثال قصر الموصوف الحقيقي: «ما زيد إلا كاتب» أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بأوصاف الشيء حتى يثبت منها شيء ويُنفى ما عداه، ومثال الإضافي: «ما زيد إلا قائم». مواهب الرحمن للغزي (ق٢٤أ).

(٤) من نوعه المعروف عند أهل المعاني، الصادق بفرديه، أعني الحقيقي والإضافي. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٦٠)، تتمة: إن كان المخاطب بقصر الموصوف على الصفة أو عكسه يعتقد الشركة فهو قصر إفراد، وإن كان يعتقد عكس الحكم فهو قصر قلب، وإن كان يعتقد التساوي فهو قصر تعيين، تقول: «زيد كاتب لا شاعر»، فإن كان يعتقد أنه متصف بهما فهو قصر إفراد، أو بالثاني فهو قصر قلب، أو بأحدهما ولا يعرف عينه فهو قصر تعيين. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٤ب).

(٥٤) طُرُقُهُ[١] النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَا[٢] هُمَا[٣] وَالْعَطْفُ[٤] وَالتَّقْدِيمُ[٥] ثُمَّ إِنَّمَا[٦]

(١) طرقه كثيرة، والمذكور هنا أربعة. شرح الحموي (ق١٤أ).

(٢) النفي والاستثناء طريق واحد، فتقول في قصر الموصوف على الصفة إفرادا: «ما زيد إلا شاعر»، وقلبا: «ما زيد إلا قائم»، وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا: «ما شاعر إلا زيد»، والكل يصلح مثالا للتعيين، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٦٤).

(٣) قال الأهدل: «هما، أي: معا، الاستثناء والنفي طريقة واحدة». دفع المحنة (ص٩٤)، وقال الأزهري: «قوله: هما -أي: النفي والاستثناء- زائد، ذكر لاستقامة الوزن». الدرر المدروزة للأزهري (ق٢٠ب).

(٤) ثانيهما العطف بلا أو بل، قيل: ولكن. الدرر المدروزة للأزهري (ق٢٠ب)، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادا: «زيد شاعر لا كاتب» و«ما زيد كاتبا بل شاعر»، وقلبا: «زيد قائم لا قاعد» و«ما زيد قائما بل قاعد»، وفي قصر الصفة على الموصوف: «زيد شاعر لا عمرو» و«ما عمرو شاعرا بل زيد». درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٦٤).

(٥) الثالث التقديم، أي: تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادا: «شاعر هو» لمن يعتقده شاعرا وكاتبا، وقلبا: «قائم هو» لمن يعتقده قاعدا. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٦٤)، وفي قصرها: «أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ» إفرادا لمن اعتقد أنك مع الغير كفيته، وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به، وتعيينا لمن اعتقد أحدكما. شرح الحموي (ق١٤أ).

(٦) الرابع من طرق القصر «إنما»، وإنما كانت مفيدة للقصر لتضمنها معنى «لا وإلا»، كقولك في قصره (أي: الموصوف على الصفة) إفرادا: «إنما زيد كاتب»، وقلبا: «إنما زيد قائم»، وفي قصرها (أي: الصفة على الموصوف) إفرادا وقلبا: «إنما قائم زيد». شرح الحموي (ق١٤أ).

(٥٥) دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ بِالْفَحْوَى[(١)] وَمَا عَدَاهُ[(٢)] بِالْوَضْـــعِ[(٣)] وَأَيْضًا مِثْلَمَا

(٥٦) الْقَصْرُ بَيْنَ خَبَـــرٍ وَمُبْتَدَا يَكُونُ بَيْـــنَ فَاعِـــلٍ[(٤)] وَمَا بَدَا

(٥٧) مِنْهُ فَمَعْلُـــومٌ[(٥)] وَقَدْ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُـــولِ[(٦)] أَوْ ذَا يُبْدَلُ[(٧)]

---

(١) بالفحوى أي: بمفهوم الكلام، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر، وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك. شرح الحموي (ق١٤أ).

(٢) أي: ما عدا التقديم، وهو: النفي والاستثناء، والعطف، وإنما. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٦٥).

(٣) لأن الواضع وضع: «لا، وبل، والنفي والاستثناء، وإنما» لمعان تفيد القصر. شرح الحموي (ق١٤ب).

(٤) حذف الناظم ما يقابل الفاعل في البيت ليعم ما في الباب، فإن قوله: «بين فاعل» صادق على تقدير: وفعله، ومفعوله، وحاله، ونحو ذلك. العجالة للحلبي (ق٦١أ)، أي: كما يقع القصر بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو: «ما قام إلا زيد»، وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو: «ما ضرب زيد إلا عمرا» و«ما ضرب عمرا إلا زيد»، وذي الحال والحال نحو: «ما جاءني زيد إلا راكبا» و«ما جاءني راكبا إلا زيد». مواهب الرحمن للغزي (ق٢٥ب).

(٥) أي: وما ظهر من القصر فهو مقتضى الظاهر المعلوم في الكلام تحقيقا. العجالة للحلبي (ق٦١أ)، فالأصل في «إنما» أن يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره كقولك: «إنما هو أخوك» لمن يعلم ذلك ويقر به وتريد أن تُرقِّقَه عليه، والأصل في النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل له من الأحكام التي يجهلها المخاطب، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: «ما هو إلا زيد» إن اعتقد غيره. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٥ب).

(٦) قد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له النفي والاستثناء، نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ أي: مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه فاستعمل له النفي والاستثناء. مواهب الرحمن (ق٢٦أ).

(٧) أو ذا، أي: المجهول يبدل بالمعلوم. وفور الفضل والمنة لابن علان (ق١٠ب)، أي: ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له «إنما»، نحو قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ فإنهم ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره. شرح الحموي (ق١٤ب).

الْبَابُ السَّادِسُ: الْإِنْشَاءُ[١]

(٥٨) يَسْتَدْعِي[٢] الإِنْشَاءُ إِذَا كَانَ طَلَبْ[٣] ... مَا هُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ[٤] وَالْمُنْتَخَبْ[٥]

(٥٩) فِيهِ[٦] التَّمَنِّي[٧] وَلَهُ الْمَوْضُوعُ ... لَيْتَ[٨] وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْوُقُوعُ[٩]

---

(١) هو الكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه. دفع المحنة للأهدل (ص٩٧).

(٢) يستدعي أي: يطلب. شرح الحموي (ق١٥أ)، وقال الأزهري: «أي: يقتضي». الدرر المدروزة للأزهري (ق٢٢ب).

(٣) خرج بالطلب غيره من الإنشاءات، كصيغ العقود وأفعال المقاربة والمدح والذم، فلا يبحث هنا عنه لقلة المباحث الإنشائية المتعلقة به. دفع المحنة للأهدل (ص٩٨).

(٤) أي: مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل. شرح الحموي (ق١٥أ).

(٥) المنتخب أي: المختار منها على ما ذكره الناظم خمسة: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٦أ).

(٦) أي: في الطلب. شرح الحموي (ق١٥أ)، ويجوز أن تكون «في» ظرفية، وأن تكون بمعنى «من». العجالة للحلبي (ق٦٢ب).

(٧) التمني: طلب حصول الشيء على سبيل المحبة. شرح الحموي (ق١٥أ).

(٨) «له» متعلق بقوله: «الموضوع»، أي: واللفظ الموضوع له وضعا حقيقيا «ليت». الدرر المدروزة للأزهري (ق٢٢ب).

(٩) أي: لا يشترط إمكان المتمنَّى؛ لأن الإنسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه، كما في: «ألا ليت الشبابَ يعودُ». شرح الحموي (ق١٥أ).

(٦٠) وَلَوْ وَهَلْ مِثْلُ لَعَلَّ الدَّاخِلَهْ فِيهِ[١] وَالِاسْتِفْهَامُ[٢] وَالْمَوْضُوعُ لَهْ[٣]

(٦١) هَلْ هَمْزَةٌ مَــــنْ مَا وَأَيٌّ أَيْنَا كَمْ كَيْـــــفَ أَيَّانَ مَتَــــى أَمْ[٤] أَنَّى

(٦٢) فَهَلْ بِهَا يُطْلَبُ تَصْدِيقٌ وَمَا لَا هَمْزَةٌ تَصَـــــوُّرٌ[٥] وَهْيَ هُمَا[٦]

---

(١) قد يستعمل مكان حرف التمني ليت: «لو، وهل، ولعل»، قال تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾، وضمير «فيه» للتمني. العجالة للحلبي (ق٦٣أ).

(٢) والاستفهام -بالرفع- عطف على التمني، أي: والمنتخب في الطلب الاستفهام. شرح الحموي (ق١٥أ).

(٣) «والموضوع له» أي: والموضوع للاستفهام من الأدوات. دفع المحنة (ص١٠١).

(٤) قال الغزي: «وعده أم في كلمات الاستفهام فيه نظر». مواهب الرحمن للغزي (ق٢٧أ)، والوارد في النسخ الأخرى «وَأَنَّى» ولا إشكال فيها، وقد جاءت رواية «أم أنى» عند الأهدل أيضا، ومع هذا قال (ص١٠١): «جملة أدوات الاستفهام إحدى عشر أداة»، فلم يعد «أم» منها.

(٥) يعني أن «هل» تكون لطلب التصديق فقط، وهو إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وما عدا الهمزة من الألفاظ المذكورة يطلب بها التصور فقط، وهو إدراك عين النسبة. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٧أ).

(٦) وهي أي: الهمزة، هما أي: التصور والتصديق، يطلب بها. رياض الربيع للصنعاني (ق٢٥ب)، التصديق كقولك: «أقام زيد» و«أزيد قائم»، والتصور كقولك: «أدِبْسٌ في الإناء أم عَسَل؟». مواهب الرحمن للغزي (ق٢٧أ).

(٦٣) وَقَدْ لِلِاسْتِبْطَاءِ[١] وَالتَّقْرِيرِ[٢] وَغَيْرِ ذَا تَكُـــونُ[٣] وَالتَّحْقِيرِ[٤]

(٦٤) وَالْأَمْرُ وَهْوَ طَلَبُ اسْتِعْلَاءِ[٥] وَقَـــدْ لِأَنْوَاعٍ يَكُـــونُ جَائِي[٦]

(٦٥) وَالنَّهْيُ وَهْوَ مِثْلُهُ[٧] بِلَا بَدَا[٨] وَالشَّرْطُ بَعْدَهَا يَجُوزُ[٩] وَالنِّدَا[١٠]

---

(١) «قد» في كلامه للتكثير، وللاستبطاء متعلق بتكون، يعني أن هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام، كالاستبطاء، نحو: «كم دعوتك»، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٧ب).

(٢) التقرير: حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾. العجالة للحلبي (ق٦٥أ).

(٣) وقد لغير ذا تكون هذه الكلمات الاستفهامية، كالتعجب، نحو: ﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾، والتنبيه على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾. شرح الحموي (ق١٦أ).

(٤) كقولك: «من هذا؟» استحقارا لشأنه مع أنك تعرفه. شرح الحموي (ق١٦أ).

(٥) ومن أنواع الطلب: الأمر، وهو طلب استعلاء، أي: طلب فعل غير كف على جهة استعلاء. درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٨٢).

(٦) قد تستعمل صيغة الأمر لغير طلب الفعل استعلاء، كالإباحة نحو: «جالس الحسن أو ابن سيرين»، والتهديد نحو: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾، والتعجيز نحو: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾، وغير ذلك. شرح الحموي (ق١٦أ).

(٧) ومن أنواع الطلب النهي، وهو مثله، أي: مثل الأمر في الاستعلاء، فهو: طلب الكف عن الفعل استعلاءً. درر الفرائد (ص٢٨٥).

(٨) أي: بحرف «لا» الجازمة، بدا أي: ظهر، نحو قولك: «لا تفعل». شرح الحموي (ق١٦أ).

(٩) يجوز تقدير الشرط بعد الأربعة المذكورة، وهي التمني والاستفهام والأمر والنهي، وإيراد الجزاء عقبها مجزوما، كقولك في التمني: «ليت لي مالا أُنْفِقْهُ» أي: إن أُرْزَقْهُ أُنْفِقْهُ، وفي الاستفهام: «أين بيتك أَزُرْكَ؟ أي: إن تُعَرِّفْنِيهِ أَزُرْكَ، وفي الأمر: «أكرِمْني أُكْرِمْكَ» أي: إن تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ، وفي النهي: «لا تشتمني يَكُنْ خيرا لك» أي: إن لا تشتم يَكُنْ خيرا لك. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٨أ).

(١٠) ومن أنواع الطلب: النداء، وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو» لفظا أو تقديرا. شرح الحموي (ق١٦أ).

(٦٦) وَقَدْ لِلاخْتِصَاصِ وَالْإِغْرَاءِ يَجِيءُ[١] ثُــــمَّ مَوْقِعَ الْإِنْشَــــاءِ

(٦٧) قَدْ يَقَعُ الْخَبَـــرُ لِلتَّفَاؤُلِ وَالْحِرْصِ[٢] أَوْ بِعَكْسِ ذَا[٣] تَأَمَّلِ

---

(١) التقدير: «وقد يجيء النداء للاختصاص والإغراء»، والمراد أن صيغة النداء قد تستعمل في غير معناه، كالاختصاص في قولهم: «أنا أفعل كذا أيها الرجل»، أي: مختصا بفعله من بين الرجال، وكالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: «يا مظلومُ» فإنه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلا، وإنما الغرض إغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى. مواهب الرحمن للغزي (ق٢٨ب).

(٢) يقع الخبر موقع الإنشاء مجازا للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على أنه كان واقعا، نحو: «وفقك الله للتقوى»، ولإظهار الحرص في وقوعه، نحو: «رزقني الله لقاءك». دفع المحنة للأهدل (ص١١٤-١١٥).

(٣) أي: قد يقع الإنشاء موقع الخبر، ومعناه أن الإنشاء حكمه حكم الخبر في كثير من الأبواب الخمسة السابقة. درر الفرائد (ص٢٩١).

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ[١]

(٦٨) إِنْ نُزِّلَـــتْ تَالِيَةٌ مِنْ مَاضِيَهْ كَنَفْسِـــهَا[٢] أَوْ نُزِّلَتْ كَالْعَارِيَهْ[٣]

---

(١) الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه. شرح الحموي (ق١٦ب).

(٢) إن نزلت جملة من جملة قبلها منزلة نفسها لكمال اتصالها بها، أو نزلت كنفسها لشبه كمال الاتصال بها، وجواب الشرط قوله في البيت الآتي: افصل. العجالة للحلبي (ق٧٠ب)، وكمال الاتصال بأن تكون الثانية مؤكدة للأولى نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالنسبة إلى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، أو بدلا منها نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ١٣٣ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، أو بيانا لها نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ شرح الحموي (ق١٦ب)، وشبه كمال الاتصال ككون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل الأولى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له، فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، نحو:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلُ سَهَـرٌ دَائِمٌ وَحُـزْنٌ طَـوِيـلُ

أي: ما بالك عليلا؟ أو ما سبب علتك؟ درر الفرائد للطرابلسي (ص٢٩٧).

(٣) مراده بقوله كالعارية أي: العارية عن الاتصال. مواهب الرحمن للغزي (ق٣١أ) أو نزلت جملة منزلة جملة عارية عن جملة معطوف عليها كما إذا أريد كمال الانقطاع بينهما، أو منزلة الجملة العارية لشبه كمال الانقطاع، فالحكم في هذه الوجوه الأربعة الفصل بينهما. رياض الربيع للصنعاني (ق٢٨ب)، وكمال الانقطاع يحصل بالاختلاف خبرا وطلبا، كقول الأخطل:

وَقَالَ رَائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُـهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

فنزاولها خبر وأرسوا طلب، فامتنع العطف للاختلاف، وأما الجملة التي فيها شبه كمال الانقطاع فهي ما يكون حالها مع ما قبلها يقتضي العطف، ثم ترك لعارض، نحو:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِـي بِهَا بَدَلًا أُرَاهَـا فِـي الضَّلَالِ تَهِـيمُ

لم يعطف «أراها» على تظن كي لا يوهم أنه معطوف على «أبغي» لقربه مع أنه ليس بمراد، إذ مقصود الشاعر الحكم على سلمى بذلك لا كونه من مظنوناتها. العجالة للحلبي

(٦٩) افْصِلْ وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَالْوَصْلُ بِجَامِـــعٍ أَرْجَحُ[١] ثُـــمَّ الْفَصْلُ

(٧٠) لِلْحَالِ حَيْثُ أَصْلُهَا قَدْ سَلِمَا أَصْلٌ[٢] وَإِنْ مُرَجِّـــحٌ تَحَتَّمَا[٣]

(ق٧٢-٧٣).

(١) إن توسطت الجملتان بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فالوصل حال كونه بجامع بين الجملة الأولى والثانية أرجح، بل هو المتعين. شرح الحموي (ق١٧أ)، كقوله عزت قدرته: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ فإن الجامع في الأول التضاد، وفي الثاني اتحاد المسند إليه. العجالة للحلبي (ق٧٤أ).

(٢) ذكر هنا الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى. شرح الحموي (ق١٧أ)، قال الحلبي: «فيه تقديم وتأخير، أي: ثم الفصل للحال أصل حسب أصل الحال، وهو الإفراد، قد سلم، أي: عن المعارض». العجالة للحلبي (ق٧٥ب).

(٣) وإن وجد مرجح للفصل، كأن وقعت جملة حالية غير خالية عن ضمير صاحبها، فعلية وفعلها مضارع مثبت، تحتما -بألف الإطلاق- أي: الفصل، نحو: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾. شرح الحموي (ق١٧أ).

الْبَابُ الثَّامِنُ: الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ[١]

(٧١) تَوْفِيَةُ الْمَقْصُودِ بِالنَّاقِصِ مِنْ لَفْظٍ لَهُ الْإِيجَــــازُ[٢] وَالْإِطْنَابُ إِنْ

(٧٢) بِزَائِدٍ عَنْهُ[٣] وَضَرْبَا الْأَوَّلِ[٤] قَصْرٌ[٥] وَحَــــذْفُ جُمْلَةٍ أَوْ جُمَلِ

(٧٣) أَوْ جُزْءِ جُمْلَــــةٍ[٦] وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْــــوَاعٌ وَمِنْهَــــا الْعَقْلُ[٧]

---

(١) سكت عن المساواة للعلم بها مما ذكره في حد الإيجاز والإطناب، وأيضا لقلة الأبحاث المتعلقة بها، والمساواة: هي أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٠٤).

(٢) الإيجاز: التعبير عن المقصود بلفظ ناقص عنه وافيا به. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٠٤).

(٣) والإطناب إن أدى المقصود بلفظ زائد عنه. شرح الحموي (ق١٧ب)، فالإطناب: التعبير عن المقصود بلفظ زائد عليه لفائدة. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٠٥).

(٤) يعني أن الأول وهو الإيجاز، ينقسم إلى ضربين: إيجاز قصر، وإيجاز حذف. رياض الربيع للصنعاني (ق٣١ب).

(٥) أي: إيجاز قصر، وهو ما ليس بحذف، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ فإن معناه كثير ولفظه يسير ولا حذف فيه. شرح الحموي (ق١٧ب).

(٦) الضرب الثاني إيجاز الحذف، والمحذوف إما جملة أو جزء جملة أو جمل، فأما الجملة فهي إما مسببة عن سبب مذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ أي: فعل ما فعل، أو سبب لمذكور نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ إن قدر: فضربه بها، وأما الجمل فكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ﴾ أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف، وأما جزء الجملة فهو إما مضاف نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ أي: أهل القرية، أو موصوف نحو: «أنا ابن جلا» أي: رجل جلا، أو صفة نحو: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ أي: صحيحة ونحوها بدليل ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ أو غير ذلك. مواهب الرحمن للغزي (ق٣٣ب).

(٧) أي: والذي يدل عليه، أي: الحذف، أنواع كثيرة ومنها، أي: من الأنواع العقل، نحو:

(٧٤) وَجَاءَ لِلتَّوْشِـــيعِ بِالتَّفْصِيلِ ثَانٍ[١] وَالِاعْتِرَاضِ[٢] وَالتَّذْيِيلِ[٣]

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ أي: تناولها، فإن العقل يدل على أن ههنا حذفا، إذ الأحكام إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان. شرح الحموي (ق١٧ب).

(١) أي: جاء الثاني -وهو الإطناب- للتوشيع، وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ: الحِرْصُ، وَطُولُ الأَمَلِ». درر الفرائد للطرابلسي (ص٣١٠)، وبالتفصيل: متعلق بمحذوف صفة للتوشيع عند ابن كنان (ق٧١أ)، وتقدير الكلام عند الحلبي: «وجاء ثان بالتفصيل للتوشيع، أي: وغيره من الأنواع المشار إليها بالتفصيل». العجالة (ق٨٣ب).

(٢) والاعتراض بالجر عطف على التوشيع، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام، كالتنزيه في قوله: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ فإن قوله ﴿ سُبْحَانَهُ ﴾ جملة وقعت في أثناء الكلام؛ لأن قوله ﴿ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ عطف على قوله ﴿ لِلَّهِ الْبَنَاتِ ﴾ والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه، وكالدعاء في قوله:

إِنَّ الـثَّـمَـانِينَ وَبُـلِّـغْـتَـهَـا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ

شرح الحموي (ق١٨أ)، فقوله: «بلغتها» جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية. مواهب الرحمن للغزي (ق٣٤ب).

(٣) التذييل: هو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معنى الأولى للتأكيد، وهو ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل، نحو: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ إن أريد: وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص؟ وضرب أخرج مخرج المثل، نحو: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾. شرح الحموي (ق١٨أ).

عِلْمُ الْبَيَانِ

(٧٥) عِلْمُ الْبَيَانِ مَا بِهِ يُعَرَّفُ إِيرَادُ مَا طُرُقُهُ تَخْتَلِفُ

(٧٦) فِي كَوْنِهَا وَاضِحَةَ الدَّلَالَهْ[١] فَمَا بِهِ لَازِمُ موضوعٍ لَهْ[٢]

(٧٧) إِمَّا مَجَازٌ مِنْهُ إِسْتِعَارَةُ تُنْبِي عَنِ[٣] التَّشْبِيهِ أَوْ كِنَايَةُ[٤]

(١) التقدير: علم البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. مواهب الرحمن للغزي (ق٣٥أ).

(٢) أي: اللفظ المراد به لازم معنًى موضوع له. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣١٧).

(٣) أي: تخبر عنه وتدل عليه. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣١٨).

(٤) اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادته فمجاز، وإلا فكناية، ثم المجاز منه ما ينبني على التشبيه وهو الاستعارة، فتعين التعرض له، فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة: التشبيه والمجاز والكناية. مواهب الرحمن للغزي (ق٣٦أ).

(٧٨) وَطَرَفَا التَّشْبِيهِ[١] حِسِّيَّانِ[٢] وَلَــــوْ خَيَالِيًّـــــا[٣] وَعَقْلِيَّانِ[٤]

(٧٩) وَمِنْهُ بِالْوَهْمِ[٥] وَبِالْوِجْدَانِ[٦] أَوْ[٧] فِيهِمَـــــا[٨] يَخْتَلِفُ الْجُزْآنِ[٩]

---

(١) أي: المشبه والمشبه به. شرح الحموي (ق١٩أ).

(٢) حسيان: منسوبان إلى الحس، والمراد بالحس المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، كتشبيه الخد بالورد في المبصرات، والصوت الضعيف بالهمس في المسموعات، والنكهة بريح العنبر في المشمومات، والريق بالسكر في المذوقات، والجلد الناعم بالحرير في الملموسات. شرح الحموي (ق١٩أ) والعجالة للحلبي (ق٨٤ب).

(٣) دخل في الحسي بزيادة قولهم: «أو مادته» الخيالي، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل منها يدرك بالحس، كما في قوله:

وَكَأَنَّ مُـحْمَرَّ الشَّقِيــ قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أَعْـلَامُ يَـاقُـوتٍ نُـشِرْ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

فإن كلا من العَلَم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس، لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٢١).

(٤) عطف على قوله: حسيان، والمراد بالعقلي: ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، كتشبيه العلم بالحياة، فإن الطرفين معقولان لكونهما جهتي إدراك. شرح الحموي (ق١٩أ) والعجالة للحلبي (ق٨٥أ).

(٥) ومن العقلي ما هو مدرك بالوهم، أي: ما هو غير مدرك بإحدى الحواس الخمس المذكورة، ولكنه لو أدرك لكان مدركا بها، كما في قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

فإن أنياب الأغوال مما لا يدرك بالحس؛ لعدم تحققها، مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر. شرح الحموي (ق١٩أ).

(٦) وكذا من العقلي ما يدرك بالوجدان، أي: ما يدرك بالقوى الباطنة، وتسمى وجدانيات، كاللذة والألم الحسيين والجوع والشبع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٢٣).

(٧) بالعطف على حسيان أو عقليان. لسان النظام (ق٧٧أ).

(٨) أي: في طرفي التشبيه. شرح الحموي (ق١٩أ).

(٩) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا، كتشبيه المنية بالسَّبُع، أو يكون المشبه حسيا

(٨٠) وَوَجْهُهُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ[١] وَجَا ذَا فِـــي حَقِيقَتَيْهِمَـــا وَخَارِجَا

(٨١) وَصْفًا فَحِسِّيٌّ وَعَقْلِيٌّ[٢] وَذَا وَاحِدٌ أَوْ فِي حُكْمِهِ[٣] أَوْ لَا كَذَا[٤]

(٨٢) وَالْـــكَافُ أَوْ كَأَنَّ أَوْ كَمِثْلِ أَدَاتُـــهُ وَقَـــدْ بِذِكْـــرِ فِعْلِ[٥]

والمشبه به عقليا، كتشبيه العطر بخُلُق كريم. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٢٣).

(١) أي: وجه التشبيه هو المعنى الذي اشترك فيه الطرفان. مواهب الرحمن للغزي (ق٣٧ب).

(٢) وجا ذا، أي: الاشتراك، في حقيقتهما، أي: الطرفين، بأن يكون تمام ماهيتها أو جزءا منها، كأن يُشَبَّهَ ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما، كما يقال: هذا القميص مثل ذلك لكونهما كِرْباسا (الثوب الخشن) أو ثوبا أو من القطن، وخارجا عن حقيقتهما وصفا، أي: معنى قائما بهما، وذلك الوصف إما حسي، أي: مدرك بالحواس نحو الكيفيات الجسمية، وهو معنى قوله فحسي، وإما عقلي نحو: الكيفيات النفسانية، كالذكاء والعلم. دفع المحنة للأهدل (ص١٤٠-١٤١).

(٣) وذا، أي: وجه الشبه، إما واحد أو في حكمه، أي: في حكم الواحد، نزل منزلته لكونه من أمرين أو أمور متعددة، وكل واحد منهما حسي أو عقلي. درر الفرائد للطرابلسي (ص٣٢٩).

(٤) عطف على قوله: «واحد أو في حكمه»، أي: لا يكون واحدا ولا في حكم الواحد، بأن يكون متعددا، وهو حسي أو عقلي أو مختلف، أي: بعضه حسي وبعضه عقلي. درر الفرائد (ص٣٢٩).

(٥) أدوات التشبيه: الكاف، وكأن، ومِثْلُ، وما في معنى «مثل» من: «نحو، وشبه»، وما اشتق من ذلك من الفعل وغيره، كقولك: زيد يشبه أو يماثل أو مماثل الأسد، وهذا مراده بذكر الفعل. العجالة للحلبي (ق٨٩أ).

(٨٣) وَغَرَضٌ مِنْهُ[١] عَلَى الْمُشَبَّهِ[٢] يَعُودُ أَوْ عَلَى مُشَبَّهٍ بِهِ[٣]

(٨٤) فَبِاعْتِبَارِ كُلِّ رُكْنٍ اقْسِمِ أَنْوَاعَهُ[٤] ثُمَّ الْمَجَازُ[٥] فَافْهَمِ

---

(١) أي الغاية والمقصود منه، أي: التشبيه. وفور الفضل والمنة لابن علان (ق١٦ب).

(٢) متعلق بيعود، أي: والغرض من التشبيه يعود في الأغلب على المشبه، وذلك لأمور منها بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود، وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويُدعى امتناعُه، كقول أبي الطيب:

فَإِنْ تَفُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فإنه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة، بل صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه -وهذا في الظاهر كالممتنع؛ لاستبعاد أن يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها- احتج لهذه الدعوى وبين إمكانها، بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه لا صريح. شرح الحموي (ق٢٠ب).

(٣) أو يعود الغرض من التشبيه على مشبه به على قلة، وهو ضربان: أحدهما إيهام أنه أتم من المشبه في وجه التشبيه، وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه زائد، كقوله:

وبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء، والثاني بيان الاهتمام، كتشبيه الجائع وجها في الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى هذا التشبيه إظهار المطلوب. شرح الحموي (ق٢٠ب).

(٤) فباعتبار كل ركن من أركان التشبيه الأربعة، يعني: الطرفين والوجه والأداة والغرض منه، اقسم أنواعه، أي: أنواع ذلك الركن. شرح الحموي (ق٢٠أ).

(٥) شروع في الأصل الثاني من علم البيان. العجالة (ق٩١أ).

(٨٥) مُفْرَدٌ اوْ مُرَكَّبٌ[١] وَتَارَهْ | يَكُونُ مُرْسَلًا أَوِ اسْتِعَارَهْ[٢]

(٨٦) بِجَعْلِ ذَا ذَاكَ ادِّعَاءً[٣] أَوَّلَهْ[٤] | وَهْيَ إِنِ اسْمُ جِنْسٍ اسْتُعِيرَ لَهْ

(٨٧) أَصْلِيَّةٌ أَوْ لَا فَتَابِعِيَّهْ[٥] | وَإِنْ تَكُنْ ضِدًّا تَهَكُّمِيَّهْ[٦]

(٨٨) وَمَا بِهِ لَازِمُ مَعْنًى وَهْوَ لَا | مُمْتَنِعًا كِنَايَةٌ[٧] فَاقْسِمْ إِلَى

---

(١) فافهم أن المجاز إما مفرد، وهو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، أو مركب، وهو: اللفظ المستعمل فيما شُبِّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، كما يقال للمتردد في أمر: «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى». شرح الحموي (ق٢١ب).

(٢) وتارة يكون المجاز مرسلا إن كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي كاليد في النعمة والقدرة، أو يكون المجاز استعارة، وهي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي، كالأسد في قولنا: «رأيت أسدا يرمي». شرح الحموي (ق٢٠ب).

(٣) بين الاستعارة بقوله: بجعل المستعير ذا، أي: المشبه، ذاك، أي: المشبه به، ادعاء أن المشبه داخل في جنس المشبه به بأن يجعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد مثلا. شرح الحموي (ق٢١ب).

(٤) أي: أول المستعير ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به. شرح الحموي (ق٢١ب).

(٥) قوله: «وهي إن اسم جنس...» إلخ شروع في تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ، وهي على قسمين: أصلية وتبعية، لأن اللفظ المستعار فيها إن كان اسم جنس فهي أصلية، والمراد باسم الجنس ههنا: اسم غير علم يدل على مجرد ذات أو مجرد معنى، وإلا فالاستعارة تبعية، كالأفعال وما يشتق منها من الصفات والحروف. العجالة للحلبي (ق٩٣أ).

(٦) أراد أن الاستعارة متى استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه فهي المسماة بالتهكمية، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أي: أنذرهم، استعيرت البشارة وهي الإخبار بما يسر للإنذار الذي هو ضده على سبيل التهكم والاستهزاء. العجالة للحلبي (ق٩٣ب).

(٧) شروع في الأصل الثالث من علم البيان وهو الكناية، أي: واللفظ الذي أريد به لازم معناه والحال أنه لا يكون ممتنعا عن إرادة المعنى الأصلي مع اللازم فهو الكناية. العجالة (ق٩٥ب).

(٨٩) إِرَادَةِ النِّسْبَةِ[١] أَوْ نَفْسِ الصِّفَهْ[٢]   أَوْ غَيْرِ هَذَيْنِ[٣] اجْتَهِدْ أَنْ تَعْرِفَهْ[٤]

---

(١) فاقسم الكناية إلى ثلاثة أقسام: إرادة النسبة، أي: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، كقوله:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى   فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات، فترك التصريح بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه، إلى الكناية بأن جعل تلك الصفات في قبة مضروبة عليه. شرح الحموي (ق٢٣أ).

(٢) الثاني: أن يراد بها صفة من الصفات، وهي ضربان: قريبة وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقريبة وإلا فبعيدة، مثال الأولى: «طويل النِّجَاد» كناية عن طول القامة، ومثال الثانية: «كثير الرَّمَاد» كناية عن المِضْيَاف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضِّيفان، ومنها إلى المقصود. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٧ب).

(٣) أي: غير النسبة والصفة. شرح الحموي (ق٢٣أ).

(٤) الثالث: أن يكون المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، ثم منها ما هو معنى واحد كقوله:

والطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

الضغن الحقد، ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب، ومنها ما هو مجموع معان كقولنا كناية عن الإنسان: «حي مستوي القامة عريض الأظفار»، وشرطها الاختصاص بالمَكْنِيِّ عنه، وقول الناظم: «اجتهد أن تعرفه» أي: في أن تعرفه. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٨أ).

عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٩٠) عِلْمُ الْبَدِيعِ وَهْوَ تَحْسِينُ الْكَلَامْ بَعْدَ رِعَايَةِ الْوُضُـــــوحِ وَالْمَقَامْ[١]

(١) أي: هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية وضوح الدلالة ومطابقة الكلام، ففي البيت حذف كثير حمله عليه الاختصار. رياض الربيع للصنعاني (ق٤٤أ).

(٩١) ضَرْبَانِ لَفْظِيٌّ[١] كَتَجْنِيسٍ[٢] وَرَدْ[٣]

(١) تحسين الكلام ضربان، أحدهما لفظي، أي: راجع إلى تحسين اللفظ أولا وبالذات، وإن كان بعضها لا يخلو عن تحسين المعنى. شرح الحموي (ق٢٣ب).

(٢) أي: الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما في اللفظ، والتام منه أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، فإن كان اللفظان المتفقان من نوع واحد كاسمين أو فعلين أو حرفين سمي مماثلا، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾، وإن كانا من نوعين سمي مستوفى، كقول أبي تمام:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ … يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ

وللجناس أنواع أخر تطلب من المطولات. الدرر المدروزة للأزهري (٣٦ب).

(٣) ومنه رد العجز على الصدر، وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المذكورين في أول الفقرة والآخر في آخرها، نحو: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾، وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول كقوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ … وَلَيْسَ إِلَى دَاعِ النَّدَى بِسَرِيعِ

مواهب الرحمن للغزي (ق٤٨ب).

وَسَجْعٍ(١) اوْ قَلْبٍ(٢) وَتَشْرِيعٍ(٣) وَرَدْ(٤)

(١) السجع هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وأحسنه ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾، والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز، كقولهم: «مَا أَبْعَدَ مَا فَاتْ، وَمَا أَقْرَبَ مَا هُوَ آتْ»، ولا يقال في القرآن أسجاع بل يقال فواصل. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٨ب).

(٢) أو بمعنى الواو. درر الفرائد للطرابلسي (ص٤١٠) أي: ومنه القلب، وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الآخِر إلى الحرف الأول كان الأصل بعينه، نحو: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾، ونحو قول القاضي الأرجاني:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ ... وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ

وقد تكون في مفرد، نحو: «سلس». دفع المحنة للأهدل (ص١٧٠).

(٣) ومنه التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين، وهو بناء البيت على قافيتين، يصح المعنى على الوقوف على كل منهما، كقوله:

يَا خَـاطِبَ الدُّنْـيَا الدَّنِيَّـةِ إِنَّـهَا ... شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْـدَارِ

دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ فِي يَوْمِهَا ... أَبْـكَتْ غَـدًا بُعْدًا لَهَا مِنْ دَارِ

فإذا اعتبرت أن الروي الراء كان من كامل الكامل، وإن اعتبرت أن الروي الدال كان من مجزوئه، وكذلك كل بيت من هذه القصيدة. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٩أ).

(٤) قول الناظم: «ورد» في الشطر الأول أراد به رد الصدر على العجز، وبالثاني الورود في كلامهم. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٩أ)، وظاهر صنيع الحموي في شرحه العكس.

(٩٢) وَالْمَعْنَوِيُّ[١] وَهْوَ كَالتَّسْهِيمِ[٢] وَالْجَمْعِ[٣] وَالتَّفْرِيقِ[٤] وَالتَّقْسِيمِ[٥]

---

(١) شرع في الوجه الثاني من وجوه تحسين الكلام الراجعة إلى المعنى، وهو على وجوه شتى أشار الناظم إلى بعضها. العجالة للحلبي (ق١٠١أ).

(٢) التسهيم: أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو من البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، ونحو قوله:

إِذَا لَـمْ تَسْتَـطِعْ شَيْـئًا فَـدَعْـهُ ... وَجَـاوِزْهُ إِلَـى مَـا تَسْتَطِيـعُ

مواهب الرحمن للغزي (ق٤٩أ)، وعبر عنه القزويني بالإرصاد. درر الفرائد للطرابلسي (ص٤١٧).

(٣) الجمع هو أن يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وقد يكون أكثر كقول أبي العتاهية:

إِنَّ الشَّـبَابَ وَالفَـرَاغَ وَالـجِدَهْ ... مَفْـسَـدَةٌ لِلْمَـرْءِ أَيُّ مَـفْسَدَهْ

شرح الحموي (ق٢٥ب).

(٤) التفريق: هو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره، كقوله:

مَـا نَـوَالُ الغَـمَامِ وَقْـتَ رَبِـيـعٍ ... كَـنَـوَالِ الأَمِـيرِ يَـوْمَ سَخَاءٍ

فَـنَــوَالُ الأَمِــيرِ بَـدْرَةُ عَـيْنٍ ... وَنَـوَالُ الغَـمَـامِ قَـطْـرَةُ مَاءٍ

والبَدرة عشرة آلاف درهم. شرح الحموي (ق٢٦أ).

(٥) التقسيم: هو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين، كقول المتلمس:

وَلَا يُـقِـيمُ عَلَـى ضَيْمٍ يُـرَادُ بِـهِ ... إِلَّا الأَذَلَّانِ عَيْرُ الحَيِّ وَالوَتِدُ

هَذَا عَلَى الخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ ... وَذَا يُشَجُّ فَـلَا يَرْثِي لَـهُ أَحَـدُ

وجمع في هذا الشطر ثلاثة أنواع من المعنوي، الأول الجمع والثاني التفريق والثالث التقسيم، هذا إذا أبقيت الواو من قوله: «والتفريق» على ظاهرها، وإن جعلتها بمعنى مع فتكون إشارة إلى نوع واحد، وهو الجمع مع التفريق والتقسيم، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٩ب).

(٩٣) وَالْقَوْلِ بِالْمُوجَبِ(١) وَالتَّجْرِيدِ(٢) وَالْجِدِّ(٣) وَالطِّبَاقِ(٤) وَالتَّأْكِيدِ(٥)

(١) ومن المعنوي القول بالموجب، وهو ضربان: أحدهما: أن تقع صفةٌ في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فتثبتها لغيره، من غير تعرض لثبوته أو نفيه عنه، نحو: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ فالأعز في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل كناية عن المؤمنين، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم -وهو الله ورسوله والمؤمنون- ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة -أعني الله ورسوله والمؤمنين- ولا لنفيه عنهم، والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله لفظ الغير بذكر متعلقه كقوله:

قُلْتُ ثَقَّلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا ... قَالَ ثَقَّلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

المراد بالأيادي النعم. مواهب الرحمن للغزي (ق٤٩ب).

(٢) التجريد: هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مماثل له في تلك الصفة مبالغةً لكمالها فيه، أي: لأجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر، كقولك: «لي من فلان صديق حميم»، أي: قريب، والمعنى أنه بلغ من الصداقة حدا صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها، ومنه قوله:

فَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ ... تَحْوِي الغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ

يعني بالكريم نفسه، فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه، ولذا لم يقل: أو أموت. شرح الحموي (ق٢٦أ).

(٣) مراده أن الهزل يذكر ويراد به الجد، كقوله:

إِذَا مَا تَمِيمِيٌّ أَتَاكَ مُفَاخِرًا ... فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ

مواهب الرحمن للغزي (ق٥٠ب).

(٤) الطباق: هو الجمع بين متضادين، ويكون الجمع بلفظين من أنواع الكلمة، إما اسمين نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾، أو فعلين نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾، أو من نوعين نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾. شرح الحموي (ق٢٦أ).

(٥) يعني تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو أن يخرج من صفة مدح أو ذم منفية عن الشيء صفة له بتقدير دخولها فيها، وذلك يكون باستثناء واستدراك، مثال تأكيد المدح بما يشبه الذم قول النابغة:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

فالعيب صفة ذم منفية قد أخرج منها صفة مدح وهي أن سيوفهم ذات فلول، ومثال تأكيد

(٩٤) وَالْعَكْسِ(١) وَالرُّجُوعِ(٢) وَالْإِيهَامِ(٣) وَاللَّفِّ وَالنَّشْـــرِ(٤) وَالِاسْتِخْدامِ(٥)

الذم بما يشبه المدح قولك: «فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء لمن أحسن إليه»، و«فلان فاسق لكنه جاهل». شرح الحموي (ق٢٦ب).

(١) العكس: هو أن تقدم في الكلام جزءا، ثم تعكس فتقدم ما أخرت، وتؤخر ما قدمت. شرح الحموي (ق٢٦ب)، ويقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه نحو: «عادات السادات، سادات العادات»، وبين متعلقي فعلين نحو: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾، وبين لفظين في جملتين نحو: ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾. مواهب الرحمن للغزي (٥١أ).

(٢) الرجوع: هو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة، كقول زهير:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ ... بَلَى وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

فإن الكلام السابق دل على أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار، ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها الرياح والأمطار لنكتة، وهي إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش، حتى كأنه أخبر أولا بما لم يتحقق، ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة، فنقض كلامه السابق قائلا: بلى...إلخ. شرح الحموي (ق٢٧أ).

(٣) من المعنوي التورية، وتسمى الإيهام، وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية، كقوله:

إِذَا صَدَقَ الجَدُّ افْتَرَى العَمُّ لِلْفَتَى ... مَكَارِمَ لَا تُكْرِي وَإِنْ كَذَبَ الخَالُ

أراد بالجد الحظ، وبالعم الجماعة، والخال المخيلة. مواهب الرحمن للغزي (ق٥١أ).

(٤) اللف والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، فالأول ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب اللف، نحو: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾، وإما على غير ترتيبه، كقوله:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتِ حِقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفَا

والثاني نحو: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾. مواهب الرحمن للغزي (ق٥١ب).

(٥) الاستخدام: هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما وبضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين ثم بالضمير الآخر معناه الآخر، فالأول كقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

أراد بالسماء الغيث، وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت، والثاني كقول البحتري:

(٩٥) وَالسَّوْقِ[١] وَالتَّوْجِيهِ[٢] وَالتَّوْفِيقِ[٣]   وَالْبَحْثِ[٤] وَالتَّعْلِيلِ[٥] وَالتَّعْلِيقِ[٦]

فَسَقَى الغَضَا والسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ   شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا -وهو المجرور في الساكنيه- المكان، وبالآخر -وهو المنصوب في شبوه- النار. شرح الحموي (ق٢٧ب).

(١) السَّوق: هو سوق المعلوم مساق غيره، قال صاحب المفتاح: «ولا أحب تسميته بالتجاهل»، مثاله في التنزيل: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾، ومنه قول مجنون ليلى:

بِالله يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا   لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

العجالة للحلبي (ق١٠٤أ).

(٢) التوجيه: هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور (يسمى عمرا):

خَاطَ لِي عَمْرٌو قَبَاءْ   لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءْ

فإنه يحتمل تَمَنِّي أن تصير العوراء صحيحة فتكون مدحا، أو العكس فيكون ذمًّا. شرح الحموي (ق٢٨أ).

(٣) التوفيق: -ويسمى: مراعاة النظير، والائتلاف، والتلفيق- هو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد، نحو: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾. مواهب الرحمن للغزي (ق٥٢أ).

(٤) البحث: -ويسمى المذهب الكلامي- هو إيراد حجة على المطلوب على طريقة أهل الكلام، نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، فاللازم وهو فساد السموات والأرض باطل؛ لأن المراد خروجهما عن النظام الذين هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة. شرح الحموي (ق٢٨أ).

(٥) حسن التعليل: هو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، كقوله:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ   يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذِّئَابُ

مواهب الرحمن للغزي (ق٥٢أ).

(٦) التعليق: -أي: التفريع- هو أن يُثبت لمتعلقِ أمرٍ حكمٌ بعد إثباته لمتعلق له آخر (على وجه يشعر بالتفريع)، كقول الكميت في مدح أهل البيت عليهم السلام:

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ   كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ

والكَلَب: شبه الجنون يحدث من عض الكلب، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك (كذا كان يعتقد)، يعني: أنتم أرباب العقول الراجحة وملوك وأشراف، فقد فرَّع على وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَب. دفع المحنة للأهدل (ص١٩٠).

السَّرِقَاتُ الشِّعْرِيَّةُ[١]

(٩٦) السَّـــــرِقَاتُ ظَاهِرٌ[٢] فَالنَّسْخُ يُذَمُّ[٣] لَا إِنِ اسْـــــتُطِيبَ المَسْخُ[٤]

---

(١) هذه خاتمة الفن الثالث، وهي السرقات الشعرية وما يتصل بها من الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح، وغير ذلك. العجالة للحلبي (ق١٠٧أ)، قال الأزهري: «وإفرادها بالترجمة وإن كان من الفن الثالث نظرا إلى ما توهمه بعضهم أنها خارجة عن الفنون الثلاثة» الدرر المدروزة للأزهري (ق٤٠ب).

(٢) السرقات نوعان: ظاهر وغيره، فالظاهر: نسخ، ومسخ، وسلخ. مواهب الرحمن للغزي (ق٥٢ب).

(٣) النسخ: هو أخذ المعنى واللفظ كله من غير تغيير اللفظ، وهو يذم؛ لأنه سرقة محضة. شرح الحموي (ق٢٨ب).

(٤) المسخ: أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظم اللفظ، أو أخذ بعض اللفظ لا كله، وهو ثلاثة أقسام؛ لأن الثاني إما أن يكون أبلغ من الأول أو دونه أو مثله، فإن كان أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فيه فممدوح، وإليه أشار بقوله: «لَا إِنِ اسْتُطِيبَ المَسْخُ» فلا يذم، كقول بشار:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ

وقول سَلْم (الخاسر):

مَـنْ رَاقَـبَ النَّـاسَ مَـاتَ غَـمًّـا وَفَـازَ بِاللَّـذَّةِ الجَسُـورُ

فبيت سَلْم أجود سبكا وأخصر. شرح الحموي (ق٢٨ب)، وإن كان مثل الأول فالفضل للمتقدم، أو دونه فهو مذموم. العجالة للحلبي (ق١٠٧ب).

(٩٧) وَالسَّلْخُ مِثْلُهُ[١] وَغَيْرُ ظَاهِرِ[٢]   كَوَضْعِ مَعْنًى فِـــي مَحَلٍّ آخَرِ[٣]

---

(١) السلخ: أخذ المعنى وحده من غير أخذ شيء من اللفظ، وهو مثله، أي: مثل المسخ في انقسامه إلى ثلاثة أقسام؛ لأن الثاني إما أبلغ من الأول أو مثله أو دونه. شرح الحموي (ق٢٩أ).

(٢) شروع في النوع الثاني من الأخذ والسرقة، وهو أن يكون غير ظاهر في الكلام، وأنواعه كثيرة. العجالة للحلبي (ق١٠٨أ).

(٣) كقول البحتري:

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ   مُـحْمَرَّةً فَكَأَنَّـهُـمْ لَمْ يُسْلَبُوا

يعني أن الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم، وقول أبي الطيب في صفة سيف عليه الدم:

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُـجَرَّدٌ   مِنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّـمَا هُوَ مُغْمَدُ

يعني أن الدم صار للسيف بمنزلة الغمد، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف. شرح الحموي (ق٢٩ب).

(٩٨) أَوْ يَتَشَابَهَانِ[١] أَوْ ذَا أَشْمَلُ[٢] وَمِنْهُ قَلْبٌ[٣] وَاقْتِبَـــاسٌ يُنْقَلُ[٤]

---

(١) أي: ومنها تشابه المعنيين في البيتين، نحو قول جرير:

فَلَا يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ ... سَوَاءٌ ذُو العِمَامَةِ وَالخِمَارِ

وقول أبي الطيب:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ ... كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ

فإن كلا من البيتين يدل على عدم الاكتراث بالقوم وأنهم كالنساء. العجالة للحلبي (ق١٠٨ب).

(٢) أو ذا، أي: المعنى الثاني أشمل من المعنى الأول، كقول جرير:

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ ... وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

لأنهم يقومون مقام الناس كلهم، وقول أبي نواس:

لَيْسَ عَلَى الله بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

فالأول يختص ببعض العالم وهو الناس، وهذا يشملهم وغيرهم. شرح الحموي (ق٢٩ب).

(٣) ومنه أي: من غير الظاهر قلب، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول، كقول أبي الشِّيص:

أَجِدُ المَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً ... حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وقول أبي الطيب:

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً ... إِنَّ المَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

فيكون معنى الثاني نقيض معنى الأول. شرح الحموي (ق٣٠أ).

(٤) ومما يتصل بالسرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح، أما الاقتباس فهو أن تضمن الكلام نثرا كان أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقول الحريري: «فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَب، حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَب». مواهب الرحمن للغزي (ق٥٥أ).

(٩٩) وَمِنْهُ تَضْمِينٌ[١] وَتَلْمِيحٌ[٢] وَحَلْ[٣] وَمِنْهُ عَقْدٌ[٤] وَالتَّأَنُّقْ إِنْ تَسَلْ[٥]

(١) التضمين: أن تضمن الشعر شيئا من شعر آخر مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورا عند البلغاء، كقوله:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوا

مواهب الرحمن للغزي (ق٥٥أ).

(٢) التلميح: هو أن يشار إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكر تلك القصة أو الشعر أو المثل، كقول أبي تمام:

فَوَالله مَا أَدْرِي أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ

إشارة إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى –عليه السلام– واستيقافه الشمس. دفع المحنة للأهدل(ص ٢٠١).

(٣) الحل: هو نثر النظم، كقول بعض المغاربة: «فَإِنَّهُ لَمَّا قَبُحَتْ فَعَلَاتُه، وَحَنْظَلَتْ نَخَلَاتُه، لَمْ يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَقْتَادُه، وَيُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الَّذِي يَعْتَادُه» حل قول أبي الطيب:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

مواهب الرحمن للغزي (ق٥٥ب).

(٤) العقد: هو أن ينظم نثرا لا على طريق الاقتباس، كقوله:

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ

عقد قول علي –رضي الله عنه–: «وَمَا لِابْنِ آدَمَ وَالفَخْرَ، وَإِنَّمَا أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ، وَآخِرُهُ جِيفَةٌ». مواهب الرحمن للغزي (ق٥٥ب).

(٥) قوله: «وَالتَّأَنُّقُ إِنْ تَسَلْ» كلام منقطع عما قبله. العجالة للحلبي (ق١١١أ)، وإن تسل، أي: إن تسأل عنه. رياض الربيع للصنعاني (ق٥١ب)، والتأنق: المبالغة في الحسن، والمواضع التي ينبغي للمتكلم التأنق فيها ثلاثة مواضع. شرح الحموي (ق٣١أ).

(١٠٠) بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالٍ[١] انْتِقَالُ[٢] ... حُسْـــنُ الْخِتَامِ[٣] إِنْتَهَى الْمَقَالُ

---

(١) من: برع الرجل براعة، إذا فاق غيره في العلم أو في غيره، وذلك بأن يأتي بما يناسب المقام، كقوله في التهنئة:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالُ مَا وَعَدَا ... وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلَا صَعَدَا

شرح الحموي (ق٣١أ).

(٢) هو الانتقال مما افتتح به الكلام من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما، وهو التخلص، كقوله:

يَقُولُ فِي قُومَسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ ... مِنَّا السُّرَى وَخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ

أَمَطْلِعَ الشَّمْسِ تَبْغِي أَنْ تَؤُمَّ بِنَا ... فَقُلْتُ كَلَّا وَلَكِنْ مَطْلِعَ الجُودِ

شرح الحموي (ق٣١ب).

(٣) حسن الختام في انتهاء الكلام؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس وينبئ عن محاسن ما قبله. العجالة للحلبي (ق١١١ب)، والانتهاء الحسن حصل بقول الناظم: انتهى المقال؛ لأن القزويني قال: «وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام» حتى لا يبقى للنفس تشوق إلى ما وراءه. درر الفرائد للطرابلسي (ص٤٨٦).

قائمة الموضوعات





فهرس الكتاب

الموضوع **صفحة**



الكناية	٣٩	٥٨	٩١	١٣٧
علم البديع	٣٩	٥٩	٩٢	١٣٩
المحسنات اللفظية	٣٩	٥٩	٩٢	١٤٠
المحسنات المعنوية	٣٩	٥٩	٩٢	١٤٢
السرقات الشعرية	٣٩	٦١	٩٤	١٤٦